

2108

— 31A

کتاب

حاشیه ملازاده

بر مختصر معانی

به تصحیح موای خادم حدیث و مولوی غلام محمد

و مولوی محمد مستقیم

با اهتمام اضعف عباد الله بنده و بقاء الله

در مطبع نوری در شهر حیدرآباد در سنه ۱۲۵۶ هجری

نبوی صلعم مطابق سنه ۱۸۴۰ شمسی

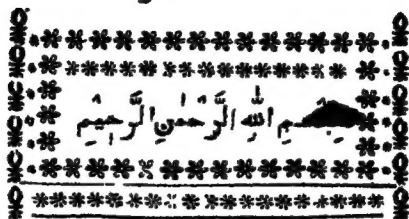
بقالب طبع در آمد

*

تحریر و تصحیح محمد رفیع

۱۲ / ۱۵

الله اكبر



نحمدك اللهم على ما اعطينا من سوا بق النعم وبوالع
 الحكيم * ونصلي على نبيك الهادي للعرب والعجم على
 وجه ارحم واتم * قوله نحمدك * اثر الحمد على الشكر لان
 الحمد يعم بافضائل والفواضل والشكر يختص بالخير وكما
 ان الله نع من مظائم العوال ما لا يحصره العد والاحماء *
 فله سبحانه وتعالى من صفات الكمال ما لا يهوم حوله
 الانتهاء والبقاء ولان تصد ير الكتاب بشاء الله تعالى
 للعمل بموجب حد يث الابتداء وانه ورد بلفظ الحمد قال
 عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم *
 (لانه) موافقة الكتاب المجيد وانه ورد بلفظ الحمد * وعلى
 المدح لانه يعم ما لا اختيار للممدوح فيه والحمد يختص
 بالمحمود فيه اختيار وقيل المدح يعم غير الحي ويكون
 قبل الاحسان وبعده والحمد يختص بالحي ويكون بعد
 الاحسان فالحمد اولي لدلالته على كونه تعالى حيا وحييا
 احسانه الى العباد وان ماله سبحانه وتنع من صفات الكمال

وجزى الالبوال باختصاره تعالى واثافته ما بالاختصار
 على ما ليس بالاختصار، مما لا ينفى على ذوى الابصار، ولما
 ذكرنا آخر من الوجهين في الاول * واثار الجملة الفعلية
 على الاسمة مع كونها عاطفة عن حلية الدوام والثبات
 الذي يدل على الجملة الاسمية لان الفعل المضارع يدل
 على الاستمرار التجديدي وانه اولي بالاختصار في هذا المقام،
 من الثبات والدوام، لدلالة الاولى^{الاولى} بمتضمني المقابلة على
 ان ما يقابل الحمد من انواع الانعام، واصناف الانفال
 النعم، متجددة على الاستمرار فلا تلوثة^{تلوثة} نعم
 جديد، ومزيد الاحسان فبمزيد، فظهر وجه اختيار
 صيغة المضارع من بين صيغ الافعال * واما ما يثار صيغة
 المتكلم مع الغير على صيغة المتكلم وحده كما ذكر في المفصل
 فللدلالة على عظم شأن حمد الله تعالى لما تضمنه من الاشارة
 الى ان هذا الامر العظيم، والخطب العظيم، مما لا يمكن
 ان يتولاه وحده بل يحتاج الى معاون ونصير، وممد وظهير،
 وربما عني^{عني} فيها اشارة الى ان حمده سبحانه وتعالى
 ليس بمجرد اللسان بل به وبالعنان وبالأركان ايضا على
 ما قال الامام الرازي ان حمد الله تعالى يعم الموارد الثلاثة
 وجهه ان يجعل ما يحمد به من الموارد حامدا كما جعل
 ما يقطع به قائلها كالسكين وهذا كما ذكره بعض اهل
 النحويين في قوله عليه السلام صلوة الجماعة تفضل

عَلَى صَلَوةِ الْفَتْحِ * ان صَلَوةَ الْجَمَاعَةِ هِيَ الصَّلَوةُ بِهَا تَظَاهَرُ
 وَالتَّجَاطُّعُ . صَلَوةُ الْفَتْحِ هِيَ الصَّلَوةُ بِالْأَنفِضِ * وَآزَحَرَفُ
 الْخُطَابِ فِي نَحْمَدُكَ عَلَى اسْمِ اللَّهِ الدَّالِّ عَلَى اسْتِجْمَادِهِ
 تَعَالَى لِمَجْمِيعِ صِفَاتِ الْكَمَالِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ هَذَا الِاسْتِجْمَاعَ
 مِنَ الظُّهْرِ بِمَحْتِاجٍ إِلَى دَلَالَةٍ عَلَيْهِ فِي الْكَلَامِ
 بَلَّ رِيَاءُ يَدْعُو أَنْ تَرَكْ ذِكْرَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ أَوْفَى مُتَعَضِّي
 الْمَقَامِ بَلَّ الْمُهْمُ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ قَوِيٌّ لِلْحَدِّ مَعْرُكُ الْإِنْجِلِ ،
 وَدَرْجِي التَّوَجُّهِ إِلَى جَنَابِهِ تَعَالَى الْكَمَالِ ، حَتَّى خَاطِبُهُ عَلَى
 مَا سَجَّيْ . بَيَانُهُ فِي اللَّطِيفَةِ الْمُخْتَصِمَةِ بِالْإِشَارَاتِ فِي إِيَّاكَ
 تَعْبُدُ * وَآزَوْنَا خَيْرَ الْمَفْعُولِ عَلَى تَقْدِيمِهِ الدَّالِّ عَلَى
 الْإِخْتِصَاصِ الْمُنَاسِبِ لِلْمَقَامِ كَمَا ذُكِرَ فِي الْمَفْعُولِ لِأَنَّ
 تَقْدِيمَ الْحَمْدِ كَمَا سَجَّيْ أَشَدَّ طَبَاقًا مُتَعَضِّي الْمَقَامِ وَحَارِ
 عَلَى مَا هُوَ أَعْلَى مِنْ تَقْدِيمِ الْعَامِلِ عَلَى الْمَعْدُولِ وَلِذَلِكَ
 مِنْ لُطْفِ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ مَا يَشْعُرُ بِهِ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ
 مِنَ الْإِخْتِصَاصِ أَمْرٌ كَفَيْ شُورَتَهُ وَاسْتَقْرَارَهُ فِي الْعُقُولِ
 مُؤَنَّةٌ ذِكْرَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بَلَّ رِيَاءُ يَدْعُو أَنْ ذِكْرُهُ مِنْ
 فَضُولِ الْكَلَامِ مَعَ أَنَّ مَشْرَبَ الْإِخْتِصَاصِ هُنَا لَا يَصِفُو
 مِنْ شُوبِ شَبَهَةٍ لِأَنَّ الْمُنَاسِبَ هُنَا قَصْرُ الْفَرَادِ وَانْه
 يَتَوَقَّفُ ظَاهِرًا عَلَى أَنَّ يَعْتَقَدُ أَنَّ طَلِبَ الْإِحْمَامِ
 الْمَوْسُ مَشْرُوكٌ وَفِيهِ مَا فِيهِ وَحَمَلُ التَّقْدِيمِ عَلَى عَجْرَدِ
 الْإِعْتِمَادِ وَأَنَّ كَانَ دَالًّا لِلشَّبَهَةِ لِكَيْتَهُ هَتَمَلُ لِحِلَافِ

المقصود احتمالاً لا جحلاً لأن التخصيص لازم للتقدم
 غالباً * وأثر كلمة يا الموضوعة لنداء البعيد على ما قيل
 في قوله يا من شرح مع انه سبحانه وتعالى اقرب اليما من جبل
 الوريد هضم النفس واستبعادها عن مظان الزايف *
 وقد مر شرح الصدر على تنوير القلب لان الصدر وهاء
 القلب وشرحه مقدمة لدخول الدور في القلب * وذكر
 البيان في شرح الصدر والتبمان في تنوير القلب *
 لان التبمان ابلغ من البيان على ما تقر من ان الزيادة
 في اللفظ يوجب الزيادة في المعنى لانه بيان مع دلالة
 وهرمان وتوهر الفلب اقوى من شرح الصدر والابلاغ اخرى
 بالاقوى والقياس فتح التاء في التبمان كالتكرار فكسرهما
 شاذ * والمراد من تلخيص البيان التما هو تبينه وجعله
 خالصاً من القصور في افهام المرام ، وصافياً من كدر
 النقصان في اعلام المقاصد والمهام * ولو امع التبمان
 هو زان يكون من باب اضافة المشبه به الى المشبه
 كلجن الماء اي التبمان الذي هو كالبروق اللامعة
 في الاضاء وصح ذلك اما لان التبمان للجنس فيصح
 اطلاقه على الكثير واما للمبالغة وهو زان يكون
 استعارة بالكناية تشبيهاً للتبمان بالبرق الخاطف
 ويكون اثبات اللوامع على انها جمع لامعة بمعنى اللامعان
 لكونها مصدرًا على زنة فاعلة للتبمان استعارة تجميلية

الما هو تبينه وكونه * اي تبينه كونه * تبينه اي كونه *

هَذَا وَالْأَوَّلُ بِقَوْلِهِ مِنْ مَطَالَعِ الْمَثَانِي أَنْ يَعتبر تشبيه
التَّجْمَانِ بِالشَّمْسِ أَوْ النَّجْمِ الثَّاقِبِ وَلَا يَبْعَدُ اسْتِعْمَالُ
الْمَعَانِ فِيهِمَا وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مَا يَسْتَعْمَلُ فِي الْبَرْقِ *
وَالْمَثَانِي هُوَ زَانٌ يَكُونُ بِالْبَاءِ الْمَوْحَلَةِ بَعْدَ الْمِيمِ
يَمَعْنِي الْأَلْفَاظُ وَهَوَ زَانٌ يَكُونُ بِالثَّاءِ الْمُنْفَلِثَةِ بِمَعْنَى
الْقُرْآنِ وَالْأَوَّلُ السَّبَبُ فِي مَثَلِهَا لِمَعَانِي * وَمَطَالَعُ
الْمَثَانِي مِنْ إِضَافَةِ الْمَشَبَّهِ بِهِ إِلَى الْمَشَبَّهِ أَيِ الْمَثَانِي الَّتِي هِيَ
كَامَطَالَعٍ وَلَا يَخْفَى مَا فِي الْجَمْعِ بَيْنَ اسْمَيْ الْكِتَابِ مِنْ
التَّلْخِيصِ وَالْإِيضَاحِ وَالتَّجْمَانِ وَالْمَطَالَعِ وَذَكَرَ الْبَيَّانُ
وَالْمَعَانِي سَيِّمًا مَعَ التَّلْخِيصِ وَالْإِيضَاحِ مِنَ اللَّطَافَةِ *
قَوْلُهُ وَبَصَلِي * يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَسْتَعِينُ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ
وَكُلِّ شَيْئٍ بِهِ يَخْتَابُ الْحَقَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَيَسْأَلُهُ إِذَا خَاضَ
طَلِبَتَهُ وَإِنْجَاحَ يَغِيثُهُ لَكِنْ لَا يَدَّ مِنْ نَوْعِ مَلَأْمَةٍ وَقُرْبِ
مَعْنَوِي بَيْنِ الْمَفِيضِ وَالْمُسْتَفِيضِ وَلَكِنْ نَحْنُ مُتَعَلِّقُونَ
غَايَةَ التَّعَلُّقِ بِالْعَلَائِقِ الْبَشَرِيَّةِ، وَالْعَوَائِقِ الْجَدَنِيَّةِ،
وَمَتَدَنَسِينَ بِأَدْنَى اللَّذَاتِ الْحَسَنَةِ، وَالشَّهَوَاتِ الْجَسَمِيَّةِ،
وَكُونِهِ تَعَالَى فِي غَايَةِ التَّجَرُّدِ وَنَهَايَةِ التَّقَدُّسِ
تَكُونُ الْمَلَأْمَةُ مُنْتَفِيَةً رَأْسًا فَاحْتَجْنَا فِي سُلُوكِ سَبِيلِ
الْإِسْتِفَاضَةِ مِنْهُ جُلًّا وَهَلًا إِلَى مُتَوَسِّطٍ لَهُ وَجْهٌ تَجَرُّدِ
وَوَجْهٌ تَعَلُّقٍ فَبِوَجْهِ التَّجَرُّدِ يَسْتَفِيضُ مِنَ الْحَقِّ وَبِوَجْهِ
التَّعَلُّقِ يَفِيضُ عَلَيْهِ الْإِنْفِاخُ وَجْهُ التَّجَرُّدِ يَتَحَبَّبُ لِلْمَلَأْمَةِ الْخَوَارِ

الحق سبحانه وتعالى ووجه التعلق بالملائكة لما وعدوا الموعود من اصحاب الرُوحى واعظمهم رتبة وارفعهم درجة فهما صلى الله عليه وسلم فلذا اتوسل ارباب السمايف في مستهلها ومفتحتها بالصلوة عليه عليه الصلوة والسلام ولذا لك ايضا توسلوا بالصلوة على آل والاصحاب لكونهم متوسطين بيننا وبينه عليه الصلوة والسلام فان ملائكة آل والاصحاب لجناحه عليه الصلوة والسلام اكثر من ملائكتنا له عليه الصلوة والسلام وملائكتنا للآل والاصحاب اكثر من ملائكتنا له عليه الصلوة والسلام وكما كانت الملائكة اكمل واوفره كن امر الاستفاضة اتم وحصول الانفاضة اكثر * واثر لفظ النبي على الرسول لما في لفظ النبي من الدلالة على الشرف والرفعة على ما قيل انه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض ومن الصحاح فان جعلت النبي مأخوذا منه على معنى انه شرف على سائر الخلق فاصله ظهر الهمزة وهو فعيل بمعنى المفعول * قوله المؤيد دلائل اعجازه اذ * دليل الشيء ما يعرف به ذلك الشيء فدللائل الاعجاز والمعجزات التي يعرف بها اعجازه عليه الصلوة والسلام للمتقين من معارفه والاتيان بمثل ما اتى به منها وقد يقال اضافة دلائل الاعجاز اليه هم كما في قولهم حب ربنا لك لانه لا يتعارف وصفه هم باعجاز اتحد بين وانما

يتعارف وصف معجزاته بذلك فدلّ على اعجازه بمعنى
 معجزاته وقهه انه لا يحسن جعل المعجزات دلائل
 اعجاز نفسها للمتحدثين ثم معنى تأييد المعجزات
 وتوثيقها باسرار البلاغة ان اعلى المعجزات
 و'بسمها' و'ارفعها' واسمها هو القرآن واعجازه ما فيه
 من اسرار البلاغة ولطائفها ولا يبعد ان يراد بدلائل
 الاجازة دلائل اعجاز القرآن والامانة الى الرسول
 بادان ملائمة لانضياف القرآن اليه عليه الصلوة والسلام
 ومعنى تأييد ما باسرار البلاغة انها اقوى دلائل
 الاعجاز وما يقوى في اثبات المدلول يقوى الدليل *
 المصارع من تشجير الفرس وهو ان تعلقه حتى يسمي
 ثم ترده الى القوت الاول وذلك في اربعين يوما
 ويطلق على موضع التضمير ايضا كذا في الصحاح
 وفي كتاب الخلاصة في اللغة المصارع المديدان والمراد
 هما ميدان تسابق الفرسان وكانت العادة ان تغرز في
 آخر ميدان التسابق قصبة فمن اعدى فرسه واخذ
 القصبه عد سابقا فاحرار قصبة السبق كناية عن السبق *
 والهم اعني من يرجع الرجل اذا فاق اقرانه والكلام
 تمثيل شبه حال الآل والاصحاب في السبق على
 من سواهم في باب الفصاحة بحال من سبق من الفرسان
 في الميدان واستعمل فيها الالفاظ المستعملة ثمه من غير

ان يتمحل التجوز في المفردات ويتمحل المكنية
 والتخميل والعرض * قوله المدح وسعد التفعا زاني *
 نقل عنه روح ان الاولى لسعد التفعا زاني باللام دون
 الهاء وكان وجهه ان الدعاء فيها بمعنى التسمية وانه
 يتعدى الى مفعولين بلا واسطة قال الله اَيُّهَا مَنْ تَدْعُو فَلَهُ
 الاسماءُ الحُسْنَى * اي اي اسم تسمونه فاصل الكلام المدح وسعد
 التفعا زاني بالنصب وادخال حرف الجر فيه للتقوية
 والمتعارف في التقوية اللام دون الهاء ويمكن ان يقال
 كما يقال سميت زيد ا يقال ايضا سميت زيد فلا يبعد
 ان يستعمل الدعاء بمعنى التسمية استعمالها في التعدية
 بالهاء الى المفعول الثاني ويريد قول صاحب الكشاف
 في قوله تع وَلَهُ الاسماءُ الحُسْنَى فَادْعُوْهُ بِهَا * اي فسموه بها
 وان ابيت فاعتبر تضمين معنى الاشتهار او التسمية * قوله
 سواء الطريق * آثره على الى سواء الطريقى او لسواء الطريقى
 ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا تعدت بنفسها يراد بها
 معنى الا يصال واذا وصلت هرف الجر من اللام او الى
 يراد بها معنى الدلالة قال الله تعالى اِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ
 يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ اَقْوَمُ * وَابْلَاكَ لِلْهَدَى اِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ *
 قوله فقر * الفقر جمع فقره وهي في الاصل حلي يصاغ
 على شكل فقره الظهور استعيرت لكنت الكلام ولطائفه
 وهي استعارة مصرحة ولذا قال سبكتها يد الافكار فقيه

مكتوبة وتفعيل وترهيم * قوله الجيم الغفير * اي الجمع
العظيم من الجموم وهو الكثرة ومن الغفر وهو المتروك
اي انه في الكثرة بحيث يحترق ما وراءه او وجه الارض
ويقال ايضا الجيماء الغفير بناء على اعطاء تفعيل بمعنى فاعل
حكم فعيل بمعنى مفعول * قوله قد قلبوا احداق الاخذ
والانتهاج * اي اخذوا العنيفة جزاء به جند هم في
النظر الى الكتاب، ومن الاخذ والانتهاج كما يقال نظرا اليه
بمعين القبول وعن الانصاف وقس عليه معنى مدّوا
اهباق المسح على ذلك الكتاب * والمسح تبديل صورة
بصورة اذون من الاولى ففيه اشارة الى انهم لو اخذوا
من هذا الكتاب معاني وحرروا عنها عبارات انهم كانت
الاحاديث اذون من عبارات الكتاب * قوله واضرب
من هذا المخطب * يقال ضَرَبَ عَنْهُ اي صرف عنه
اي اصرف نفسي عنه قال الله تعالى اَفَنَضِرُّبُ مِنْكُمْ
اَنْ تَشْرَحَ صَفْحًا * واصله في الراكب اذا اراد ان يصرف
مركبه بضربه ليعد له قوضع الضرب موضع الصرف
وفي المصادر ضربت عنه اي تركته وامسكت عنه
فعيل هذا الحاجة الى اعتبار حذف مفعول الضرب
وكأنه بيان لحاصل المعنى لانه معنى آخر غير الصرف *
قوله صفحا * اي اعراضا والاعراض او معرضا على انه
مصدر او مفعول له احوال وفقر بالوجه الثلاثة قوله ثم

أَفَضَرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا * كَمَا هِيَ أَيْ * قَوْلُهُ كَشَحًا *
 الكشح ما دس الخاصرة إلى الضلع الخلف تقول طوى فلان
 مَنِي كَشَحَهُ إِذَا قَطَعَكَ كَذَا فِي الصَّحَاحِ وَمَعْنَى دُونَ
 مَرَامِهِمْ قَدَامَ مَطْلُوبِهِمْ وَقَبْلَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ * قَوْلُهُ
 بِأَسْرَمَا * أَيْ بِمَجْمَعِهَا الْأَسْرَقَةُ الَّتِي يَشْتَبِهُ الْأَسِيرَ
 وَإِذَا ذَهَبَ الْأَسِيرُ بِأَسْرِهِ فَقَدْ ذَهَبَ بِمَجْمَعِهِ وَيَقْرُبُ
 مِنْهُ قَوْلُهُمْ خَذَ هَذَا الشَّيْءُ بُرْمَةً هِيَ قِطْعَةُ الْحَبْلِ الْبَالِيَةِ *
 قَوْلُهُ مِنْ آخِرِهَا * أَيْ بِكَلِمَتِهَا هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحْذُوفٍ
 أَيْ قَبُولِهَا هِيَ عَنْ آخِرِهَا وَإِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ نَقْلَ الْقَبُولِ مِنْ
 جَمِيعِهَا وَقِيلَ عَنْ آخِرِهَا إِلَى أَوَّلِهَا وَكَلِمَةُ مِنْ دُونَ
 مِنْ تَابَاةٍ وَقِيلَ عَنْ جَمِيعِهَا تَعْبِيرًا بِالْجُزْءِ عَنِ الْكُلِّ وَقِيلَ
 مُتَبَاعِدًا عَنْ آخِرِهَا فَيُقِيدُ الْمُبَالَغَةُ فِي الْعُمُومِ وَأُورِدَ
 عَلَيْهِ بَيَانُهُ رُبَّمَا يَوْهَمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ لِأَنَّ التَّبَاعِدَ
 عَنْ الْآخِرِ كَمَا يَكُونُ بَعْدَ الْمَجَاوِزَةِ عَنْهُ يَكُونُ قَبْلَ
 الْإِرْصُولِ إِلَيْهِ أَيْضًا وَقِيلَ أَيْ مُتَجَاوِزًا مِنْ آخِرِهَا
 وَفِيهِ أَنْ مَعْنَى تَجَاوَزَهُ عَفَا عَنْهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَعْتَبَرَ
 تَضَمُّنُ مَعْنَى التَّعَدِّيِّ وَالْمَجَاوِزَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَقْدَرَ
 مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ التَّعَدِّيِّ وَالْمَجَاوِزَةِ قَصْرَ اللَّمَسَاتِ وَقَدْ رُزَا
 عَنْ التَّكْرَارِ * قَوْلُهُ قَدْ نَضَبَ الْيَوْمَ مَارَّةً * نَضَبَ
 الْمَاءُ نَضُوًا غَارُوهُنِ الْأَصْعَى النَّاضِبُ الْبَعِيدُ *
 وَالرَّوَاءُ الْمُنْظَرُ وَلَا يَخْفَى لُطْفُ قَوْلِهِ خِلَافًا بِلَا تُنْمِرُ

فإن شجر الخلاف لا ثمر له والمراد ههنا الاختلاف بلا
نتيجة * والأدراج جمع درج ودرج الكتاب طية
يقال ذهب دمه ادراج الرياح اي هدر * والمراد
من بقية آثار السلف ما بقي من آثارهم من لطائف
الفوائد وشرائط الفرائد في هذا الفن أو رواجه
ونفاق موقه والاعتداد به والخلعفات اليه أو من
يقرر فوائد الفن وينصرها ويروجه بالاشتغال
بمباحثه واستخراج لطائفه وقيل المراد من بقية آثار
السلف المولى الا عظم بهاء الدين الحلواني * قوله
وسالت باعناق مطايا تلك الاحاديث البطاح *
الابطح مسيل واسع فيه دقاق الحمصى بجمع على
الاباطح والبطاح على فھر القياس والمعنى ذهبت
تلك الاحاديث وتخصيص الامتاق بالذكر لان
الحرمة والبطونى سيرا لابل انما يظهر ان فيها غالبا
والكلام تمثيل تشبيهها بحال ذهاب تلك الاحاديث
بحال ذهاب السائر بن على المطايا فى البطاح وديلان
البطاح باعناقها ويجوز ان يعتبر تشبيه الاحاديث
بالمسائر بن عليها فى الذهاب على مسيل الاستعارة
بالكناية ويكون اثبات المطايا للاحاديث تشبيها
وذكر الامتاق وسيلان البطاح بهاتر شعبا وان
يعتبر تشبيه الاحاديث بالمطايا على طريقة لحيى الماء

ويكون ذكر الالهات وسفلان البطاح بهاتر شعاعا للتشبيه
 قوله واما الاخذ والانتهاى * ذكر اولاً ان جماعة
 سألوه اختصار الشرح معللين بان ارباب الطلب
 قد ثقتا صرت همهم وان اصحاب الانتحال قصدوا
 الاخذ والانتهاى واعتذر ثانياً عن عدم انجاح
 مسؤولهم بما ذكر من ان الاتيان بما يستحسنه جميع
 الطبائع ليس في مقدرة البشر وان هذا الفن قد كسد سوقه
 وذهب رواجه ودفع ثالثاً عن تعليلهم ما يحتاج الى
 الدفع بان الاخذ والانتهاى امر يشط لارتكاب من
 يرتكبه العاقل الذي يقع الاخذ والانتهاى في
 كلامه او يشط لارتكابه من يرتكبه ويؤيد الاول
 قوله فللارض من كاس الكرام نصيب * فهو كالتعليل لما
 تقدمه وذكر اللبيب ربما يرجعه ايضا وفي بعض
 النسخ وللارض بالواو وهذا يمتقيم على الوجهين
 اما على الاول فظاهر واما على الثاني فهو انه على
 طرز قوله وكيف يدور اة ومنظوم في سلكه ومما
 ذكرنا علم وجه ذكر انا في قوله واما الاخذ
 والانتهاى وهو انها لتفصيل المجمل الواقع في
 ذهن السامع فانه لما اعتذر عن عدم الاسعاف بمسؤولهم
 وقع في ذهن السامع انه باي شيء يدفع ما هللوا به
 سؤالهم فقال واما الاخذ اة وقوله فللارض اة مصرع

أوله * هربنا واهرقنا على الارض جرعة ، وفديروا *
 وللكأس من ارض الكرام نصيب ، ويفسر الكأس
 بالحنزير ولا يحسن ملائحته للمصراع الاول وان كان
 لا يخلو هذا من لطف حيث يكون اشارة الى شناعة حال
 اهل الانتحال * قوله ينهر * اي يمنع من النهر وهو
 المنع والرجز ولا يخفى لطف التعبير عن المنع بلفظ
 النهر وعن الطالبين بلفظ السائلين مكان ذكر الانهار
 ومطابقة نظم التنزيل وآما السائل فلا تنهر * مع توافقهما
 في المعنى * قوله ومثل هذا * متعلق بقوله فليعمل
 وان كان الفاء للسببية لانها رقت غير مواعها على
 ما قالوا في قوله تعالى وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * قوله شعفاة *
 الشفيع العشق * والغرام الولوج * والظماء العطش *
 والهاجر جمع هاجرة وهي نصف النهار عند اشتداد
 الحر والاورام حرا لعطش والاقتراح طلب الشيء من غير
 روية وفكر ففي قوله مقترحهم دون مسؤولهم ومطلوبهم
 ونحوهما اشارة الى انهم سألوا ذلك من غير فكر
 وروية وفيه مبالغة في كونه مطلوب بالهم * وثانها
 الاول في مقابلة الاول * وثانها الثاني بمعنى صارفا
 من ثنيت العنان اي صرفته * قوله ولعنان العنابة *
 الاولى ان يكون بدون الواو ليكون قوله ثانها
 حالا من فاعل انتصبت لانه لا يظهر ما يصلح لعطفه

عليه لان ثانيا الاول إما صفة مصدر محذوف اي
انتصبت انتصا با ثانيا او ظرف وثانيا الثاني لا يصلح
لشيء منهما ولا مجال لجعلها واو الحال فاما ان يقدر
حال من فاعل انتصبت ليكون هذا معطوفا عليه
اي انتصبت مجتهدا وثانيا العنان العناية او يقدر فعل
معطوف على انتصبت ليكون هذا حالا من فاعله
اي واجتهدت او شرفت ثانيا العنان العناية ولا يخفى
ما في قوله ولعنان العناية ثانيا من الاستعارة
بالكناية والتخييل والترشح * قوله جمود القرحة *
بالجيم وخمود الفطنة بالخاء المعجمة * القرحة اول
ماء يستبط من البشر استعيرت لما يستبط من العلم
بجامع التحبب للحياة فان احد هما سبب حياة
الارواح والاخر سبب حياة الاشباح ثم استعيرت
لمحل العلم وهو الطبيعة فهو مجاز في المرتبة الثانية *
والصربرد يضر النبات والحرق ففي ذكر الجمود
مع القرحة التي هي الماء في الاصل وجعل الجمود
بالصر لطف ظاهر * والصر صر الريح العاصفة ويناسب
ان يجعل الجمود بها لانها تمد النار وفي وصف
قرحته بالجمود وفطنته بالجمود اشارة الى ان طبيعته
كالماء والنار وهو غاية جودة القرحة ولطف الطبيعة *
قوله اجوب آء * الجوب القطع * كل اشبر اي ذي

نبره * قاتم الارجاع اي مظلم الاطراف * قوله
 وقوت عنه خيامه بالاختتام آة * التقويض نقص
 البناء من غير هدم * والخيام جمع خيمة ومعنى
 بقضها بالاختتام ان االكتاب قبل الانمام لاحتجابه
 عن نظر الانام كان كمن ضرب عليه الخيمة واظهاره
 على اعين الناس بعد الانمام كان كمن خاض الخيمة ورفعها
 بمعنى قوله بعد ما كشفت آة انه كشف اولاه وجوه
 اللطائف النقاب ثم قوت عن عنها الخيام كي تكشف
 وجوهها على الداني والقاصي * والخرائد جمع خريرة
 وهي الخيطة من النساء كني بها من حسنها * واللتام
 ما كان على الفم من النقاب وفي بعض النسخ قوت عنه
 الخيام بالاختتام وفي بعضها اختتام ومعنى اضافته
 الخيام الى الاختتام انها ضربت عليه لاجله وفي بعضها
 ففست عنه ختامه بالاختتام واللفظ الكسر والختام
 ما اختتم به من طين ونحوه ومعنى نفسه بالاختتام ان الكتاب
 قبل التمام كان محجوباً عن اعين الانام كالشيء المختوم
 واذا اختتمه فقد ازال ما يحجبه عن نظر الطالبين
 وممكنوا من النظر اليه فصار ذلك كشف الختام *
 ووضع الفرايد على طرف اللام وهو ببت ضعيف
 ربما يحشى به خصاص البيوت كناية عن تحميل
 اخذها وتجميلها وتيسير طريق الوصول اليها

وصالها * راقى الشيء برؤيتي اي اعجبني * ارمها
شفرته اي حادها * قوله هو الشفاء باللسان * الشفاء
وان اختص باللسان حقيقة لكن ذكره لفوائد
التخصيص على مقابلته الشكر والتعريض باختصاص
الحمد باللسان وانه مدار ما قصد ههنا من بيان
الفرق والنسبة بينهما : ظهور ما سيورد من تفريغ
النسبة بينهما على تعريفهما ولذا قال سواء تعلق
بالنعمة او بغيرها وسواء كان باللسان او بالحنان
او بالاركان وان كان الاطلاق في التعريفين يعني
من ذكر هذا من التعميم وقد يوجه ذكره بان الشفاء
يطلق على ما ليس باللسان حقيقة كما في قولك انبى
الله سبحانه وتعالى على ذاته وفي الحديث انت
كما اُنشئت على نفسك * فلا بد من ذكر قوله اللسان
احترازا من ذلك ويتوجه عليه ان يكون اطلاق الشفاء
عليه بطريق الحقيقة ممنوع ولو سلم فالتا ان المراد
من كونه باللسان ان يكون قولاً ولا شك ان ذلك قول
وان لم يكن بجارية اللسان لتعززه تعالى عنه
وروحه التعبير عن كونه قولاً بكونه باللسان ان الغالب
ان القول يكون به ويتبادر من كونه به ان يكون
قولاً وبالجملة فشاء الله تعالى ان كان حقيقة فحمد
ايضا كذا وان كان مجازاً فمجاز فلا وجه للاحتراز

بقيد اللسان عنه لانه على الاول لا يصح الاحتراز
 بل لا يصح التعريف الا بما ذكرنا من ارادة
 القول واعلم ان بين التعريف الذي ذكره
 ههنا وبين ما ذكره في الشرح وهو الثناء
 باللعان على الجميل عموم ما من وجه لانه ترك
 ههنا قيد كونه على الجميل وذكر قيد كونه
 على قصد التعظيم وعكس في الشرح فالمدكور
 ههنا يصدق على ثناء على قصد التعظيم لا على الجميل
 بخلاف المدكور ثمة ويصدق المدكور ثمة
 على ثناء على الجميل لا على قصد التعظيم بخلاف
 المدكور ههنا فان اعتبر في حقيقة الحمد كلا
 الامرين فالحلل حاصل في كلا التعريفين لاشتمال
 كل منهما على واحد منهما وان اعتبر كونه
 على الجميل فقط فالحلل في التعريف المدكور
 ههنا وان اعتبر كونه على قصد التعظيم فقط ففي
 المدكور ثمة ولا يبعد ان يرجع الاخير فيستقيم
 ما ذكر ههنا بان احدا اذا اثنى على ظالم باوابع
 الثناء على ما فعل من سوء الاموال وقتل النفوس
 بغير حق على قصد التعظيم فالطائفة حمد ولذا يذكر
 هذا الحماد لان حمده لم يقع في محله اللهم الا
 ان يقال ان الجميل اهم من ان يكون جميلا

في الواقع او ان يجعله الحامد جميلاً والظالم الحامد في
 الصورة المذكورة يجعل المحمود عليه جميلاً وبصورة
 بصورة نه بقي شيء وهو انهم ذكر وان الحمد يخص الامر
 الاختياري وما ذكر فيها مطلق من التقييد به ولا بعد
 ان يرحم الاطلاق بان لا يوجب اشكالاً في حمد الله تعالى
 على صفاته لانها ليست باختبار وتعالى عنك هم والآن
 لنزولها ما صرف في موضعه ولا ترجع الى تاويل
 في الحمد على الملكات النفعية من العلم والشجاعة
 والمحلم ونحوها * قوله او بالجنان * لا يقال كيف
 ينبغي الشكر الجاني اعني الاعتقاد من التعظيم لانه
 لا معنى لانبائه بالنسبة الى نفس الشاكر ولا يتصور
 بالنسبة الى غيره لعدم اطلاعه ولو اطلعه الشاكر
 بقول او فعل فذلك المطلع به هو المنبئ حقيقة
 لا الاعتقاد فلا يكون تعريف الشكر بالمنبئ جامعاً
 لعدم كونه صادقاً عليه الشكر الجاني لا قوله
 او بالجنان صحيحاً (لانبائه على انباء الاعتقاد)
 لانه لا انباء له اصلاً لا نقول معنى الانباء ان ينبئ
 معرفة المنبئ معرفة المنبأ منه ولا يقدح فيه الجهل
 بالمنبئ ولا ريب في تحقق ذلك في الشكر الجاني
 وما ذكر من حصر الانباء في المطلع به المذكور ان ارد
 به حصر الانباء من تعظيم المنعم فعليه منع ظاهر

بل هو منبى عن الاعتقاد والاعتقاد منبى عن التعظيم وإن
 اريد به حصر الانباء عن الاعتقاد فمسلم ولا خير لان
 الكلام فى الانباء عن التعظيم وقد يوجه السؤال ها هنا
 ما ذكر من ان الاعتقاد بالجنان من اقسام الشكر
 بانه ليس بشكر لا لتفاء الانباء فيه لعدم العلم به
 ولو اطلع عليه بما مر فذلك المطلع به هو الشكر لا الاعتقاد
 لانه المنبى دونه فمجاوب عنه بان الانباء متحقق فيه
 كما ذكر والاطلاع عليه لا يلزم ان يكون من الشكر
 حتى يجعل شكر افضل من ان يكون هو الشكر بل يجوز ان
 يكون من غيرهما لهما او باخبار وان كان من جهة
 لا يلزم ان يكون الشكر هو هذا المطلاع به لا ما يطاع به
 من الاعتقاد كيف ومعنى الانباء متحقق فيه جز ما غايبه
 الامر ان يكون هناك شكر ان احدهما القول او الفعل
 المطاع به والاخر ما يطلع عليه من الاعتقاد وانباء احد
الشكرين عن الآخر لا يوجب عدم كون الآخر شكرا *
 قوله فمورد الحمد * لما كان الظن من التعريفين
 هو النسبة بين المورد وبين المتعلقين ويظهر
 من هاتين النسبتين النسبة بين الحمد والشكر
 ففرع ما يظهر من التعريفين عليهما ثم ما يظهر من
 هذا الظاهر عليه جريا على ما هو قاعدة التعليم *
 قوله هو اسم للذات الواجبة * اي بالذات لا به

المفهوم من الاطلاق وذكر المصنفين اعني الوجوب
الذاتي واستحقاق جميع المحامد كانه تلويح بوجه
الطهف الي استجماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال
اما الوجوب الذاتي فلانه يستتبع سائر صفات الكمال
وقد فرغ بعض المحققين بعضها عليه والتحقيق انه
يمكن تفريح الكل عليه واما استحقاق جميع المحامد
فلان كل كمال يستحق ان يحمد عليه فلو شذ كمال
عن الثبوت له سبحانه وتعالى لم يكن مستحقا للحمد
علي هذا الكمال فلم يكن مستحقا لجميع المحامد واما وجه
استجماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال ودلائله
عليها فهو انه تعالى اشتهر بهذه الصفات في ضمن
اطلاق هذا الاسم فتفهم هذه الصفات منه كما انه
اشتهر حاتم بالحدود في ضمن اطلاق هذا الاسم فتفهم
هذه الصفة منه وكذلك فرعون الذي هادى موسى
عليه السلام اشتهر بصفة الظلم في ضمن اطلاق هذا
الاسم فتفهم هذه الصفة منه ولا تفهم من اسمه العلم
وكذا لا تفهم صفات الكمال من اسم الرحمن كما تفهم
من اسم الله تعالى فاما استجماع هو اسم الله تعالى دون
غيره ونية بحث لان الظاهر ان اشتهار بعض صفات
الكمال لا يعقيد بضم اطلاق اسم دون اسم غاية
الامر ان يخص ذلك بما يخصه تعالى ولو استعملوا

فينبغي ان يكون الرحمن ايضا مستجمعا الا ان
 يقال الرحمن من الصفات فالذات له مبهمه وضاعبل
 الاهام فيه لازم قطعاحتى لو لوخطت من ماخرج من
 مقتضى وضعه فلا دلالة على خصوص ذاته تعالى
 وضاع ومجرد الخصوص فى الاستعمال لا يوجب انتظام
 اوصاف هذا الخاص منه ولا يوجب ان يوجد الاستجماع
 بان هذه الذات المتخصوصة هي المشهورة بالانصاف
 بصفات الكمال فما يكون ملما لها بالاعلها غصومها
 يدل على هذه الصفات لا ما يكون موضوعا لمفهوم
 كاي اسم هذه الذات وغير ها وان اختص فى الاستعمال
 بها كالر من فانه موضوع لذات لها الرحمة الكاملة
 وخص فى الاستعمال به تعالى وفي هذا انه يارم ان
 يفهم صفة الظلم من العلم الذى له هو الذى عاينى
 من سبى عليه السلام * قوله والعدل الى الجملة
 الاسمية * يعنى ان قوله الحمد لله كان فى الاصل
 جملة فعلية اي حمدت الله حمد او حمدت حمد الله
 فحذف الفعل مع الفاعل واقام المصدر مقامه وجعل
 الجملة اسمية للدلالة على الدوام والثبات كما قالوا
 فى سلام عليك وفي هبارته حيث جعل العدل
 للدلالة على الدوام والثبات دون اسمية الجملة
 دفع لما يقال قد صرح الشيخ بهذا لقاهر رحمه الله

بأنه لا دلالة في زيد مطلق على أكثر من أجوت
 الإطلاق لزيد وذلك لأن الشمع روح إنما نفى
 الدلالة عن نفس الاسم فلا ينافي كون العدول
 إلى الاسم للدلالة على الدوام لأن الدالّ ح أما
 نفس العدول والاسم بالضم بالعدول هذا ولكن
 سيأتي في أحوال المسند أن كونه اسمًا لا فائدة الدوام
 والثبات لأغراض تتعلق بذلك ولا تعرض فيه للعدول أصلاً
 فيدل بظاهرة أن نفس الاسم يدل على الدوام
 ويمكن أن يقال إن الاسم يدل دلالتين لفظية على
 مجرد الثبوت كما ذكره الشمع روح وعقاية على الدوام
 كما ذكره الشمع الرضي في الصفة المشبهة إنهما
 لم يدل على التجرد وثبت الدوام بمقتضى العتق إذا أصل
 في كل ثابت دوامه فالشمع نفى الدلالة اللفظية على
 الدوام فلا يضافه الثبات للدلالة العقلية عليه *
 فإن قلت الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرفية والظرفية
 فعلية نقضاً لاولد اجولوا اختصاراً الفعلية مقتضياً لابراد
 الظرفية وقد صرحوا بأن الاسم التي خبرها فعلية
 تفيد التجرد كما لفعلية نكدا إذا كان خبرها ظرفية *
 قلت قد صرحوا بأن نحو سلام عليك يفيد الدوام
 وكذا أقواه تعالى أنا معكم مع أن الخبر جملة ظرفية
 فالوجه أن يوفق بينهما بأن الاسم التي خبرها ظرفية

اما نقول الاتحاد اذا لم يوجد داع الى الدوام
 كالعدل مثلا اما اذا وجد فحمل على الدوام وفيه
 انه يقتضي ان يجوز اذا وجد داع الى الدوام ان يحمل
 الاسمية التليفسر ما فعلية ما الى افادة الدوام وهو
 مشكل ~~لأنه لا يتصور ان يحمل على الفعلية المحضة في افادة~~
 التجدد فلو جار هذا تجاز ان يحمل الفعلية ايضا على
 افادة الدوام عند وجود الداعي ولا يقدم ما قل على
 التزام الله بالان بفرق بين التصريح بالعدل وتقديره
 والوجه ان يفرقة بين الفعلية وبين الاسمية التي خبرها
 فعلية بان المقصود في الفعلية نسبة الفعل الى فاعله وانها
 تدل على التجدد البتة والمتصدد في الاسمية المذكورة
 نسبة الفعلية الى المبتدأ وازوم كونها دالما على
 التجدد م وازوم كون النسبة التي في الخبر دالما
 على التجدد لا يستلزم كون نسبتها الى المبتدأ كذلك
 فيجوز ان تحمل هذه الاسمية ما الى افادة الدوام عند
 وجود الداعي بخلاف الفعلية وقد يقال الطرف انما
 يقتد ربا لفعل اذا لم يقع خبرا بل صلا او صفة مثلا وما
 اذا وقع خبرا فيقتد ربا سم الفاعل لان الاصل في الخبر
 الافراد وقد ذكر بعض المحققين ان الانصاف ان المفهوم من
 قولنا زيد في الدار ثابت ومستقر فيها لا ثبت واستقر وفيه
 بحث وهو انهم انما ذكروا كون الانصاف والفعلية متعاضدا

لا يراد الظرفية في كون المحمد ظرفاً فهذا صريح في إبطال
 التحيز الطرف مقدراً بالفعل ويمكن أن يقال الماقدروا
 الطرف بالفعل إذا لم يوجد داع إلى قصد الدوام والثبات
 أما إذا وجد فلا بل يقدر احم الفاعل باجبة للمبني *
 قوله وتقدم المحمد باعتبار الاعتبار * فيقال قد الأهتمام
 هارضي بواسطة المقام والاهتمام باسم الله تعالى ذاتي
 والذاتي ينبغي أن يقدم في الاعتبار ولكن لم يقدم فينبغي
 أن لا يؤخر لانا نقول كون البلاغة مطابقة الكلام
 لمقتضى المقام لارعاية الامور الذاتية رجح العارضي
 وقد يجاب عنه بأنه لم يرجح العارضي بل تعارضاً
 فتسا قطاً لعمل بما هو الاصل من تقدم المبتدأ على الخبر
 سيما إذا كان المبتدأ ساداً مسدداً للعامل بحسب الاصل
 فان مرتبة العامل التقدم على معموله * قوله كما
 ذهب اليه صاحب الكشاف * خصه بالذكر لان صاحب
 المفتاح ذهب الى ان اقرأ الاول منزل منزلة الا لازم غير
 متعداً الى مقروبه وباسم ربك متعلق باقرأ الثاني *
 قوله ايها ما لقصور العبارة * ادرج لفظ الايها مضافاً
 انه تركه في الشرح لانه لا قصور حقيقة من الاحاطة
 لا مكان الاحاطة لاجمالية ويمكن توجيه العرك بان
 يحمل الاحاطة على ما هو الكامل منها وهي الاحاطة
 التفصيلية اذ لا شك في قصور العبارة عنها حقيقة

ولو اجريت الاحاطة على اطلاقتها يمكن توجيه الترك
 أيضا لكن يتكلف كما ذكرنا في حاشية الشرح ويمكن
 توجيه ذكر الاليهام على تقدير حمل الاحاطة على
 التفصيلية بل حذف المنع به لا يدل بطريق القطع
 على أن يكون المحذف لوجوده آخر وإنما يفيد
 ومما به قد كره الاليهام يستقيم على تقدير اجراء
 الاحاطة على اطلاقتها وحملها على التفصيلية بلا تكلف
وأما تركه نا ما يستقيم عليها الاول يتكلف فالذكر
 اولى * قوله ولثلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء *
 يعني لو ذكر المنع به فأنما يذكر بعضه لتعذر ذكر جميعه
 تفصيلا فيتوهم الاختصاص بالبعض المذكور وإنما
 ذكر المتوهم لان التخصيص بالذكر لا يوجب نفي
 ما عد المذكور * فان قلت ان تعذر ذكر الجميع تفصيلا
فلا خفاء في امكانه اجمالا فالعمل قاصر * قلت اذا
 ذكر الجميع اجمالا بان يذكر لفظ يفيد العموم فربما
 يتوهم خروج البعض لشيوع التخصيص في العمومات
 سيما في المقامات الخطائية فتوهم الاختصاص بالبعض
 قائم ايضا في ذكر الكل اجمالا وقد يوجه العمل بان عدم
 حذف المنع به اما يذكر الكل اجمالا او يذكر البعض
تفصيلا والعمل انما هو لثاني وليس بذلك * قوله
وما في لثالثة الاستبعاد * وهي كون الاستبعاد مباحا

للمقصود وهو انما يكون سببا لبرائة الاستهلال أي
 نفوق الاستدلاء وكما له فنسميته بها يكون تسمية
 السبب باسم المسبب تنجيها على كمال السبب في السببية
 ثم ان البرائة منها اما باعتبار ذكر البيار وهذا الكتاب
 في فن البيان والبيان وايهة مختلفة بوجه ممكن
 تشارك في الاسم وانما باعتبار ان فن المعاني والبيان
 متعلق بالبيان بالمعنى المذكور وهنا هو المطلق لجميع
ا ثم ان رماية البرائة تحصل بذكر تعليم البيان سواء
 لوحظ كونه خاصا بعد عام وسواء كان هناك صطف
 او لا فتعليم كون علم من صطف الخاص على العام
 بالرماية لا يخفى من هي والتوجية بانه تعليم لا يتضمنه
 قوله من صطف الخاص على العام وهو مطلق الذكر يا باء
 التعليم الاخر وهو قوله وتبنيها مني فضيلة بعمة
 البيان لان التبني انما يحصل بملاحظة كونه خاصا
 بعد عام ومعطوفا عليه ويمكن التوجيه بان يعتبر
ا ولا عطف قوله وتبنيها على رماية ثم يجعل المجموع
ه ولا شك ان حصول المجموع ث توقف على ملاحظة
كونه خاصا معطوفا على عام فليمتأمل قوله ما لم
 نعلم * ذكره وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم
 لان المراد بما لم نعلم ما لم يمكن نعلم اي ما لم نعلم
 بقوتها واجتهادنا آخذ ابنى قوله تعالى وَعَلَّمَكَ مَا

أَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ * كَذَا سَمِعْتُ مِنْهُ رَحَ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
 فَإِنَّهُ التَّصَرُّعُ بِأَنَّهُ تَعَرَّقَ قَامُهُ مِنْ حَضِيضِ الْجَهْلِ إِلَى
 ذُرْوَةِ الْعِلْمِ فَيُظْهَرُ وَجْهُهُ كَوْنِهِ نِعْمَةً شَايِتَةَ الظُّهُورِ كَمَا قَالَ
 صَاحِبُ الْكَشَافِ فِي قَوْلِهِ نَعَّ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ *
 أَيُّ نَقْلِهِ مِنْ بَلِيَّةِ الْجَهْلِ إِلَى نُورِ الْعِلْمِ وَقَدْ يُقَالُ
مَلَأَتْ ظَنَّهُمْ كَلَامَهُ أَنْبُوتُ الْإِنْدَادَةِ * قَوْلُهُ أَيُّ الْخَطَابِ
 الْمَفْصُولِ * يَعْنِي أَنَّ الْفَصْلَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ
 أَوْ الْفَاعِلِ فَهُوَ مَجَازٌ لِعَوِي وَلَكِنْ أَنْ تَجْعَلَ الْفَصْلَ بِمَعْنَى
 الْمَصْدَرِ عَلَى مَا هُوَ حَقِيقَةٌ وَتَعْتَبِرُ التَّجْوِزَ فِي إِضَافِهِ إِلَى
 الْخَطَابِ عَلَى طَرِيقَةِ جَرْدِ قَطِيفَةٍ وَإِخْلَاقِ ثِيَابٍ فَاصِلَةٍ
 خَطَابُ فَصْلٍ لِحُورِ جِلِّ عَدَلٍ وَ* أَيْ مَاهِيِ أَقْبَالٍ وَادِّ بَارٍ
 وَكَانَ هَذَا أَوَّلَ نَقْيٍ بِمَاعِلِيَةِ أَئِمَّةِ عِلْمِ الْمَعَانِي حَيْثُ رَجَحُوا
 التَّجْوِزَ الْعَقْلِيَّ فِي الْمَاهِيِ أَقْبَالٍ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ أَيِ
 ذَاتِ أَقْبَالٍ وَلَكِنْ لَا تَعْتَبِرُ فِي الْكَلَامِ تَجْوِزًا أَوْ لَا بِمَعْنَى
 أَنَّهُ تَعَالَى أَعْطَى الرَّسُولَ عَمَّ كَوْنِ خُطَابِهِ مَفْصُولًا
 أَوْ فَاصِلًا عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَوْ الْجَهْلِ
 وَفِي هَذَا أَلْوَجْهُ دَقَّةٌ وَلَطَائِفَةٌ فَإِنَّ حَقِيقَةَ النِّعَةِ
 الْمُخْتَصَّةِ بِمَنْ أُوتِيَ فَصْلَ الْخُطَابِ وَكَمَالِ الشَّرَفِ أَيْ
 هُوَ كَوْنُ خُطَابِهِ عَلَيْهِ الصَّلَوةُ وَالسَّلَامُ فَاصِلًا أَوْ مَفْصُولًا
 لِأَنَّ ذَاتَ الْخُطَابِ * قَوْلُهُ يَتَّبِعُهُ * مِنْ تَبَيَّنَتْ الشَّيْءُ أَيِ
 عِلْمَتِهِ بَيْنَمَا يَعْنِي أَنَّ خُطَابَهُ خَالِصٌ مِمَّا يُوجِبُ الْإِبْهَامَ،

وصعوبة فهم المارام، مما يُخل بفساحة الكلمة والكلام،
وقدّم كون الفصل بمعنى المفصول لان شرف الخطاب
من حيث هو خطاب لكونه منصوب لا يكون له فاصلا *
قوله لئلا أُهمل * لان التصغير يرد الالقاء الى
اصولها وعلى ما نقله الكماي عن بعض الاصلين ان
قال اهل واهل واهل واهل وَلَدَيْهَا فَاَلاَمْرُ الْوَجْهَ لَمْ يَكُنْ
بمعنيين * قوله جمع طاهر * بناء على ما اشتهر من
حرار افعال في جمع فاعل كصاحب واصحاب والتحقيق
كما ذكره الشارح رح في شرح الكشف ان فاعلا
لا يجمع على افعال فاصحاب جمع صحيح بالكسر
لتخفيف صاحب كضمروا لما راو جمع صحيح بالسكون
اسم جمع كضمروا انهار فاطهار جمع طهر وصفا بالمصدر
للمبالغة * قوله جمع خبر بالتشديد * احتراز عن
خبر بالتخفيف اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث قد يقال لم لا يجوز ان يكون جمع خير تخفف خير
فانه يثنى ويجمع ويؤنث قال الله تعالى لِمَنِ الْمَصْطَقَيْنِ
الْأَخْبَارُ * فانه ذكر في الكشف انه جمع خير تخفف
خير وقال الشاعر * أَلَا بَكَرَ النَّاصِي يُخْزِي بِي أَسَدٍ
وَقَالَ الْآخِرُ رِبَلَاتٌ مِّنْهُ خَيْرُ الْمَلِكَاتِ * وذكر صاحب
الصراح انهما ثنية خير تخفف خير وثانية و غايته
ما يمكن ان يقال من جهة رح ان التكسير كان له في

الرد الى الاصل فان اريد جمع خير المخفف على اخيار
يدعي ان يرد الى اصله وهو المشد ثم يجمع على
اخيار كميت واموات او ان مرادوه بالشد يد في الحال
او في الاصل فيكون متعاضداً لا تخير المشد والمخفف
مبين ~~ان يكون~~ ان يكون كونه بالشد يد تخمية من
هذه ~~الجملة~~ افضل لا استلزام منه اياه * قوله
والاصل مهما يكن من شيء * قال سيبويه أما زيد
فمطلق معناه مهما يكن من شيء زيد مطلق واختلاف
في تفسير كلامه فقال الجمهور مراده انه في الاصل
كان كذلك حذف فما يكن من شيء واثبت أما صنابها
كما اقيم نعم مقام الجملة وأخرت الفاء لئلا يتوهم ثواني
حرفي الشرط والجزاء وفي كلام من لا يعتد به انه حذف
يكن من شيء وغيرهما الى أما بقلب الهمزة همزة
وثقل يم الهمزة لكونها في الجملة لصداً للكلام ولانها
من اقصى الحلق وادغام الميم في الميم وهو فاسد
لان أما حرف ومهما اسم ولم يعد في كلامهم تغيير
الاسم وجعله حرفاً وقال بعض الافاضل مراده بيان
المعنى البحت وهو ان أما تفيد لزوم ما بعدها فانها
لما قبلها لانه كان في الاصل تلك بل الاصل (ان يكون) ان
يكن من شيء فتخذف الشرط وزيدت ما وا دغم النون
في الميم وفتح ت همزة حرف الشرط * قوله والاسمية

أجزاء هذا بيان لعدم تحقق الالقامة والابقاء من كل وجه وأما بيان تحققهما من وجه فالمرضى الابقاء بالنسبة الى لزوم الفاء ظاهر وأما بالنسبة الى لزوم اللصوق فلان اللصوق الاسم بما في حكم لصوق الاسمية به لان لصوق الموصوف في حكم لصوق الصفة فالاسمية اللاصقة بأما القائمة مقام المبتدأ أثر بقي من المبتدأ المحذوف وأما بيان تحقق الالقامة من وجه بالنسبة الى لزوم الفاء فهو ان الفاء وان وقعت في خلال اجزاء الجزاء لكن هذا الوقوع عارضي لما منع من تكون الفاء على ما كان عليه في الاصل من الوقوع في صدر الجزاء وهو كراهة توالي حرفي الشرط والجزاء فالفاء واقعة في الصدر اصاله وتقدير او مقام الشرط قبل الجزاء فيصح القول باقائهما مقام الشرط الذي هو ملزومها من هذا الوجه وأما بيانها بالنسبة الى لزوم اللصوق فهو ان الاسمية لما جعلت لاصقة بأما على الوجه الذي ذكرناه كان لصقة الاسم لازما اقسم مقام ما رومده وهو المبتدأ * قوله علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البدع * يشعر بظاهرة انه حمل قوله علم البلاغة على المعنى العلمي لا الاضافي وجعل قوله وتوابعها عطفًا على البلاغة وكذا حمل قوله وتوابعها على انه علم البدع وكلاهما لا يخلو من اشكال وأما الاول فلانه يلزم العطف على جزء الكلمة ورجع

الضمير اليه باعتبار المعنى الاصلي اللهم الا ان يلتزم
 كون 'البلاغة' علما للعلمين كعلم البلاغة كما قال صاحب
 الكشاف في رمضان وشهر رمضان او يرتكب ان قوله وعلم
 توابعها اشارة الى ان المضاعف محذوف فالمعطوف عليه معلم
 البلاغة ويكون جر توابعها كجر الاخرى في قوله تعالى
وَاللَّهُ يَرِيْدُ الْاٰخِرَةَ * الْاٰخِرَةُ فتح يندفع بنفس
 الاشكال وعلى الاول يندفع كله واما الثاني فلان
 العلم لو كان لكان علم نوابع البلاغة او نوابع البلاغة
 لا توابعها وهو ظاهر وعلى الاول يكون في توابعها تغيير ان
 ينافي كل منهما العلمية احد مما حذف بعض العلم
 والآخر اقامة المضمرة مقام المظهر فيه الا ان يرتكب
 مثل ما ذكرنا في شهر رمضان ورمضان فيندفع التغيير
 الاول وعلى الثاني يكون فيه التغيير الثاني وغاية ما يمكن
 ان يقال انه حمل ر ح قوله علم البلاغة على معنى علم له
 زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان وكذا
 قوله وعلم توابعها على معنى علم له زيادة اختصاص
 بتوابعها وهو البدع * قوله لا يغيره من العلوم *
 اشارة الى ان القصر اضافي بالنسبة الى سائر العلوم فبالندفع
 ما قيل ان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة فلا يستقيم
 المحصر * قوله فيكون من احدى العلوم * تفريع على ما تقدم
 بواسطة مقدمة مشهورة ولو ادعاه وهي ان جفا كفى

البرية ادق من دقائق العلوم فلا يتجه ان دقة المعلوم
 توجب دقة العلم لا اذقيته ولو ضمت هذه المقدمة
 فليست معلومة ولا مشهورة تغني شهرتها عن ذكرها *
 قوله اي به يعرف ان القرآن معجز * لا يقال ان اراد
 معرفة نفس اعجاز القرآن فالمصر غير مستقيم لان الاعجاز
 يعلم بما يذكر في علم الكلام حيث يبحث عن كون القرآن
 معجزة للرسول هم وان اراد معرفة ان اعجازه لكامل
 بلاغته كما هو الاصح لا صرفه او السلامة من الاختلاف
 والتناقض وهو مما فكك لك ايضا لان ذلك يعرف
 بما يذكر في علم الكلام في مباحث النبوات وربما يذكر
 في بعض كتب هذا الفن لاننا نقول اراد معرفة ان الاعجاز
 ثابت له بناء على كونه في اعلى مراتب البلاغة وهذا
 لا يعرف على التحقيق والتفصيل الا بان يتبين بانه
 في اعلى مراتبها وذلك لما يحصل بعلم البلاغة لا
 بما يذكر في علم الكلام فلا يتأمل ولو جعلت قوله لكونه
 متعلقا بقوله يعرف فيكون المعنى ان المعرفة المتعلقة
 بكونه في اعلى مراتبها انما يحصل بهذا العلم اندفع
 الاشكال فان قلت سيجي ان الطرف الاعلى وما يقرب
 منه كلاهما احد الاعجاز ومن المعلوم ان القرآن واقع
 في حد الاعجاز واما ان كله في الطرف الاعلى فلا
 كيف وان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض فكيف

يحتقن قول في اهلي مراتب البلاغة قلت لمراد
باهلي مراتبها ههنا ما يعم الطرف الالهلي وما يقرب
منه وهو حد الاعجاز * قوله وتشبه وجوه الاعجاز
ا * الاستعارة بالكناية كما سيجي ان يشبه شيء بشيء
في النفس فبست عن ذكر اركانها سونتي المشبه
والاستعارة للتخييلية ان يثبت للمشبه قتي ممن اوزم
المشبه به والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد
ويراد به البعيد والترشيع ان يذكر شيء يلايم المشبه
به ذكر رح ههنا وجهين الاول ان تشبه في النفس
وجوه الاعجاز بالاشياء المحتجبة تحت الاستار وتثبت
الاستار للوجوه فالتشبيه استعارة بالكناية والاثبات
استعارة تخيلية وذكر الوجوه ايهام فان الوجد
عمل في المعنيين العضو المخصوص وهو المعنى القريب
والطريق وهو المعنى البعيد واريده ههنا البعيد والثاني
ان يشبه نفس الاعجاز بالصورة الحسنة وتثبت الوجوه
الاعجاز فالشبه استعارة بالكناية والاثبات استعارة
تخييلية وذكر الاستار ترشيع لكونها ملائمة للمشبه
به وهو الصورة الحسنة فان قلت الترشيح كما سيجي ان
يقترن بلفظ المشبه به فلا يتصور في صورة الاستعارة
بالكناية فانه لا ذكر للمشبه به فيها اصلا وان جعل
الترشيح للتخييل كما بهل عنه رح فيتوجه عليه ان

الترتيب إنما يكون في الاستعارة المبنية على التشبيه
 لأنهم فسروه بذلك ما يلائم المشبه به والتخييل على
 مذاهب المفسرين عجز عني ما روي عن التشبيه قلت قد صرحوا
 بشهوات الترتيب للمجاز المرسل حيث قالوا في قوله عم
 أسر عكن لحوقاً بي أطول لكن يد * إن قوله هم أطول لكن
 ترشح للمجاز المرسل في اليد مع أنه لا تشبيه فيه أصلاً
 وما ذكرنا من الاقتراح بلفظ المشبه به فالظاهر أنهم
 أرادوا أنه كذا لك فيما إذا كان في الكلام تشبيه
 وما ذكرنا من التفسير فالما هو للترشح الذي في
 الاستعارة * قوله لأنها مما تكفيه راحة من الفعل *
 فيعمل فيها العامل وان ضعف ولا يمنع من عمله فيها
 كل ما يعول في العمل فيها معنى حرف النفي كقوله أع
 ما أنت ببعمة ربك بمجنون * أي انتفى ببعمة ربك منك
 المجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون ومعنى اسم الإشارة
 كقوله تعالى فذلك يومئذ يوم عسير * أي فالنقر يومئذ
 ومعنى العسير كقوله * وما الحرب إلا ما علمتم
 ودقتم * وما هو عنها بالحد يث المرجم * أي ما حد يثي عنها
 وأراد بالظرف هنا ما يعم الطرف الحقيقي أصني اسم
 الزمان والمكان وما يشبهه وهو الجار والمجرور وما ذكر
 في الفرح من الظرف وشبهه فالما إذا بالظرف الطرف
 الحقيقي * قوله يستعرف الفرق بينهما * وهو أن الزائد

متعين في المحشودون التطويل ونبي قوله الفرق دون أن
يقول فرقا آخر نوع اشعار بان ما ذكرهما ليس
فرقا يعتد به وذلك لان هذا الفرقة انما هو بحسب
المفهوم فقط لان ما ذكر من المعنيين متساويان صدقا
واما الفرق الذي يأتي فهو يفيد الفرق بينهما ذاتا
وتباينهما صدقا على ما وقع عليه الاصطلاح * قوله
وهي حكم كلي * اي قضية كلية حكم فيها على جميع
افراد موضوعها كقولك كل حكم ألقي الى مكرب يؤكّد
ولهذه القضية فروع وهي القضايا التي حكم فيها
بحمول هذه القضية على جزئيات موضوعها مثل
هذا الحكم الملقى الى المكرب يؤكّد وذلك كذا لك
والاصل منطبق على فروعه اي مشتمل عليها بالقوة
القريبة من الفعل ومعنى انطباق الحكم الكلي على
جزئياته اشتماله على احكام جزئيات موضوعه
ففي قوله على جزئياته حذف مضاف ومضاف اليه
وان جعل الانطباق بمعنى الصدق فمعناه صدق مفهوم
موضوع ذلك الحكم على جزئياته فضمير جزئياته
يرجع الى ذلك المحذوف فتعين الحذف على هذا الوجه في
ينطبق اي يصدق مفهوم موضوعه ولا يصفو هذا عن شوب *
قوله فهي اخص من الامثلة * لا بمعنى ان كل شاهد
مثال من ظهر عكس فانه لا يستقيم لان المراد من الذكـ

للاثبات إما أن يكون الذكرك له فقط وكذا المراد من
الذكر للايضاح ان يكون الذكرك له فقط وإما ان يكون
الذكرك له وله في الجملة سواء كان الذكرك لا مر آخر
ايضاً ولا فعلى الاول يتبين انهما كليهما وعلى الثاني
يكون بينهما عموم وخصوص من وجه بل بمعنى ان كل
ما يصلح شامدا يصلح مثلاً من غير عكس لان الاثبات
لا يعتمد على كلام بل لا بد من كونه معتد به بان يكون
من التنزيل او الحديث او كلام من يوثق به ويتبعه بخلاف
الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك وهذا كقولهم قصر التعيين
اهم والتشبيه بالوجه العقلي اهم على ما سياتي بهانه
ان شاء الله تعالى * قوله من الآل * في الصحاح الآل أي
قصر والآل بالواء الؤ أي استطاعه فذكر ان مصدر الآل معتد به
بمعنى استطاع الؤ على وزن فعلى ولم يذكر ان مصدر الآل
اللازم بمعنى قصر ماذا وانما ظفر انه الؤ على وزن فعول
لانه الغالب في مصدر الفعل اللازم وقد صحح في بعض
نسخ الاساس المعتمد عليه هكذا ولا يعتمد ان يكون
قد جاء الؤ بمعنى التقصير على وزن فعلى غير
الغالب او يشار الى قول القراء ان مصدر ما لم يسمع
مصدره فعلى عند اهل الحجاز معتد به ان كان لازماً فهو جوز
كلا الوجهين في قوله من الآل * قوله وقد استعمل الآل
في ما متعنا به الى مفعولين * يقال لاشك ان الآل متعنا

حقيقة التقصير فلا يعدل منها من غير ضرورة ولا
 ضرورة فهذا بخلاف قولهم لا آلوك نصحا ما الثاني
 فلا أن الالوة معنى التقصير لازم وقد استعمل فيه متعديا
 الى مفعولين فلا بد من اعتبار تضمين معنى المنع
 او جعل الآلوهما زاعضا وما لا اول فلا نه يجوز ان
 يكون الآلوه في عبارة المصنف لازما بمعنى التقصير من
 غير اعتبار تضمين او تجوز ويكون جهدا لصبا على
 التمييز اي لم أقصر من جهة الاجتهاد او على الحال اي
 لم أقصر حال كوني مجتهدا او ربما يفهم منه عدم كون
 التقصير في الاجتهاد مع انه يجوز ان يعتبر الآلوه والجهد
 متنازهين في قوله في حقيقة المحمل المقصود او يكون
 لصبا على نزاع الخافض اي لم أقصر في الاجتهاد ولكن
 اغمضنا من جميع ذلك والترضا كون جهدا مفعولا
 فاي حاجة الى اعتبار جعل هذا اللازم متعديا الى
 مفعولين لم لا يجوز ان يكون متعديا الى مفعول واحد
 على تضمين معنى الترك والتجوز بها لا لوهنه اي لم اترك
 جهدا ولا يكون في الكلام حذف على ما هو الاصل
 وقوله والمعنى لم امنعك جهدا * يستعمل تضمين معنى
 المنع والتجوز بها لا لوهنه وليس المقصد بكاف الخطاب
 الى معين حتى يتوجه ان الاولى ان لا يعين المفعول
 المحذوف قصد الى التعميم وان عدم منعه الاجتهاد

لا يخص احدا مخاطبا كان أولا * قوله اضافة للمصدر *
 نصب على المصدر وما يشعر به الكلام اي اضاف الترتيب
 الى ما ذكر اضافة او على الحال والعامل فيها ما في اي
 المفسرة من معنى التفسير اي افسر ترتيبه بما ذكر حال
 كونه اضافة كقوله تعالى هذا بعلي شيخا فان العامل
 في الحال اعني شيخا معنى حرف التنبيه واسم الاشارة
 وذلك ان تجعل العامل ما يشعر به الكلام من معنى التفسير
 ثم انظر الى الاول والثالث فقد ير الفعل وحذف اللهم
 الا ان يكتفى باشعار الكلام بمعنى الفعل كما نقل من
 سيبويه في مررت به فاذا له صوت صوت حمار ان
 ناصب المصدر هو معنى الجملة لاشعارها بمعنى الفعل
 واما على الثاني فلا حاجة الى اعتبار حذف الفعل لان
 الحال كما نظرف يعمل فيها العامل الضعيف كمعنى حرف
 النفي وحرف التنبيه والاشارة كما سبق فيجوز ان
 يعمل فيها معنى حرف التفسير * قوله تقريبا * يحتمل
 اوجها ان نجعل قوله تقريبا حلة لقوله وربته ونسعه لا
 او طلبا على اختلاف النسخ حلة لقوله لم اباطع ومكسه
 ترجحا بالاتصال وان يجعل كل منهما حلة لكل منهما
 وان يجعل كلاهما حلة للآخر وان يجعل حلة
 للاول والفضل للمتقدم كما ان القصور في المتأخر
 وكلامه راجع الى النظر الى الظاهر يحتمل الوجه الثاني والرابع

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَوْجَدَ بَحِيْثٌ يَحْتَمِلُ الثَّالِثَ بِأَنْ يُقَالَ قَوْلُهُ
تَقَرُّبًا وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً أَمَّا كُلُّ مِنَ الْفَعْلَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ تَعَرَّضَ لَوْجَدَ
عَلَيْهِهِ إِلَّا خَبَرَ لَا زَهْدَ الْمَحْتَاجِ إِلَى الْمَيَّانِ مَا فَيْدَةٍ مِنْ ضَرْبِ
خَفَاءٍ وَإِذَا رَاجَعَ الْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ مَعْنَى أَمْ أَبَالِغُ كَانَهُ لِلإِشَارَةِ
إِلَى أَنْ تَرَكْتُ الْمُبَالَغَةَ لَيْسَ هُنَّ مَعْنَى أَمْ أِبَالِغُ لَوْجُوبِ
تَعَايُرِ الْمُتَضَمِّنِ وَالْمُتَضَمَّنِ وَلَوْ أَمْ يَذْكَرُ الْمَعْنَى لَصَحَّ أَيْضًا لَانِ
الْمُفْرَدُ يَتَضَمَّنُ ، عِنْدَهُ يَتَضَمَّنُ مَا يَتَضَمَّنُهُ مَعْنَاهُ لَانِ الْمُتَضَمِّنُ
الْمُتَضَمَّنُ لِلشَّيْءِ مُتَضَمِّنٌ لِذَلِكَ الشَّيْءِ لَكِنْ كَانَ الْكَلَامُ خَالِيًا
هُنَا ذَلِكُ الْمَعْنَى * قَوْلُهُ وَنَعَمْ الْوَكِيلُ مَطْفٍ أَمَّا عَلَى
جُمْلَةٍ وَهُوَ حَسْبِي * قِيلَ لَا تَمَّ أَنْ الْوَاوُ لِلْعَطْفِ أَيْ لِلْإِضْرَافِ
عَلَى مَنْ هَبَ مِنْ إِجْوَزٍ وَقَوْلُهُ آخِرُ الْكَلَامِ وَلَوْ سَلِمَ
فَلَا تَمَّ أَنْ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ هُوَ حَسْبِي أَوْ حَسْبِي لَمْ لَا إِجْوَزَ
أَنْ يَكُونَ أَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى وَهُوَ جُمْلَةٌ حَالَةٌ وَمَطْفٌ
إِلَّا لِإِنْشَاءٍ عَلَى الْإِخْبَارِ فِي جُمْلَةٍ لَهَا عَمَلٌ مِنَ الْأَعْرَابِ
لَا خَفَاءَ فِي جَوَازِهِ وَلَا جَوَازَ لَيْفِي جَوَازِهِ وَلَوْ سَلِمَ أَنْ
الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ هُوَ حَسْبِي فَأَمَّا بِالزَّمْ مَآذِكُمْ مِنْ مَطْفٍ الْإِنْشَاءِ
عَلَى الْإِخْبَارِ لَوْ كَانَ هُوَ حَسْبِي جُمْلَةٌ إِنْشَاءِيَّةٌ وَهُوَ
مَنْبُوعٌ لَمْ لَا إِجْوَزَ أَنْ يَكُونَ إِنْشَاءً عَلَى صُورَةِ الْإِخْبَارِ
وَلَوْ سَلِمَ لَيَجُوزُ أَنْ يَقْدَّرَ الْمَبْتَدَأُ فِي نَعَمْ الْوَكِيلِ أَيْ
هُوَ نَعَمْ الْوَكِيلُ أَيْ مَقُولٌ فِي حَقِّهِ ذَلِكَ فَهُوَ كَوْنُ
نَعَمْ الْوَكِيلِ جُمْلَةً اسْمِيَّةً مُتَعَلِّقَةً بِخَبَرِهَا إِنْشَاءً وَهَذَا لَا يُوجِبُ

تكون الجملة انشائية ولو كان المعطوف عليه حملي
لا يلزم عطف الانشاء على الاخبار لان الجملة الانشائية ح
ترفع خبر المبتدأ فلا بد من التاويل بمقول فيه ذلك
فيكون عطف مفرد متعلق بجملة انشائية ولو سلم فاللزام
عطف الانشاء على الاخبار فيما لم يحل من الامر اب
والاشبهه في جواز ويمكن ان يبقى الاصل في الواو العطف
دون الاعتراض فيحمل على الاصل سيما اذا لم يعتقم
الاعتراض على مذنب الجمهور والمعطوف على الحال
حال فلا يجوز ان تعطف الانشائية على الحال لاستلزامه
وقوع الانشائية حالاً وانه ممنوع وقصد شرح على
ما نقل عنه في الحواشي الى تحقيق وجه العطف وتبيين
وجه التركيب لان هذا العطف ممنوع والاصل في الحمل
الاخبار سيما الاسمية فان نقلها الى الانشاء اقل قليل
والاسمية التي خبرها انشائية ينبغي ان تكون
انشائية على القول بعدم التاويل كما اختاره رحمه الله
الاسمية التي خبرها مفرد يتضمن الاستفهام نحو ان
زيد وكيف عمرو وكذلك الاسمية التي خبرها فعلية في حكم
الفعلية في افاداة التجدد والانشائية اذا وقع خبرها
فلا حاجة الى التاويل فهي باقية على الانشائية واهم
ان الظاهر من كلام الشرح ان المذكور ههنا اعتراض
للتبيين وتحقيق وقد بينا وجهه في الحاشية *

قوله كما سنبين ان شاء الله تعالى * حيث يعنى روح في
 صدر الخاتمة انها من الفن الثالث بعد الايمان المصروح
 ذكر في الايضاح ان ما جعل الخاتمة فيه من المراتب
 الشعرية وما يتصل بها من الاقضية التي يذكرها في
 علم البلديع بعض المستفيين * قوله ناسب ذكرها بطريق
 التعريف العهدي * اشارة الى الباقي يقال المصروح
 في التعريف العهدي ان يذكر الباقي ثانيا بلفظه ويتبع
 ان يجوز ذكره مرادفه ايضا والباقي ههنا اما
 هو المعاني والبيان والبديع ولم يذكر هناك ما يشعر
 بكونها فنون فكيف نجعل الفنون اشارة اليها ولئن
 جوز ذلك باعتبار ان كونها فنون ناطقها مر جدا يعني
 ظهوره من ذكره فيكون معنى الفن الاول باعتبار كونه
 اشارة الى علم المعاني بمعنى علم المعاني فيلغو حمل علم
 المعاني عليه وهكذا الفن الثاني والثالث ويمكن ان نجاب
 ههنا ان الفن الاول اشارة الى ما ذكرنا ولا هو الذي
 يحترزه عن الخطاء في تادية المعنى المراد والفن
 الثاني الى ما ذكرنا ثانيا وهو الذي يحترزه من التعقيد
 المعنوي والفن الثالث الى ما ذكرنا ثانيا وهو
 ما يعرف به وجوه التحسين لايق قد ذكرنا بقا ان
 الذي يحترزه من الخطاء في تادية المعنى المراد هو
 علم المعاني فلو جعل الفن الاول اشارة الى ما يحترز

به من الخطأ في نادية المعنى المراد يكون حمل
 علم المعاني عليه تكراراً خالياً من الفائدة لا بما نقول
 لما بعد العهد في الفن الثاني والثالث فادت الاعادة
 فيهما نظرد ذلك في الفن الاول ايضا نظما في الفنون
 الثلاثة في سلك واحد * قوله مأخوذة من مقدمة
 الجيمش * اراد انهما منقولة عنها لمناسبة ظاهرة بينهما
 فيكون لفظ المقدمة في مقدمة العلم ومقدمة الكتاب
 حقيقة عرفت ويحتمل ان يريد انهما مستعارتان منها فيكون
 لفظ المقدمة مجازاً فيهما ولا يجب ان لا يلتزم العقل
 والتجوز بان يقال انها في الاصل صفة حذيف موصوفها
 ثم اطلقت على طائفة من المعاني او طائفة من الالفاظ
 متقدمة على العلم او على سائر الالفاظ الكتاب فالتاء
 اما للمقل من الوصفية الى الاسمية ولا اعتبار كون
 موصوفها موصوفاً كما قالوا في لفظ الحقيقة والحق ان
 المقدمة ان كانت بمعنى الوصف اي ذات موصوفة
 ثبت لها صفة التقدم واعتبار معنى التقدم فيها لصحة
 اطلاق الاسم كالفاربة والقائلة فاطلاقها على الطائفة
 المذكورة حقيقة ان كان باعتبار انها من افراد هذا
 المفهوم ومجازاً ان كان بملاحظة خصوصها وان كانت
 بمعنى الاسم واعتبار معنى التقدم فيها لترجيح الاسم
 كما في الضرورة والحزم فاطلاقها على الطائفة انما

يكون حقيقة لو ثبت وضع واضح اللغات المقدمة لهذه
الطائفة والظاهر انه لم يثبت بل اثبت انما هو
وضعه لها بازاء مقدمة الجمل ولذا قال روح انها مأخوذة
من مقدمة الجمل * قوله من قدّم بمعنى تقدم *
فلا يجوز فتح الـ الـ في المقدمة متولداً قال في الفائق ان
الفتح خلف وفي بعض الكتب انه يجوز فتحها على انها
من قدّم المتعدي وقيل يجوز كسر ما على انها منه
ايضاً لان هذه الطائفة لما فيها من سبب العقد كانت
تقدّم نفسها ولا فادتها الفروع بالـ بـ تقدم من
هرّتها من الشارح على من لم يعرفها * قوله ومقدمة
الكتاب * لطائفة من الكلام كـ جـ ما يقدم المستعملون
قدّام المفعّل طائفة من الكلام يستفتح الطالب بـ د راك
معانيها في ذلك المقصّد ويسمونها بالـ مقدمة كما يدعون
طائفة من كلامهم قدّار وقصما وناها وفضلا ويجعلون
كتبهم مشتملة على هذه الامور استعمال الكل على
الاجزاء و مراد روح بمقدمة الكتاب هذه المقدمة
بمعنى انها مقدمة جعلت جزء من الكتاب فاطلاقها
على الطائفة كاطلاق في الكتاب وقسمه وفصله على
ما جعلت اجزاء ولا يحتاج قطعاً الى اصطلاح جديد فظهر
ان حمل المقدمة التي جعلت جزء من الكتاب على
مقدمة العلم التي هي معان قطعاً ليس بـ قوله *

والاعتفاع بها * بالبهاء هو الواقع في اكثر اليسع المستعجدة
وفي بعض اليسع الاعتفاع لما باللام فاما ان يكون اللام
بمعنى الهاء او الاعتفاع بمعنى النفع على ما قيل *
كوله والفرق بين مقدم العلم ومقدم الكتاب *
وهو ان مقدم العلم تطلق على معان مخصوصة لان
الشروع في العلم لما يتوقف عليها حقيقة واما على
الفاظ دالة عليها فلا وما يترادى من التوقف فلما هو بمحكم
العادة لا بحسب الحقيقة حتى لو تيسر فهم المعاني من
غير الالفاظ لم يحتج اليها اصلا واما مقدم الكتاب فالفاظ
مخصوصة هي طائفة من الكلام آة فالمقدمتان
متباينتان لاتصدق احدهما على الاخرى اصلا وما يترادى
من قوله رجلي الشرح في تعريف مقدم الكتاب سواء
توقف عليها المقتضى او لا ان النسبة بينهما العموم
والخصوص مطلقا ونعم ما قلناه لما صرف مقدم الكتاب
بالالفاظ ومعلوم انها ليست موقوفة عليها بالحقيقة
فالمراد بالتوقف التوقف العادي او المراد انه يتوقف
على معانيها نعم لو ارتكب ان مقدم العلم هي الالفاظ
الدالة على المعاني التي يتوقف عليها الشروع وحيل
التوقف المذكور في تعريفها على التوقف العادي كانت
مقدم الكتاب اهم منها من وجه لان مقدم الكتاب
اذا جعلت ما يدل على مقدم العلم بالمعنى المشهور

فقط تصدق مقدمة العلم بالمعنى المذكور أي الفاعل
 ومقدمة الكتاب على شيء واحد وإذا أحتمس هذه
 ولم يذكر شيء منه فيها فيصدق مقدمة الكتاب
 بدون مقدمة العلم بمعنى الفاعل وبالعكس لأن ما هو
 الفاعل مقدمة العلم لم يقدم أمام المقدم فالمقدم أمامه
 مقدمة الكتاب دون مقدمة العلم والذي لم يقدم
 أمامه ما يدل على مقدمة العلم فهو مقدمة العلم
 بمعنى الفاعل دون مقدمة الكتاب وأما إذا جعلت
 مقدمة الكتاب معتملة على ما يدل على مقدمة
 العلم وعلى غيره فالظاهر صح صدق مقدمة الكتاب
 بدون مقدمة العلم وبالعكس لأن مقدمة العلم صح
 بعض مقدمة الكتاب فيصدق على المجموع مقدمة
 الكتاب دون مقدمة العلم وعلى البعض مقدمة العلم
 دون مقدمة الكتاب اللهم إلا أن يجعل مقدمة
 الكتاب أسما مشتركا بين كل الطائفة المذكورة وبين
 بعضها فيصدق على البعض المقدمتان والخاص أن
 فهم مقدمة العلم والفاعل عليهما ومقدمة الكتاب
 وما لم يستفاد منها والخاصة بين المقدمتين هي
 العباين اللهم إلا أن يتركب الارتفاع المذكور
 وبين الفاعل مقدمة العلم ونفس مقدمة الكتاب هي
 العموم من وجدوا كذا بين مقدمة العلم ومعاني مقدمة

الكتاب * قوله بوصفها المفرد * ان أجري المفرد
والكلام على ظاهره مما خرج بعض الالفاظ عن المركب
الناقص مع ان الفصاحة يتصف بها جميع الالفاظ لا يختص
بها بعض دون بعض فلا بد من تاويل في المفرد والكلام حتى
يتناول هذا المركب فاختار البعض التاويل في الكلام
فحمله على ما ليس بمفرد بقرينة مقابلة بالمفرد واختاره
رح في المفرد بحمله على ما ليس بكلام بقرينة مقابلة
بالكلام ورجح على الاول بانه قد عهد في المفرد * اطلاقه
على ما يقابل مقابلة فاذا قوبل بالمركب يراد به
ما ليس بمركب وبالمشئ والجموع يراد به ما ليس
بواحد منهما وبالمضاف يراد به ما ليس بمضاف
ولم يعمد في الكلام ذلك بل انه لما يطلق على المعنى
الاصطلاحي اي المركب التام او اللغوي اي اللفظ مطلقا
وحقيقة الامر راجعة الى انهم هل يطلقون على المركب
الناقص الكلام الفصح والمفرد الفصح فان اطلقوا عليه
الكلام فالحق ما اختاره البعض وان اطلقوا عليه المفرد
فالحق ما اختاره رح وتعرف منهم فصاحة المفرد بالخلوص
من الغرابة وتناثر الحروف ومخالفة القياس برع ذلك
الى ان الحق هو الاول لانه لا شك انه يوجد في المركب
الناقص تناثر الكلمات وضعف التاليف والتعقيد لفظيا
او منقوبا فلوجعل هذا المركب داخلا في المفرد على

ما اختاره رح ينبغي ان يكون فصيحاً مع اشتماله
 على هذه الامور المختارة بالفصاحة لانه يصدق عليه
 انه خالص عن الغرابية ونفاخر الحروف ونخافة القياس
 والتزامه لا يلحق بحال هازل فاذا لم يكن فصيحاً يكون
 تعريضهم للفصاحة المفردة غير مانع فلا بد ان يراد فيه
 الخلو من هذه الامور حتى يصير ما نعاود دعوى
 ان هذه الامور انما تختل بالفصاحة في الكلام دون
 المفردة غير مسموعة لان الظاهر انما تختل بالفصاحة مطلقاً
 وذكرنا في تعريف فصاحة الكلام دون المفردة بما على
 انما انما توجد في الكلام فقط فلو وجدت في المفردة على ما
 اختاره رح لزم ان تذكر في تعريف فصاحته ليسير ما نعا
 كما ذكرنا وما يؤيد ما ذكرنا انه اذا كان مركباً من
 الموصوف والصفة مشتملاً على نفاخر الكلمات يكون
 فصيحاً على تقدير دخول هذا المركب في المفردة ولو
 اعتبر فيه اسناد حتى صار كلاماً لزم ان يتقلب غير
 فصيح مع انه لم يزد ولم ينقص فيه حركة فضلاً عن
 الحروف ولا ينفى شياعته وايضاً اذا ضم الي هذا المركب
 لفظاً من القرآن في غاية الفصاحة لزم ان لا يكون فصيحاً
 بعد ان كان فصيحاً قبل انضمام هذا اللفظ الفصح
 وهو ايضا شيع بقي شيء وهو انهم فسر والمفردة بالابدال
 جزء لفظ على جزء منها فمتناول الاعلام المركبة هو ورق

نحرة وشاب قرناها ومن المعلوم انه يجوز اشتغالها على
 تباين الكلمات مثل ان يسمى بامدحه امدحه فينبغي
 ان يكون فصيحاً لا نه مفرد ولم يشترط في فصاحته
 الخلو من تباين الكلمات او يزداد في تعريفها الخلو
 عنه (ايضا ليعبر ما نعا والاول فاسد فتعين الثاني
 وغاية ما يمكن ان يقال المراد بالمفرد الكلمة وانها
 مفردة باللفظة اي اللفظ الواحد على ما ذكر في المفصل
 وتاء اللفظة تخرج الالام المركبة وان كان المشهور
 المذكور في اكثر كتب النحوا بها كلمات او يقال هذه
 الالام مركبة صورة ولفظاً والمعتبر في التصاحف انما هو
 نفس اللفظ * قوله اذ لم يسمع كلمة بلغة * اورد
 عليه انه لا يلزم من عدم اتصاف الكلمة بالبلاغة عدم
 اتصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره رح وهو ما ليس بكلام
 وان كان مركباً فالليل اخص من الدهوى واجب
 بانه اراد بالكلمة ما ليس بكلام كما انه اراد بالمفرد
 ذلك لكن لا يخفى ان اطلاق الكلمة على هذا المعنى
 بعيد وما على تقدير ان يفسر الكلام ههنا بما ليس
 بكلام : ويراد بالمفرد معنى الكلمة فلا نعدا صلا * قوله
 انما هي باعتبار المطابقة * لان بلاغة الكلام مطابقتها
 لمقتضى الحال وبلاغة المتكلم ملكة يقدر بها على
 تاليف كلام يلمع بالمطابقة معبرة في كليهما قبل مراد

هذا القائل أَنَّ البلاغة عند العرب ليست إلا بالاعتبار
 المذكور فصَحَّ ما ذكره من التعليل لأن حاصله يرجع
 إلى السماع والاستفراء كما اختاره روح من التعليل
 ويمكن أن يدفع بأن كون البلاغة بهذا الاعتبار
 إنما عرف بما في الكتب من أخذ المطابقة في تعريفها
 إلى البلاغتين ولم يُنقل من العرب ذلك أصلاً وهو
 ظاهر * قوله الغير المشتركة في أمرين معناه * تفسير
 للمختلفة وبيان ما هو مناط التعذر ولا خفاء في أن
 المراد من أمرين معناه أمر يصلح تعريفًا وبيانًا لها وله
 اجتماعي بها والآلاف المفردات العامة نعم المعاني المختلفة
 وإنها مشتركة فيها وقد أُورد على بن الحجاج فيما
 فعل من قسمة المستغنى أولاً ثم تعريف القسمين بأنه
 لا حاجة إليه لأن القسمين مشتركان فيما يصلح تعريفًا
 لهما وهو المذكور بعد الأول وأخواتها كما ذكر صاحب
 اللباب * قوله وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو من
 تعاصم * لما ذكر في الشرح أن الفصاحة عندهم هي
 كون اللفظ جارياً على القوانين المستنبطة من استقراء
 كلامهم كنهج الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق
 بعربيتهم وما ذكره المصنف من الخلوص لا شك أنه
 ليس هو هذا الكون ولا أمرًا صادقاً عليه فلا يصح
 تفسير الفصاحة التي هي هذا الكون به ذكره

الخلوص فإن ادنى درجات التعريف ان يكون صادقا
 على المعروف وصدق الخالص هذا الخلوص على الكائن
 هذا الكون لا يوجب صدق الخلوص على الكون فإن صدق
 المشتق على المسمى لا يستلزم صدق الماخذ على الماخذ
 كالخالق والكاتب والناطق والكتابة نعم قد يجتمع الصدقان
 كما في الماشي والمتحرك والمشي والتحرك لا يقال
 اذا لم يصدق الخلوص على الكون الذي هو الفصاحة
 لم يصح تعريف الفصاحة بالخلوص اصلا فكيف يحكم
 بالتسامح لانا نقول ان الأدباء كثيرًا ما يتساهلون
 في التعريفات ويكتفون بمجرد ان تصور المعروف
 يستلزم تصور المعروف ولا يحافظون على قاعدة المعقول
 من وجوب كون المسمى محمولا على المعروف مع ان من
 اهل المعقول من تجوز التعريف بالمباين كتعريف
 البيت بالجدران والسقف وما نقل منه روح ان وجد
 صحة التعريف في الجملة فهذا قصد المبالغة وادعاء
 ان الخلوص هو الفصاحة فزيادة تصحيح ولا يتجه
 عليه ان مثل ذلك لا يلتفت اليه في التعريفات
 لان الأدباء كثيرًا ما يعتبرون ذلك بل ادنى منه
 في باب التعريفات وقيل وجه التسامح ان الفصاحة
 وجودية والخلوص هادسي ويتجه عليه منع كونها
 وجودية ولو سلم فلا شك في صحة رسم الوجودي

بالعدم من غير تسامح فيه * قوله تفضل العقاص آء *
 في جمع العقاص مع افراد المثنى والمرسل لطيفة وهي
 الاشارة الى ان العقاص مع كثرتها تعيب في الاخير من
 مع وحدتهما وقيل العقاص بمعنى المداري اي يستتر
 المذاري في الشعر ويروى في البيت تفضل المذاري
 في مثنى ومرسل المذاري خ بذات اطراف يذرى
 بها انطعام وينقى الكدس المراد في البيت المسطر في
 التعبير عنه بالمذاري مبالغة لطيفة * قوله من المحموسنة
الرخوة * الحروف المحموسنة هي حروف ستشكك
خففه والمجهورة ما عداها والشد يدة حروف
 اجدت طبقك والرخوة ما عداها وما عدا حروف
 امرصونا وهذه الحروث تسمى المعتدلة بين الرخوة
والشد يدة * قوله على ان هذا الفائل فعر الكلام بما
 ليس بكلمة * يعني ان مدخلية فصاحة الكلمات في
 فصاحة الكلام على قوله اكثر منها على قول من
فعر الكلام بالمركب لنا واذا كان مدخليتها اكثر
 كان القول بوجود كلام فصيح بدون فصاحة كلماته
 افسد على قواه لان على قول غيره يوجد كلام فصيح
 في الجملة وهو المركب الناقص بدون فصاحة كلماته
 لانها انما اشترطت في فصاحة الكلام والمركب
 الناقص ليس بكلام * قوله والقياس على الكلام العربي ان *

المذاري
 ر

ومعني انه اثبت جواز عدم فصاحة كلمة من كلام
 فصيح بالقياس على جواز عدم عربية كلمة من كلام
 عربي فانه وقع في القرآن الذي هو كلام عربي لقوله
 تعالى **إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا** اي انزلنا القرآن
 كلمات غير عربية بل فارسية كالاستهراق والسجيل
 اورلامية كالقسطاس او هندية كالمشكوة وهذا التماس
 فاسد لان وقوع غير العربي ممنوع وما ذكر
 من وقوع الاستهراق واخوانه في القرآن لا يوجب
 ذلك لان كونها غير عربية ممنوع بل انها جاءت
 عربية ايضا لجواز توافق اللغتين كالصاؤون والحنوز
 ولو سلم كونها غير عربية فكون القرآن عربيا ممنوع
 والضمير في قوله **تَعَالَى** انزلناه راجع الى السورة
 لا القرآن كما قيل واطلاق القرآن على بعضه شائع
 واولس لم كون القرآن عربيا فمعناه كونه عربي النظم
 والا سلوب لا عربي المتن ولا يعا فيه كون كلماته غير
 عربية واولس لم انه عربي المتن فذلك باعتبار الاعم
 الاغلب لان ما هو غير عربي من كلماته اقل قليل
 بالنسبة الى العربي ولا يجوز مثل ذلك في الكلام
 الفصيح لان فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام
 وعربية الكلمات ليست شرط في عربية الكلام بل
 تكفيها عربية اكثر كلماته ولا حد ان يقول المعلوم

من كلامهم ان فصاحة المركب العام أو المركب مطلقا
يشترط فيه فصاحة كلماته وأما إذا كان وحدة من افراد
الكلام متعاقبا سم كالسورة أو القرآن مثلا فلم يعلم
انه يشترط في فصاحته بمثل هذا الكلام فصاحة كل
كلام أو كلمة منه ففي اشتراط فصاحته قوله تعالى ألم
أعهد سوا ما اعتبر كلاما أن اخذ مع ضميره أو أن
لم يؤخذ معه في فصاحته السورة أو القرآن تأمل
واشتراط فصاحته الكلمات في فصاحته الكلام لا يوجب
ذلك الاشتراط * قوله فمجرد اشتغال القرآن على
كلام غير فصيح آه * يعني ان لم يلزم خروج السورة
من الفصاحة فاشتغال القرآن على كلام غير فصيح لازم
البتة أما إذا اعتبر ألم أعهد كلاما فظاهر وأما إذا
لم يعتبر فلان عدم فصاحته يوجب عدم فصاحته الكلام
الذي هو جزؤه لا اشتراط فصاحته الكلمات في فصاحته
الكلام ووجه قوله بل كلمة غير فصيحة مع ان عدم
فصاحته الكلام لازم جز ما أن اللازم ابتداء على
تقدير عدم فصاحته الكلام وعلى تقدير عدم فصاحته
الكلمة وأن كان هذا مستلزما للأول فإشارتي إلى ان
كلاما من اللازم من مستعمل بالفساد من غير احتياج إلى
ملاحظة استلزام احد هما للآخر ولما كان كون
اشتغال القرآن على كلمة غير فصيحة مستلزما للفساد

اظهر في ابطال كلام هذا القائل قال بل كلمة غير
 فصحة * قوله مما يقود الى * اي يجلب ويجر الى نسبة
 الجهل والعجز لان افعاله على غير الفصح اما لعدم
 علمه تعالى بانها غير فصيح او بان الفصح اولي (بالاختيار)
 من غير الفصح فيلزم الجهل واما لعدم قدرته تعالى ايراد
 الفصح بدل غير الفصح فيلزم العجز لا يقال القسم
 الثالث محتمل وهو ان يكون تعالى قادر على ايراد
 الفصح بدلا من غير وهو عالم بعدم فصاحته وبان الفصح
 من حيث هو فصيح وان كان اولي لكن لم يورد الحكمة
 له تعالى في ذلك لانا نقول ظاهرا انه لا حكمة في ذلك
 لان القرآن انما اتى به معجزة وتصديقا للرسول عم
 والاعجاز انما هو بالبالغة والفصاحة على الصحيح
 فان قلت غاية الامر ان الثالث ايضا باطل لكونه سفها
 وخرجا عن الحكمة فلم لم يتعرض له ولم يقل الى
 نسبة الجهل او العجز او السفه قلت لما كان السفه نتيجة
 الجهل فنسبته ندخل في نسبته * قوله اي مدققا
 مطولا * موافق لما في الصحاح الزجج دقة الحاجبين
 وطول وزججت المرأة حاجبها اي دققته وطولته
 والمذكور في الأساس ان الزجج دقة الحاجب
 واستقوامه وحاجب أزج وزججت حاجبها وربما
 يستدل على اعتبار معنى الاستقواس بقول حسان

في مدح النبي صلعم * بعينين دُحجا وبين من تحف
 حاحب * ازج كمشق الذون من خطا كاتب * فان
 التشبيه مشق الذون انما يحسن باعتبار معنى الاستقوا بين
 وفيه انه انما يتم لو كان قوله كمشق الخواين بماناله واه
 ازج وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون لبيان اتصال
 الحاحب بالاسقواس بعد بيان اتصافه بالدقة والخطون
 بقوله ازج وترك العطف في قوله كمشق الذون
 ربما منع المناقشة * قوله اي كالسيف السراجي او
 كالسراج اه لا بهذا التخريج من ان ينطبق على قائلهم
 ويمكن توجيها بان التفعيل يجي بمعنى الغيبة الى
 اصله كالمتمم والمنزراي المنسوب الي تعيم والمنسوب
 الي نزار فالسراج بمعنى المنسوب الى السراجي والاسراج
 اي بالمشاهدة فالسراج اسم مفعول من سرحته بمعنى
 نصبته الى السراجي والاسراج كالمتمم والمنزراي من
 تمتته ونزرتة بمعنى نصبته وقوله كالسيف السراجي
 او كالسراج يكون بمانا لاصل المعنى هذا توحيد
 التخريج اما وجه بعده فهو انه لا يتبادر من نصبته
 الى الاسراج او السراجي معنى مشا بهته له واتبعا
 الغالب الشائع ان يكون المنسوب اليه مصدرا ثلاثي
 هذا الفعل نحو فستته وكفرته اي نصبته الى الفسق
 والكفر وهما ليس كك واما التوجيه بانه من قبيل

توضع الرجل اي صار كالقوس فالمسرج بمعنى الصائر والسر بجي
 او كالسر عجب او بانه من عون الرجل اذا صار هو انما المسرج
 بمعنى الصائر اي صار اجا على معنى التشبيه اي
 مقلد او بانه من تحت الشجرة اي صارت ذات اوراق
 فالمسرج بمعنى الصائر ذاسراج وهذا الخبز بالنخر يج
الاسراج دُعِي التل انه انما يستقيم لو كان المسرج
 بكسر الراء الكسرة تحتها قوله فان قلت لم يجعلوه اسم
 مفعول آء يمكن تقريره من وجهين احدهما انهم لما حكموا
 بخرابة مسرج حكموا بان له اسم مفعول منه لان كونه اسم
 مفعول منه يخرج من الغراء بناء على ان سر الله وجهه
 كسر في بابا (فلم لم يجعلوه اسم مفعول منه لخرابه
 من الغرابة) وفيه انه لامعا فانه يخرابة مسرج وكونه اسم
 مفعول من مسرج وعدم غرابة مسرج الله وجهه ممنوع وقد
 جعل رح في شرح المفتاح مسرجا اسم مفعول من مسرج
 وغريبا وقد ذكرنا وجه دفعه في الحاشية وثانيهما انهم
 ذكروا في نخر بجه وجهين وكونه اسم مفعول من
 مسرج الله وجهه ثالث فلم لم يذكره وفيه ان الجواب
 الثاني من السؤال وهو قوله او يكون من باب الغرابة
 يابى ذلك والاضافة ذكرنا ان وجه نخر بجه مسرج من
 السراج انه اسم مفعول من سرجته اني نسبته الى السراج
 بالما به وقوله كالسراج ان لما حصل المعنى ويمكن

دفع هذا، ثم أنه اجاب عن السؤال بوجهين الأول
 أنه يحتمل أن يكون سرج الله وجهه مولداً مستعجلاً
 من السراج وفي تقريره وجوه أحدها أنه إذا كان
 مولداً واحداً لنا بعد حكمهم بالغراية فيسحق حجة مهم بها
 لأنه لم يوجب حال الحكم حتى لا يصح أن يراد بها هائي
 جعله اسم مفعول من سرج بالغراية وفيه أن السراج
 الحكم بالغراية ليس سابقاً على توليد سرج الله وجهه فان
 الأول من ائمة المعاني والثاني من ائمة اللغة والثاني
 أنه إذا كان مولداً مستعجلاً لا يفهم جعل مسرج اسم
 مفعول منه خرج وجهه عن الغراية لان المولد غريب
 وفيه أنه لا يبقى بين وجهي الجواب فرق يعتد به
 والثالث أنه إذا كان مولداً لم يصح جعل مسرج اسم
 مفعول منه لانه لغة اصلية ولا يخفى ما فيه والوجه
 الثاني من الجواب أن سرج الله أيضاً غريب فلا يفهم جعل
 مسرج اسم مفعول منه خرج وجهه عن الغراية وفيه أنه
 إذا كان مولداً كان غريباً فلا يحسن إيقاع الغراية في
 مقابلة التوليد وإضا قد سبق أن هذا الجواب لا يستقيم
 على التقرير الثاني للسؤال هذا تقرير الجواب على
 أول وجهي تقرير السؤال وأما على الوجه الثاني فلا
 يصح ثاني وجهي الجواب أصلاً وكذا الثاني وجوه
 تقرير الوجه الأول من وجهي الجواب ولا كان في

اذ هو مأخوذ
اذ هو

الكراهية

هذه نسخة من الشبهة والمناقشات وإن أمكن دفع بعضها غير ما رآني قوله قلت هو أيضاً من هذا القبيل أن سراج يعني أن سراج الله من قبيل الغريب سراج في سراج كالمسراج فلا يفيد جعله اسم مفعول منه خروج من الغرابة * قوله ثم استعبر لكل واضح معروف * اقتصر على معنى الاشتعار وذكر روح في شرح الكشاف أنه استعارة للشرف والاشتهار فكانه نظر إلى أن وصف اللقب بالشرف ليس له كثير معنى وليس بذلك * قوله إنما هي من جهة الغرابة * أن أراد أن الغرابة مشتقة عليهما كما قال في الشرح لأن الكراهية داخلية تحت الغرابة فكرادة ذلك اللفظ لغرابته المشتقة عليهما كمف ولم يذكر في تفسير الوحشة ما يدل على الكراهية وأن أراد أن الكراهية بسبب الغرابة ومن جهتها يلزم أن يكون كل غريب كريها وهو مـ ولو سلم فمراد صاحب القبيل أحد الأمرين إما أن الخلو من الكراهية داخل في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها وإما أن الكراهية تدخل في فصاحة فلا بد من تعريفها من ذكر الخلو من الكراهية والآن لم يكن التعريف ما نعا ولا يندفع شيء منهما بما ذكره روح من أن الكراهية بسبب الغرابة أما الأول فلا نه لا يلزم من اعتبارها لتفاء

السبب الخاص في مفهوم اعتبار انتفاء سببه فانه واما
الثاني فلا يلهي لا يلزم من انتفاء السبب الخاص انتفاء
السبب لم يوزان ان يشمت الشيء باسئل الا ~~الشيء~~ لان
السبب ملزوم واما سبب لازم ولا يلزم ~~بانتفاء السبب~~
انتفاء الملازم كجواز ان يكون اللازم ~~أهم ولو ذكر~~
رح ما يدل على ان الكراهة سبب للفرابة ~~الندفع الثاني~~
لان انتفاء المسبب يوجب انتفاء السبب مطلقا *
قوله وقيل لان الكراهة * اشارة الى ما ذكره الخليلي
وحاصله ان الكراهة في السمع اما ان ترجع الى النعم
لا الى نفس اللفظ واما ان ترجع الى نفس اللفظ لفرابته
واما ان ترجع الى نفسه لاشتراكه على تركيب بتفسير
الطبع منه فعلى الاول لا خفاء ان ذكر الكراهة مستغني
منه وكذا على الثاني لان قيد الفرابة يعني منه واما
على الثالث فلا بد من ذكرها لانه لا بد ان يذكر
في تعريف الفصاحة الخلو عن الاشتغال المذكور
لا خلا له بالفصاحة جز ما واذا عرفت ذلك عرفت
انه لا يتجه عليه نظره رح ان اراد به انه قد تكون
الكراهة في بعض الالفاظ ثابتة مع قبح النظر عن
النعم لان الخليلي لم يذكر ذلك بل ~~البيت~~ حيث ذكر
ان الكراهة قد تكون للفرابة او للاشغال المذكور
لان النعم وان اراد به ان الكراهة حيثما كانت تكون

فأبطل مع قطع النظر عن النعم والما ذكر الحفظ الجري في
 على سبيل التخييل فالباتة مشكل * قوله حال من
 المحلوس في خبره * فيكون المتيقن بعد الحال هو
 المحلوس في خبره العاقل في ذي الحال فيتوجه
 عليه انه لا يستقيم به الاحتراز من فعل زيد اجلل
 بل يلزم ان يكون مثله كلاما مقصدا لانه يصدق عليه
 انه خالص عن الامور المذكورة حال فصاحة كلماته
 وهي ان يقال زيد اجلل كما يقال عدالة الرجل
 ان ينتهي عن المنهيات حال اختياره فاذا ارتكبت
 شيئا منها في حال اضطراره لا يسقط عدالة بل يكون
 عدلا لانه يصدق عليه انه معتد عنها حال الاختيار
 وان ارتكبتها حال الاضطرار فلا يقدح الارتكاب
 الاضطرار في صدق الانتهاء في حال الاختيار فكذا
 هي هنا لا يقدح عدم المحلوس في حال عدم فصاحة
 الكلمات وهي ان يقال زيد اجلل في صدق المحلوس في
 حال فصاحتها وهي ان يقال زيد اجلل والجواب انه لما
 يصدق عليه لو كان لقولنا زيد اجلل حال فصاحة
 الكلمات وهو ممتثل هذه الحال اما هي لقولنا زيد
 اجلل وهو غير قولنا زيد اجلل فلم يثبت كلام واحد له
 حال فصاحة الكلمات وحال عدمها يستقيم ما ذكرت
 كلاما وجه شخص واحد له حالان حال الاختيار وحال

الا ضطرار فاستقام ما ذكرت فيه * له لانه لا يتجح
 يكون قيداً للماضي * لانه العامل في ذم البحال ، معنى
 الكلمات في هذا يكون قيداً للمعنى لانه اعتبر الماضي
 الخلو من منه لا يكون قيداً للخلو من الماضي ، قيداً
 للنفي واذا كان قيداً للمعنى يكون النفي دخولاً على كلام
 فيه تنقيح فيكون النفي راجعاً الى القيد على ما هو المقرر
 عندهم من رجوع النفي الداخل على المسند الى قيد
 فيلزم ان يكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة
 الكلمات مع وجود التعارض لا انتفاء التعارض مع وجود
 الفصاحة وهو عكس كلي للمقترح ولشئ تنزل عن ذلك فلا
 أقل من ان يصدق التعريف على صورة وجود التعارض
 مع انتفاء فصاحة الكلمات ولذا اقال رح ويلزم ان
 يكون الكلام المشتمل على تعارض الكلمات الغير الفصيحة
 فصيحاً لان هذا لا يزم البتة سواء اقتصر على ان الاصل
 رجوع النفي الى القيد او ضم اليه حد يتنزل لان
 اللازم على الاول ان يكون هذا الكلام هو النصيح
 لا غير وعلى الثاني ان يكون فصيحاً وان كان غير
 ايضا فصيحاً فكونه فصيحاً قد مشترك بينهما لما ثبت
 على تقدير كل منهما فذكره فهنا والى ما وقع في
 الشرح من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على
 الكلمات الغير الفصيحة منهما فرا كانت او لا فصيحاً لان

انهم يتقدمون على التعريف وان كان له ثوبه
 بانه ا. ا. ان يبين غاية فساد هذا القول بهذا كراهة
 هذا القول على صنفين من الكلام لا يصدق الماعرف
 على ما هو المقصود من هذا المقصود من الكلام
 على التلخيص انك خبير بان انهما في عدم
 صدق التعريف على شيء من افراد الماعرف اكثر
 منه في صدق على الماعرف وعلى غيره وان كان
 الغير المصدق عليه التعريف في الثاني اكثر
 منه في الاول * فان قلت اذا اخل التعريف في الفصاحة
 كما يدل عليه التعريف على ما ذكره فلان يخل
 التعريف مع عدم الفصاحة اولى * قلت لا يلتفت الى
 مثل ذلك في باب التعريف فانه يكفي في فساد التعريف
 صدقه على غير الماعرف مهما اذا كان صادقا على
 الغير فقط دون شيء من افراد الماعرف كما في ما نحن
 فيه على تقدير الاقتصار على الاصل المذكور على
 انه على تقدير التناول يصدق التعريف على صنفين
 من الكلام ليس شيء منهما من افراد الماعرف وحده
 الا ولو انهم يستقيم بالنسبة الى احد مما يريد
 الفساد الناشئ من صدق التعريف على منقط دون الثاني
 من صدقه على الآخر كما بينا في الحاشية * قوله
 المشهور بين الجمهور * فلا يدفع الفاعل نحو من

لَمَنَّهُ وَحَاضِي فَإِنْ قَوْلُهُ وَحْدِي فِي مَقَابِلَةِ قَوْلِهِ وَالْوَرَى
 مَعِي وَقَدْ جُعِلَ حَالًا وَقَدْ أَلِئْتُ الْوَرَى الْقَدِيمِي قَوْلِي بِالْمَدْحِ
 فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ وَالْوَرَى مَعِي أَنْ يَخْلُصَ لَا وَقَدْ
 أَلِئْتُ حَرْفَ رَهْطَةِ الْمُتَلَبِّسِ دَسِ الْمُنْتَظَرِ وَأَنْتَابِي أَنَّهُ
 عَلَى تَقْدِيرِ الْعَوَافِ يَكُونُ مَدْحُ الْوَرَى حَرْفَ الْمَدْحِ الشَّاعِرِ
 وَمَوْقِفُهُ عَلَيْهِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ قَاصِرٌ فِي بَيَانِ لَطْفِ
 بِالْمَحَبَّةِ إِلَى مَا أَذْهَبَ يَدَ الْكَلَامِ عَلَى الْعَوْفِ كَمَا
 فِي تَذَكُّرِ الْحَالِيَةِ رَأَيْتُ أَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى تَقْدِيرِ الْعَطْفِ
 اسْتِدْرَاكِتُ تَوَاتُرِهِ مَعِي فَإِنَّهُ لَا يَبْقَى فَائِدَةٌ يَتَعَدَّبُ بِهَا
 وَالرَّابِعُ أَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى تَقْدِيرِ الْعَطْفِ اتِّحَادُ الشَّرْطِ
 وَالْجُزْأَيْنِ فَإِنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْجُزْأَيْنِ عَلَى حَدِّ
 كَلَامِطَرَفٍ عَلَيْهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ عَنِ الشَّرْطِ
 وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الْحَالِيَةِ فَالشَّرْطُ هُوَ مَدْحُ الشَّاعِرِ مُطْلَقًا
 وَالْجُزْأَيْنِ مَدْحُ مَقِيدِ أَبَا حَالِ الْمَذْكُورَةِ وَيُمْكِنُ دَفْعُ
 الْآخِرَيْنِ بِأَنَّ الْمَعْنَى تَدَلُّ عَلَى عَدَمِ تَرَخِي مَدْحِهِمْ
 مِنْ مَدْحِهِ وَأَنَّهُ مَعْنَى مَطْلُوبٌ وَيُعْتَبَرُ الْعَدْفُ أَوَّلًا ثُمَّ
التَّعْلِيلُ بِالشَّرْطِ فَهُوَ يَكُونُ الْمَجْمُوعُ جُزْأَيْنِ قَوْلِهِ بِمَعْنَى
 مَقَابِلَةِ الْمَدْحِ بِالْوَرَى بِمَا يُعْتَدَرُ بِهَا بِأَنَّهُ إِهْزَازٌ بِذَلِكَ
 إِلَى أَنْ ذَمُّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَخْطُرَ بِالْعَاقِلِ وَلَوْ عَلَى
 سَبِيلِ الشَّرْطِيَّةِ وَالتَّعْلِيلُ بِذَلِكَ لَوْ دَعَا دَعَا فَمَا يَفْرَضُ
 تَوَهُدُ ذَمُّهُ وَفِي اسْتِعْمَالِ مَتْنِ الدَّالِّ عَلَى الْكَلْبَةِ

في المدح واذا الخالصة من هذه الدلالة في اللوم بل
 هي في قوة سور الحزنية لطافة حيث اشار الى انه
 يضع صدرية ولا يبطاق لسانهم بما يدل على الكلية في
 اللوم وان كان فيه لطافة (و) لان تعليق وجهه
 بالكلوم على لومه المذموم بعلية اللوم منه يفهم بان
 المذموم عليه اللطافة المتأخرة * قوله
 بان كل التباخر * اي ان فيه تنافرا كاملا ولا يلزم
 ان لا يكون تنافرا اكمل منه لينا في ما سبق ان النبي
 دون المتعاصي ولا ان يكون احدا الامر بن محبا للتعافر
 في الجملة واجتماعهما لكماله حتى يلزم عدم تمام احد
 الحرفين مع وقوعه في القرآن بل لا يلزم راحة واع
 الامر بين سبب للتعافر القوي الكامل ويجوز ان لا يكون
 واحدا منهما موجبا للتعافر اصلا وايضا في قوله بان
 كل التعافر اشارة الى ان التعافر فيها بمعنى النفرة
 لا بالمعنى الاصطلاحي حتى يلزم ما ذكره وفاء
 التعبير به عنها الدلالة على الكمال لان الذيل اذ
 تشارك فيه الفا علان بجي * قوله قيل ذكر ضعف
 التاليف يعني من ذكر التعقيد اللفظي * لانه لا يكون
 الا لضعف التاليف فخلوص من الضعف يوجب الخلو من
 منه اعلم ان الخلق الي اعترض بان ذكر احد الامر بن
 من الضعف والتعقيد اللفظي يعني من ذكر الآخر اما

اغناء الضعف فلما سبغ وأما اغناء التعقيد فلانه لازم للضعف لان التاليف اذا لم يوافق القانون اوجب صعوده في الفهم لا محالة والخلوص عن الالزام يوجب الخلوص عن الملازم فإن قصد رجح ما ذكره دفع اعتراضه ثم بحسن الاقتضاء اهمل على بعض السؤال وأن كان الاقتصار بغناء اهمل ان ما ذكره لا يدفع السؤال تمامه لانه انما يدفع اغناء ذكر الضعف من ذكر التعقيد ولا يدفع العكس ودفعه ان يقال لانهم ان كل ضعف يوجب تعقيدا فان مثل جاء بهي احمد بالتنبؤين مشتمل على الضعف دون التعقيد * قوله للخلل في انتقال الذهن * اما ان يراد للخلل الواقع للمتكلم او للمسمع فعلى الاول لا يصح تعليل الخلل بايراد اللوازم وعلى الثاني لا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل اذا الامر بالعكس فيهما ويمكن ان يراد الاول على ما يناسب قرينته وهو الخلل الواقع في النظم وتعليله بالايثار باعتبار معنى العلم والظهور اي يعرف الخلل ويظهر بالايثار وأن يراد الثاني وتعليل عدم ظهور الدلالة باعتبار معنى العلم والظهور * قوله وذلك بسبب ايراد اللوازم * قد يفهم منه انه السبب في التعقيد لا غير ويوجه بان اذ حصل التعقيد بسبب أن قصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه يكون ذلك داء خلل في ضعف

قد تقدم * التعقيد المعنوي * للخلل واقع

التاليف والوجه انه انما خص الايراد بالذكر لان
 القسم الآخر وهو ان يراد باللفظ ما ليس من لوازمه
 اقل قليل سيما في كلام يعقوب بن حمير ان يراد بالواحد
 والوسائط معنى الجنس على ما عليه ائمة الاصول ان
 لام الجنس يؤول الجمعية الى الجمعية فلا خطأ وان
 كونه بمعنى الجمع فظا به لا يصح اعتباره بالنظر الى
 كل مادة فلا بد من اعتباره بالنظر الى المواد فيكفي
 في كل مادة وجود لازم بعينه وعلى التقديرين فانظروا
 انه يلزم تكثير الوسايط في كل مادة ووجهه ان يراد
 بالكثرة ان تكون فوق الواحد فاللازم وجود لازم
 بعينه مفتقر الى واسطين او اكثر في كل مادة * قوله
سا طلب البعد الدار عنكم لتقر بها * في ذكر السمين
 و اضافة البعد الى الدار مع اضافة القرب الى ذوات
المخاطبين لطائف حيث اشار بذلك السمين الى ان
طلب البعد وان كان يتوصل به الى مقصود عظيم وهو
القرب لكن لما كان في نعمة طلبا للبعد الذي هو اريد
من الردي واسوء من السوء سوف الاقتحام في مهلكة
ارتكابه واخر التورط في ورطة التزامه هذا ان حمل السمين
على موضوعه وان حملته على مجرد التاكيد فاللطف
باعتبار اختيار العبارة الدالة على الاستقبال وضعاً
و رمزاً بـ إضافة البعد الى الدار والقرب الى ذواتهم الى

انه ان تعلق غرض بطلب البعد فالعاشق لا يطلبه لانه بعد
 به من نفسه محالاً فكيف يطلبه بل يطلب بعده مكانه ومطلوب
 المحبة إنما هو قرب من نفسه لا محبة ب لا قرب داره ومكانه *
 قوله هو الصحيح * إمّا لانه ثبت عنده بالقتل اليه جميع
 وإمّا لان الصحيح عنده في معنى البيت ما ذكره الشيخ
 وهو مبني على ارفع * قوله لكنه اخطأ بأنه ان
 بالخطأ ما بعد خطأ ويكون في حكمه من هذا الغناء
 والآلة وجه ظاهر من الصحة كما ذكر في الشرح انه
 يستعمل الجمود في مطلق خلوا العيون مجازاً استعمالاً
 للمقيد في المطلق ثم يكتفى بالمطلق عن السرور * قوله
 اطيب نفساً * صيغة المتكلم من طاب يطيب ونفساً
 جمع من ولا يحسن ان يجعل صيغة المتكلم من طيب يطيب
 ونفساً مفعولاً به قيل الظن كلام الشيخ انه جعل
 طلب البعد مجازاً عن لازمه وهو طيب النفس به وجعل
 سكب الدموع مجازاً عن سببه وهو الحزن والآ وجه
 انه لا حاجة الى النجوز في سكب الدموع بل ما ذكره
 تقرير للمعنى وبيان اسباب السكب * قوله وللقوم
 ههنا كلام فاسد * وهو ما ذكرناه في معنى البيت ان
 مادة الزمان والاخوان الايمان بنقيض المطلوب
 وخلاف المقصود فطلب الشاعر البعد ليحصل نقيضه وهو
 القرب وطلب الحزن ليحصل نقيضه وهو السرور

روحه فساد وان الزمان والاخوان انه يأتي بما هو
 في المطلوب في الواقع لا بما يطهر انه مطلوبه وليس
 به . ربما يدفع الفساد بان من طرأ في الشعراء انهم
 يعتمدون على شيء يكون مطلوبهم خلافاً له فيجبها
 الى حده وله ما اشتهر ان الزمان يأتي بخلاف المط
 وهذا من الامور الخطايب التي يأتي بها الشعراء الطرفاء
 ولا يقدح فيها امثال هذه المناقشات وقد جاء هذا
 صريحاً في الحسن الباهر في فقال (شعر) ولكم
 قسمة الفراق مغالطاً واحتلت في استثمار غرس
 وداد ، ولعمري منها في الوصال لانها تبني الامور

على خلاف مرادي * قوله كنهها تجري في الماء * يشعر بان
 اطلاق السبوح على الفرس على سبيل الاستعارة على
 ما ذكر في الآساس ومن المجاز فرس سابع وسبوح
 ووجه ان السابح والسبوح من سمح في الماء فان اعتبر
 موصوف السبوح في البيت هو الفرس على تشبيه سبوحها
 في السباحة في البحر في سرعة السمع مع عدم
 اتعاب الراكب يكون السبوح استعارة تبعية وان
 اعتبر الموصوف غر الفرس على تشبيه الفرس بشخص
 سابع في الماء يكون استعارة اصلية مصرحة ولا يخفى
 ما في ايقار السبوح على السابح من لطف المبالغة وما
 في ذكر الاسعاد في الغمرة مع السبوح من اللطافة

فان العمرة في الاصل ما يعمر كمن الماء ولا ينحني
انفسهم ابتلي بها الا السابح والمراد بالعمره ههنا مطلق
انفسهم استعما لا التمهيد في المطلق * قوله ولا تخفى
انه لا يحصل كثرة به ذكره ثالثا * لان التكرار لما
كان هو المذكور مرة بعد اخرى فاما ان يراد به مجموع
الذكرين او المذكور الآخر وعلى الاول لا يتحقق
بتثليث الذكر تعدد التكرار فضلا عن كثرة وعلى
الثاني لا يتحقق كثرة بالتثليث وان تحقق تعدده
لان الطائفة لا يتحقق الكثرة بمجرد التعدد بل
يحتاج الى زيادة عليه فلا بد من تجميع الذكر لا اقل
حتى يتحقق ثلث تكريرات وقد يجاب عن هذا
الابراذ بوجهين آخرين احدهما ان قوله كثرة التكرار
لمس من اضافة المصدر الى الفاعل بل من اضافة المحسب
الى سببه وفاعل المصدر هو الذكر اي كثرة الذكر
بسبب التكرار والثاني انه بالذكر ثالثا يحصل تكرار
احدهما بالنسبة الى الذكر ثانيا والآخر بالنسبة
الى الذكر اولا وقد حصل بالذكر ثانيا تكرار واحد
فالمجموع ثلث تكريرات * قوله والحمدل ارض
ذات حجارة * يخالف ما في الصحاح الحمدل يسكون
النون وفتح الدال الحجارة والحمدل يفتح النون
وكمر الدال الموضع الذي فيه الحجارة ولا يبعد

ان يوفق بان ما ذكره روح بمان للمراد ههنا فانه اريد
 باسم الحجارة ههنا موضعها * قوله وفساد ذلك مما
 يشهد به العقل والعقل * اما النقل فما قبل من الصباح
 واما العقل فلان الملبس ان يكون دأى الامر بالتصويت
 سماع غير المصوت له لاسماع المصوت لصوت العبر
 ويخذه انه انه يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت
 اسماع الصوت اما اذا كان اظهار النشاط والحبور كالبلابل
 فترقم بمشاهدة الانوار وملاحظة الاوراد فلا ورما
 يؤيد انه لم يقتصر في دأى الامر بالتصويت على
 السماع بل ضم اليه الرؤية بل قدمها وغاية ما يمكن
 ان يقال معنى شهادة العقل بفساده انه يحكم بفساد توجيهه
 بخالف النقل ومنه من وح * قوله والافلا يخل
 بالفصاحة * قيل ردح في الشرح توجيه النظر في
 القيل المذكور في فصاحة المفرد بان الكراهة في السمع
 ان ادت الى الثقل دخلت تحت التنافر والافلا يخل
 بالفصاحة وهدر ح ضعف هذا التوجيه ظاهرا والظاهر
 ان ضعفه لورود المانع عليه قوله والافلا يخل بالفصاحة
 وانه وارد ههنا ايضا والجواب انه لاجهة لا خلال
 كثرة التكرار وتتابع الاضافات الا ما يلزم ههنا من
 الثقل بخلاف الكراهة في السمع فانها تناسد الا خلال
 وتصلح سببا له من غير ملاحظة ما يلزم ههنا من الثقل

لان الفصحاء كما يحترزون مما يشغل على اللسان
 فكذلك اعماء مثل على السمع * قوله راستخفى النفس
احتراز من الحال فانه كمفيدة في النفس فهو را ستم
 * فبها قوله لا يعرف تعطف على تعقل الغير * اولي
 من المشهور وهو لا يوجب صورة تصور امر خارج عنه
 لانه يخرج من الحد الكيفيات التي يفتضي تصور ما
 تصور غير ما كالعلم والقدرة والاستقامة ونحوها فان
 تصوراتها موجبة لنصورات متعلقاتها لكن لا تتوقف
 عليها توقف المعلول على علته كما في الامراض
 النسيبة فعلى المشهور لا يبقى الحد جامعاً بخلاف ما
 ذكره رح فهو اولي من هذا الوجه لكن يرد عليه
 الكيفية المركبة لتوقف تصور ما على تصور الاجزاء
 وكذلك الكيفية النظرية لتوقف تصور ما على تصور
 القول الخارج فلا يبقى الحد جامعاً ولا يرد ذلك على
المشهور * قوله اشعار بان له لو عبر عن المقصود آه *
 قد يفهم منه انه لو لم يذكر الملكة في التعريف يلزم
 ان يكون هذا المعبر فصيحاً وليس كذلك لانه ان اراد
 التعبير عن مقصوده في الجملة فظاهر ان كون اللام
 في المقصود استغراقياً يابى ذلك وان اراد التعبير
 من كل ما يدخل تحت قصده على ما هو معنى الاستغراق
 العرفي فافظاً لانه لا يتحقق بدون الرسوخ فتوله

ما لم يكن راسخاً فيه محلّ أمل ويمكن دفعه بان ليس
 قصده الا ان ذكر الملكة بشعر بما ذكر ولا ريب في
 استعانة هذا الاشعار وما ان في التعريف ما يوجب
 عدم فصاحة هذا المعبر فغير قادح في ذلك ولو قال
 قوله ملكة احتراز من تعبر هذا المعبر لتوجه ما ذكرنا
 على انه لو قال كك لا يمكن الدفع ايضا كما ينبغي
 الكملشة * قوله الى ان يعتبر * اشعار بان الحال انما
 تقتضي اعتبار تلك الخصوصية * تدعو اليه ولا تقتضي
 نفس الكلام واما يقتضيه امر آخر من قصد افادة
 فائدة الخبر او لازمها او غيرهما وقد صرح بذلك
 في شرح المنهاج . ث قال لما كانت المطابقة اما تحقق
 بعلمك الخصوصية وكان اقتضاء اصل الكلام ثابنا واما
 اثر الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية شاع الغلاق
 مقتضى الحال على ذلك الخصوصية انتهى كلامه لا يقال
 فيقتضي الحال انما هو نفس الخصوصية لا اعتبارها
 كما يشعر به قوله الى ان يعتبر لانه قول ليس المتعنى
 هو الخصوصية على اي وجه وجدت في الكلام بل اذا
 كانت مقرونة بالصدق والاعتبار وكفاك شاهداً على
 ذلك تخطئة علي كرم الله وجهه من قال من المتعنى
 على لفظ اسم الفاعل مع انه رضى قرأ قوله تعالى
وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِكَ سَاءَ مَا يَعْبُدُونَ فاذا كان

للاعتبار مدخل مظهرهم في مقتضى الحال بالاعتبار
 اشتراطه فجعل المقتضى نفس الاعتبار مع ان فيه نوع
 تمهيد لما سذكر ان المقتضى هو الاعتبار المناسب
 وانما قال مع الكلام مع ان الخصوصية انما هي في
 الكلام لانه قيد الكلام بكونه مؤديا لاصل المراد
 ولا شك ان الخصوصية خارجة عنه مصاحبة له وانما هي
 داخلة في مجموع الكلام المركب من الكلام المؤدي
 لاصل المعنى ومن الخصوصية وايضا قيد الكلام بذلك
 حتى احتاج الى كلمة مع ولم يصلح كلمة في اشعار بان
 مقتضى الحال لا بد ان يكون زائدا على اداء اصل
 المراد ولو قال في الكلام لحلا الكلام من ذلك الاشعار
 فان قلت قد يقتضى المقام الاقتصار على اداء اصل
 المراد قلت هذا الاقتصار مر زائد على اصل المراد *
 قوله خصوصية * في الصحاح فتح الحاء افصح من ضمها
 وكان وجهه ان الخصوص بفتح الحاء صفة فبدل خول
 الياء المصدرية فيه يصير بمعنى المصدر وبضمها مصدر
 فلا يلحق الحاق هذه الياء به وانما صح في الجملة بناء على
 جعل المصدر بمعنى الصفة او (ان) تكون الياء للمبالغة *
 قوله وهو مقتضى الحال * الظاهر ان الضمير يرجع
 الى الخصوصية والتذكير باعتبار الخبر ويحتمل ان
 يرجع الى ان يعتبر اي ان اعتبار الخصوصية مقتضى

الحال بالتأويل السابق * قوله وتحقيق ذلك آه : حاصله
 ان التحقيق ان مقتضى الحال هو الكلام المكيف بـ كـ فية
 مخصوصة كاللزام المؤكّد والحالي من التأكيد مثلاً ومعنى
 مطابقة الكلام لمقتضى الحال صدق هذا الكلام الكلي عليه
 سمي ذلك تحقيقاً إشارة إلى ان ما يدلّ عليه كلامهم
 في مواضع ان مقتضى هو الاحوال من التأكيد والتحلو
 عنه مثلاً ليس بتحقيق بل تمام كما ذكر في الشرح
 اعلم ان ما يصلح وجهاً لذلك مما صرح به رح وما
 لم يصرح به اموراً أحدها ما نقل عنه رح في الحواشي
 وذكرني شرح المفتاح وهو انه ذكر السكاكي في تعريف
 علم المعاني (في تطبيع الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
 فانه يدل على ان مقتضى الحال امر مذكور والمذكور
 حقيقة هو الكلام لا الاحوال والثاني انه ذكر المصريح
 في تعريف المعاني الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى
 الحال فلو حمل مقتضى نفس تلك الاحوال لم يصح هذا
 القول فيكون هو الكلام والثالث ان المطابقة بمعنى الصدق
 كما هو اصطلاح اهل المعقول ولا يمكن اعتبار الصدق
 بين الكلام وبين تلك الاحوال اصلاً ويمكن اعتباره
 بين الكلام الذي يورده المتكلم وبين الكلام الكلي كما
 ذكره يقال معنى اقتضاء الحال يتحقق حقيقة في
 تلك الاحوال لا في الكلام المشتمل عليها فان انكار

المخاطب مثلاً إنما يقتضي تأكيد الكلام حقيقة
 لا الكلام إنما قد بل ما يقتضي الكلام أمر آخر كما سبق
 بيانه مؤيداً بما ذكر في شرح المفتاح وكلامهم في
 معظم الملوأضع محكم في أن المقتضى هو الاحوال
 مثل قولهم إنكار المخاطب يقتضي تأكيد الكلام
 وخلو ذهنه يقتضي خلوه عن التأكيد والاحتراز
 من العبث يقتضي الحذف والاحتياط يقتضي التذكير
 إلى غير ذلك وقول صاحب المفتاح الحالة المقتضية
 للتذكر للحذف للتعريف للتعكير المتقد بم التاخير
 إلى غير ذلك وآم يوجد في كلامهم ما يدل على أن
 المقتضى هو الكلام التلوي سوى ما ذكره السكاكي
 على ما يقتضي الحال ذكره وما ذكره المصريح في تعريف
 المعاني وما قالوا أن اللفظ مطابق لمقتضى الحال كما ذكرناه
 وليس شيء من هذه الأمور محكما في أن المقتضى هو
 الكلام التلوي أما الأول فلأن كلام الاحوال والكلام
 التلوي متساويان في عدم المذكورية على مبدل
 الحقيقة فإن المذكورية حقيقة هو الكلام الجزئي وكما
 أنه يمكن جعل التلوي مذكوراً بذكر الجزئي لكونه في
 ضمنه يمكن جعل الاحوال مذكورة بذكر الكلام المشتل
 عليها لكونها كيفيات كما جعل السكاكي الالتفات الواقع
 في الطرق مسموعاً بسماعها فقال متى جرت من سامعي

الالتفات على انه قد قيل ان بعض الاحوال مذكور
 حقيقة كالكلام التعريف وتدوين التأكيد ومؤكّدات
 الكلام فقد ظهر ان قوله على ما يقتضي الحال ذكره
 يحتمل الاحوال والكلام الكلي واما الثاني فلان تلك
 الاحوال تكون كناية كالتأكيد الكلي والتعريف
 الكلي وجرئية كالتأكيد الجزئي والتعريف الجزئي
 المبروردين في الكلام الجزئي فمجازا ان يكون مقتضى
 الحال هو الكلي والاحوال المذكورة في تعريف المص
 رح هي الجزئيات الموردة في اللفاظ فصح ان اللفظ
 بسبب اعتماده على الجزئي يطابق الكلي وهو افقه بالاشتغال
 عليه في ضمن الاشتغال على الجزئي مثلاً ان زيد
 قائم باشتغاله على التأكيد الجزئي يكون مشتملاً على
 الكلي ايضا ولئن نُزِّلَ عن ذلك يقال لاشك ان مقتضى
 الحال امر كلي وهذه الاحوال جزئيات له فصح انها احوال
 بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون اللفظ باشتغاله
 على تلك الاحوال مشتملاً على مقتضى الحال فعلم ان
 ما ذكره المص رح في تعريف المعاني محتمل لكون مقتضى
 هو الاحوال واما الثالث فلان المطابقة كما يكون بمعنى
 الصدق على ما هو اصطلاح المعقول يكون بمعنى
 الموافقة على ما هو المعنى اللغوي بل ربما يرجع هذا
 بان لا يلزم مطابقة اصطلاح هذا الفن لاصطلاح المعقول

كيف والعلمان متبايعان غاية التباين ثم لم يعرف
 في هذا الفن اصطلاح في لفظ المطابقة فحمل على
 المعنى اللغوي الذي هو الاصل والمعتبر ما لم يوجد
 دليل العقل وهي الموافقة ولا ريب في صحة القول بموافقة
 الكلام الاحوال باشماله عليهما مع ان حمل المطابقة
 ههنا على الصدق يوجب تعكسا لاصطلاح المعقول
 لانه يقال في اصطلاحه الكلي مطابق للجزئي بمعنى
 ان الكلي صادق عليه وههنا يقال الجزئي مطابق للكلي
 بمعنى صدق الكلي عليه فالصادق ثمة هو المطابق على
 لفظ اسم الفاعل وههنا المطابق على لفظ اسم المفعول
 وامر المصدق عليه بالعكس وهذا معنى قوله على
 عكس ما يقال ان الكلي مطابق للجزئيات فظهر ان ما
 ذكرنا من مطابقة الكلام لمقتضى الحال محتمل لكون
 المقتضى هو الاحوال فاذا كانت هذه الامور محتملة
 لذلك وما نقلناه من كلامهم في معظم المواضع هو محكم
 في ذلك وحمل المحتمل على المحكم شريعة لنا را سخة
 سيما اذا كان المحكم مؤيد بما هو الاصل في اطلاق
 الالفاظ وهو تحقق المعنى حقيقة كما بهنا وقد
 انكشف ههنا بما ذكرناه اندفاع الامور التي دعتنا رح
 الى الحكم بالناسخ * قوله لان الاعتبار للرائي آء *
 تعليل لبيان عليقة تفاوت المقامات لا ختلاف مقتضى

الحال اي انما صار تفاوت المقامات طئة لاختلاف مقتضى الحال لانه اذا تفاوتت المقامات فلا اعتبار لللائي باحدها وهو الذي يكون مقتضاه يُغاير الاعتبار لللائي بالآخر وتفاوت مقتضيات المقامات هيمن تفاوت مقتضيات الاحوال لان المقام هو الحال لانغايير بينهما الا بالاعتبار كما ذكره ولو بين جهة اختصاص الحال من بين الازمنة الثلاثة وجهة اختصاص المقام من بين سائر الفاظ الامكنة من نحو المجلس وغيره لكان حسنا وقد بينا الثانية في المحاشية * قوله مقام تقييد * لا يصح رجوع الضمير الى مجموع ما ذكر من الحكم والتعلق والسند اليه والسند ومعلقه بالتاويل المذكور لانه لا يستقيم كلمة او في قوله او اداة قصر او تابع آه ولا الى احد المذكورات معينا كالحكم مثلا ومطابق بل انه راجع الى احدها مطلقا وانه صادق على كل واحد منهما فيصح تقييد احدها بمؤكد او كذا او كذا اعلى ان يكون الاحد في الاول غير في الثاني والثالث ولا حاجة الى ان يقدّر هكذا او تقييد باداة قصر او تقييد بتابع آه للغة عنه بما ذكرنا ثم انه قد يتوهم ان الكلام لف وشر مرتب فتقييد بمؤكد يرجع الى اطلاق الحكم وتقييد باداة قصر الى اطلاق التعلق وهكذا الى الآخر وليس بذلك فان اطلاق

المحكم وتقييده ، يتحقق بالنسبة الى اداة القهر
 والشرط ايضا كما بالنسبة الى المؤكد وكذا يصح الاطلاق
 والتقييد بالمؤكد بالنسبة الى التعلقة ايضا كما بالنسبة الى
 الحكم وعلى هذا فيس * قوله اي مع كلمة اخرى ، صاحبة لها
 هذا اولى مما وقع في الشرح اي مع كلمة اخرى صوحبت
 معها فانه لا يستقيم الا بتكلف والعبارة الصحيحة صوحبت
 معها ا وصوحبت باسقاط لفظ معها فان قلت الطان المعنى
 لكل كلمة مع صاحبها مقام ليس لتلك الكلمة مع غير تلك
 المصاحبة مطلقا سواء شارك الغير تلك المصاحبة في
 اصل المعنى او لا وكذا ليس هذا المقام لتلك المصاحبة
 مع غير تلك الكلمة مثلا لان مع الماضي مقام ليس لها مع
 غيره سواء شاركه في اصل المعنى او لا وكذا الماضي
 مع ان مقام ليس له مع غير ما فعا وجد ترك الثاني
 بالكتابة وتقييد الاول بصورة المشاركة في اصل المعنى
 قلت الثاني مذکور معني لا نه يصدق على المصاحبة
 مع الكلمة انها كلمة مع صاحبها فيندرج المقام الذي
 للمصاحبة مع الكلمة في المقام الذي للكلمة مع صاحبها
 بل كلاهما مقام واحد وكذا حال المقام الذي
 للمصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة
 مع غير المصاحبة فاذا قلنا للكلمة مع صاحبها مقام ليس
 لها مع غير تلك المصاحبة فقد افدنا ان هذا المقام ليس

للمصاحبة مع غير تلك الكلمة ايضاً فيعلم في المثال
المنكور ان لا ين مع الماضي مقاماً ليس لها مع غيره و له
معها مقاماً ليس له مع غيره لان الماضي مع ان كلمة مع
صاحبتها فيكون لها مقام ليس لها مع غير المصاحبة و اما
وجه التقييد بالمشاركة فهو ان صورة المشاركة هي المشتكلة
على الغرائب والمحتاج الى اليهان فلولا تقييد بالمشاركة
لربما توهم ان الحكم المنكور في غير هالشيوع التخصيص
في العمومات * قوله الفعل الذي قصد اقتراحه بالشرط *
لا شك ان الفعل في لحو ان ضربت نفس الشرط لا متعثر
بالشرط فكأنه اراد بالشرط اداته بحذف المضاف
او اراد بالشرط معنى الشرطية * قوله وارتفاع شأن انكر م
في الحسن والقبول آء * يتوجه على كلتا المتامتين
(شيء) اما على الاولى فلما تقر ان نفس الحسن والقبول
بمطابقته للاعتبار المناسب والارتفاع في الحسن والقبول
لا بد ان يكون زائداً على اصل الحسن فلا يكون
الارتفاع بالمطابقة بل يكما لها وزيادتها وانما اثبت
بنفس المطابقة اصل الحسن ولذلك ذكر في المذاهب ان
الارتفاع والاحتياط بقدر مصداق المقام لا ياتي به
اما على الثانية فلان الاحتياط في الحسن بوجوب اصل
الحسن وبانتهاء المطابقة ينتفي الحسن بالكيفية فلا يستقيم
ان الاحتياط في الحسن بعدم المطابقة ويمكن ان يقال

لما كان الارتفاع بالمطابقة الكاملة صح أن الارتفاع
 بالمطابقة لأن المطابقة الكاملة مطابقة وصح إطلاق
 مطلقها عليها وإذا اريد بالمطابقة الكاملة معها صح
 أن الاحتياط بعدم المطابقة وأن أبيت عن ذلك دعاء
 على أن المتبادر من المطابقة نفسها وأصلها فهذا لكون
 نفس الحسن بالمطابقة وعدمه بعددها أمر ذكره
 السكاكي فلعل المعبر لا يسلمه ويثبت الحسن بمجرد
 الفصاحة من غير حاجة إلى المطابقة والارتفاع في الحسن
 بالمطابقة * قوله وأراد بالكلام الكلام الفصيح * إذ
 لو أجري الكلام على إطلاقه لزم ارتفاع الكلام المطابق
 الغير الفصيح لكنه ليس بمرتفع لأن الارتفاع إنما هو
 بالبلاغة وهي عبارة عن المطابقة مع الفصاحة لكن
 الشأن في إطلاق الكلام مطلقا على الفصيح لأن الفصاحة
 ليست مرتبة الكمال كالبلغة حتى يحسن الإطلاق
 بناء على أن غير الكامل لقصانه ملحق بالعدم
 ولم يمكن التقييد بالبلغ فهنا مكان قوله والاحتياط بعدم
 المطابقة وقد أمكن في عبارة الافتتاح تقبيده به لأنه جعل
الارتفاع والاحتياط بقدر المطابقة * قوله وبالحسن
 الحسن الذي * قيد الحسن بالذي أتى لأن العرضي
 لا يحصل بالمطابقة بل بالمحسنات البديعية فلا يثبت
 الحسن الذي أتى بها بل بالمطابقة وهما كلام وهو أنهم

اطلقوا القول بان هذه المحسنات خارجة من حد البلاغة
 لا توجب حسمها ذاتها اصلا ولا تعلق لها بالمطابقة رأسا
 لكن معلوم عندك ان الحال قد تقتضي ايرادها
 فإيرادها إذ ذاك يكون تطويقا للكلام على مقتضى
 الحال داخل في حد البلاغة فلا بد من القول بانها
 كما توجب حسنا مريضيا توجب حسنا ذاتيا فهي من
 الجهة الاولى خارجة من حد البلاغة ومن الجهة الثانية
 داخل فيها فكأنهم انما اطلقوا القول بشروطها لان
 اقتضاء الحال اياها لا يخلو من تدبر وخفاء فلم يذكر
 كلها في مباحث المعاني بل ذكر وانها من المحسنات
 البديعة ما صفا اقتضاء الحال اياها من كدرة
 البديرة والخفاء كالاتفات والاعتراض
 والتجاهل وكان ذلك منهم نوع تنبيه على ان
 النحسين العرضي لا ينافي لنا في بل قد يجتمعان
 في شيء فيكون محسنا تحسنا ذاتيا ومريضيا معا *
 قوله على ما يفيد * اضافة المصدر * لانها تفيد الحصر
 كما ذكرنا في ضرب بي زيدا قائما انه يفيد الحصر
 جميع الضربات في حال القيام وفيه تأمل لان اضافة
 المصدر انما تفيد العموم لان اسم الجنس المضاف من
 ادوات العموم والاحصاء في المثال المذكور انه هو
 من جهة ان العموم فيه يمتلزم الحصر فانه اذا كان جميع

الضربات في حال القيام لم يصح ان يكون ضرب في غير تلك الحال والآل لم يكن جميع الضربات في تلك الحال لا متناع ان يكون ضرب واحد با لشخص في حالين وأما فيما نحن فيه فالعموم لا يستلزم الحصر فانه لا يلزم من كون المطابقة سببا لجميع الارتفاعات ان لا يحصل ارتفاع بدون المطابقة لجواز تعدد الاسباب بسبب واحد فيجوز حصوله بكل منهما وانما يلزم الحصر لو دل الكلام على حصر سببية جميع الارتفاعات في المطابقة وليس فليس ويمكن دفعه بان ليس معنى الكلام محرراً ان المطابقة سبب لجميع الارتفاعات بل ان جميعها حاصل بسبب المطابقة ومعلوم ان ذلك يستلزم الحصر اذ لو حصل ارتفاع بغير المطابقة لم يصح ان يكون ذلك الارتفاع حاصلًا بها لا متناع تعدد الحصول لشيء واحد قوله فقد علم ان المراد بها الاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد * يشعر بان الفاء في قوله فمقتضى الحال للعقرب على مقدمتين ذكرنا احداهما وهي ان الارتفاع بمطابقة الاعتبار الاخرى معلومة وهي الارتفاع بمطابقة المقتضى ويشعر ايضا بان معنى حمل الاعتبار على المقتضى انهما واحد فمناقش في كلا الامرين آتاني الاول فلان الفاء يجوز ان يكون للتعديل وأما في الثاني فلانه يجوز ان يكون معنى الكلام متهوئا عند

هل على المسند اليه او عكسه على ما قيل ان ضمير الفصل
 قد يكون لتصر المسند اليه على المسند والحاصل ان
 هناك احتمالات سعة لان الفاء اما للتعليل او لتفريع
 وعلى كل تقدير يراد معنى الكلام اما الاتحاد واما قصر
 المسند على المسند اليه واما عكسه وعلى الاحتمال
 الاول وهو ان تكون الفاء للتعليل ومعنى الكلام
 هو الاتحاد فلا عبارا صلا ولا يتجد عليه شيء لان
 المعنى هو ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار المناسب
 ولا خفاء انه انما يثبت بان المقتضى والاعتبار المناسب
 واحد بملاحظة مقدمة معلومة فهو ان جميع الارتفاعات
 بما لبلاغة التي هي مطابقة المقتضى واما الاحتمالات
 الباقية فلا تصف من شوب المناقشة اما الاحتمال الثاني
 وهو ان تكون الفاء للتعليل والمعنى قصر المسند
 على المعند اليه فلانه يحتمل ان يكون المعنى ان جميع الارتفاعات
 بمطابقة الاعتبار المناسب لان كل اعتبار مقتضى ويتجد
 عليه انه يجوز ان يكون المقتضى اهم فالارتفاع
 الحاصل بمطابقة بعض افراد المقتضى الذي لا يكون
 اعتبارا الا يكون حاصلا بمطابقة الاعتبار فلا يثبت
 ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار واما الاحتمال
 الثالث وهو ان يكون الفاء للتعليل والمعنى قصر المسند
 اليه على المعند فلان معنى العلة ان كل مقتضى

اعتبار فمجرد ان يكون الاعتبار راسم فمطابقة بعض
 افراد الاعتبار الذي لا يكون مقتضى الحال لا يكون
 سببا للارتفاع لان الارتفاع لا يكون الا بالبلالة
 التي هي مطابقة المقتضى فلا يثبت ان جميع الارتفاعات
 بمطابقة الاعتبار مطلقا بل بمطابقة الاعتبار الذي
 يكون مقتضى ولو ارتكب ان معنى المثل ان جميع
 الارتفاعات بمطابقة الاعتبار في الجملة لا بمطابقته مطلقا
 ثم التعليل واما الاحتمال الرابع وهو ان تكون الفاء
 للتدريج والمعنى هو الاتحاد وهو الذي اخبره ر ح
 فثبت عليه ان اللازم من المحصرين ليس الانفي الثابتين
 الثاني في المقتضى والاعتبار لانه يحبط كلا المحصرين
 واما سائر الدسب من المساواة والعموم والخصوص
 مطلقا ومن وجه فالحصران لا يبطلان بهما ما مساواة
 فقط واما العموم والخصوص مطلقا فلانه لا يلزم من المحصر
 في الاعم المحصر في جميع افراد له لجه ازان يكون
 المحصر فيه بعض الافراد الذي هو الاخص بعينه
 مع لا اذا قلت ما في الدار الا الانسان وما فيها الا الحيوان
 يصح كان المحصرين مع انهما في الاعم والاخص مطلقا
 وقس عليه حال الاعم والاخص من وجه واول قبل الظاهر
 المسباد من المطابقتين المذكورتين في المحصرين مطابقة
 الاعتبار مطلقا ومطابقة المقتضى مطلقا اندفع العموم

والخصوص مطلقاً ومن وجه ولو قيل انه يفهم من كون
الارتفاع بمطابقة الاعتبار ان السبب بمطابقة الاعتبار
من حيث هي هي وكذا من كون الارتفاع بمطابقة المقتضى
ان السبب بمطابقته من حيث هي هي فالظاهر انه يندفع
المساواة ايضا ويثبت الاتحاد في المفهوم وقيل في
توجيه هذا الاحتمال ان المحصرين يدلان على حقيقة
المطابقة فلو لم يكن المقتضى والاعتبار واحداً
لعدايرت مطابقتاهما فاما ان يكون كل منهما حلة
تامة وهو محال لاستحالة تعدد العلّة التامة لشيء واحد
واما ان يكون كل منهما حلة ناقصة بان يكون لكل
منهما مدخل في حصول المعلوم فيبطل كلا المحصرين
واما ان يكون احدهما هي العلّة التامة ولا يكون
للآخرى مدخل اصلاً فيبطل احد المحصرين وفيه
بحث اما اولاً فلان مذهب ما ذكره حالي انه يتوقف
صحة قولنا ليس الارتفاع الا بالمطابقة على ان تكون
المطابقة حلة تامة وهو ممنوع لم لا يجوز ان يصح بمجرد
كون الارتفاع موقفاً على المطابقة لا يحصل به وبها
فيبطلان المحصرين على تقدير كون كل منهما حلة ناقصة
ممنوع واما ثانياً فلانه بقي قسم آخر لم يذكره وهو
ان تكون احدهما حلة تامة والاخرى حلة ناقصة وح
مستقيم المحصر ان ايضا كما ذكرنا واما الاحتمال

الخامس وهو ان يكون الماء للتفريع والمعنى قصر
المسند على الممتد اليه فينتجه عليه ان هذا القصر
لا يصح الا على تغدير المساواة او كون الاعتبار اخص
مطلقا وهذا لا يلزم من القصر بين لجواز العدوم من وجه
واهمية الاعتبار مطلقا واما الاحتمال السادس وهو
ان يكون الماء للتفريع والمعنى قصر المسند اليه على
المسند فمنتجه عليه ان معنى هذا القصر على المساواة
او كون المقتضى اخص مطلقا فلا يلزم القصر من القصر بين
لجواز العموم من وجه واهمية المقتضى مطلقا علم
ان قد جرى بنا في هذا المقام على ما اختار من ان المطابقة
بمعنى الصدق واما اذا جوزنا ايضا كونها بمعنى
المؤانسة فاحتمال الكلام على المقتضى والاعتبار كما
ذكرنا من عدم لاقسام وينبغي ان الكلام كما بينا في الجواب

لغة الكلام طرفان

قوله لان القراب من حد الاجزاء لا يكون من الطرف
الا على لان طرف الشيء نهايته فيجب ان يكون امرا
واحدا لا ينقسم في الامتداد الذي جعل ذلك الامر
طرفا له فاذا جعل حد الاجزاء طرفا على لم يمكن
ان يجعل القراب من حد الاجزاء من الطرف الا على
والا يلزم ان مقام الطرف في الامتداد الذي جعل
الطرف طرفا له نعم قد يجعل الطرف طرفا وما هيته
واحده مع تعدد افرادها لان الملحوظ في الطرفية انما

هو نفس النوع ولا تعد دقة من حيث انه نوع وتعد د
افراد لا يوجب تعدد من حيث هو هو * فان قلت
لنم لا يجوز ان يكون نفس نوع الاعجاز بطبيعته طرفا
اهلى وحد الاعجاز بمعنى نهايته وما يقرب منها من
افراد ذلك النوع والحكم الثابت للنوع تجوز ان يكون
نا بها لافراد كالجسمية انما بتة للانسان ثابتة لافراد
من ذلك وعمر وغيرهما فالطرفية الثابتة للنوع الاعجاز
تجوز ~~تثبت~~ لافراد من نهاية الاعجاز وما يقرب
منها * قلت الحكم الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون
نا بها لافراد قاطبا كالنوعية الثابتة للانسان يمتنع
ثبوتها لزيد وعمر والجسمية الثابتة للحيوان يمتنع
ثبوتها للانسان والفرس وغيرهما من افراد الحيوان
ولا شك ان الطرفية انما تثبت لطبيعة الاعجاز من حيث
هي لان الوحدة لازمة للطرف وهي انما تثبت
لطبيعته من حيث هي اذ عند ملاحظة الافراد يحصل
التعدد المتماثل للطرفية وهذا بخلاف الجسمية الثابتة
للايمان فانها ليست من احكام طبيعته بل من احكام
افراد لا يقع لم لا يجوز ان يعبر عن النوع بافراد
ليعبر عن نوع الاعجاز بحد الاعجاز وما يقرب منه
فتكون الطرفية ثابتة للنوع لكن على سبيل التعبير
فيه بافراد لا بالتول لوصح التعبير عن النوع بالافراد

فانما يصح في غير الاحكام الثابتة لطبيعة النوع من حيث هي وأما فيها فلا كما اذا قلت زيد وعمر ووشير مما الى آخر افراد الانسان نوع فان الظاهر انه لا يصح ولئن صح فيها فانما يصح بجميعها لا ببعضها سيما اذا كان اقاربها وهما كك لان القريب من النهاية لا يتناول الوسط الى المبدأ آخر ما والظاهر انه لا يتناول جميع ما بين الوسط والنهاية ايضا بل بعضه فلا يجوز التعبير في نهاية الاعجاز وما يقرب منها من نوع الاعجاز حتى ان حد الاعجاز ليس بمعنى نهايته بل بمعنى مرتبته على ان الاضافة بما بعده فما يقرب من حد الاعجاز يكون خارجا عن الاعجاز لا من افراد * قوله وهو ما اذا غير الكلام عنه الى مادونه آه * قيل انه غير مانع لصدقه على الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة لان مادون الاسفل مادونهما ايضا فيصدق عليهما ما اذا غير الكلام عنه الى مادونه التحق الخ والجواب ان عموم ما في قوله مادونه اي الى اي مرتبة دونه يدفع ذلك اذ لا يصدق على ما ذكرت من الطرف الاعلى والمراتب المتوسطة انه اذا غير الكلام الى اي مرتبة دونه التحق بل الى مرتبة دونه بحيث يكون دون الاسفل ايضا وايضا يشعر الكلام بان التعبير الى مادونه ملته الانحاق والاسفل هو الذي يكون التعبير الى مادونه ملته للاتجاه و

وأما غيرهما من الاوساط الاعلى فلا اذ قد ينفك التغيير الى
 مادونهما من الالتحاق كما اذا لم يكن مادونهما دون
 الاسفل نعم قد يجتمع التغيير الى مادونهما مع ما هو ملّة
 في الالتحاق وهو التغيير الى مادون الاسفل ومجرّد الاجتماع
 مع العلة لا يوجب العلية * قوله لا نهالعت مما يجعل
 المتكلم متصفا بصفة * نقل عنه روح في الحواشي ان المراد
 من قوله لا نهالعت العرف لا يقال عرفنا جنس وموضع ومطبق
 ان ~~يكتسب~~ بها فيه تجنيس وترصيع وتطبيق كما يقال
 عرفنا بليغ ونصيح للمتكلم فان دفع ما قيل ان وصف من
 مد رعيه التجنيس بالمجنس ضروري الصحة كما ان
 نكار ذلك ضروري البطلان وقيل وجه تخصيصها ببلاغة
 الكلام ان تحميمها للكلام لا يتوقف على بلاغة المتكلم
 بل على بلاغة الكلام حتى لو صد وكلام بليغ من غير
 متكلم بليغ تكون هذه الوجوه محسنة فيه وربما يمنع
 ذلك بناء على انها لا تعتبر اذا لم تصدق من البليغ كما
 ان خواص العرا يجب كذا لك * قوله ملكة يقتدر بها
 على تأليف كلام بليغ آء * الظاهر انه يصدق على ملكة
 يقتدر بها على تأليف كلام بليغ في نوع من انواع المعاني
 كالمذبح والذم والشكر والشكاية او في نوعين او في انواع
 منها ولا يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ في جميع
 الانواع ولا يخفى ان هذه الملكة ليست ببلاغة المتكلم فالتعريف

غير مانع ويمكن ان يدفع بالعناية وهي ان يبقى مآ
صرف فصاحة المتكلم سابقا بملكة يقتدر بها على التعبير من
كل ما يدخل تحت قصد بلفظ فصيح صرف ان المراد بها
ذكره في تعريف بلاغة المتكلم ملكة يستدري بها على تاليف
كلام يلبيغ للدلالة على كل ما يدخل تحت قصد من المعاني
المركبة * قوله ان البلاغة في الكلام مرجعها * اما
جعل الامرين مرجعي بلاغة الكلام دون المتكلم وان كانا
مرجعين لبلاغة المتكلم ايضا تنبها على ان مرجعتهما
لبلاغة المتكلم انما هي باعتبار مرجعتهما لبلاغة الكلام
لان توقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام
عليهما فلما اطلق البلاغة بحيث يتناول البلاغتين او صرح
بهما لم يعلم ذلك نحو ازان يكون توقف بلاغة المتكلم
عليهما لاجل بلاغة الكلام بل لاجل امر آخر * قوله
اي ما يجب ان نحصل آ * المرجع يستعمل مصدر ايمعني
الرجوع وان كان على الشذوذ لان القياس فتح العين
في المصدر وقف يكون معنى المفعول (اي المرجع بمعنى)
الرجوع اليه على الحذف والايصال ويستعمل اسم مكان
بمعنى موضع الرجوع ولا فرق في المعنى بينهما وبين
المصدر بمعنى المفعول فنقول على الاول مرجع الجود
الى الغنى اي رجوعه اليه وعلى الثاني مرجع الجود
هو الغنى اي وضع رجوعه وتحتل ان يكون المرجع

به مصدر را. بمعنى المفعول أي المرجوع إليه للجود
 ، والغني وما ذكره من التفسير ما يجب أن يحصل آه
 لما يناسب الثاني وهو المصدر بمعنى المفعول لا المصدر
 معناه الحقيقية والمرجع في عبارة المتن لا يحتمل
 لا المصدر بالمعنى الحقيقي بدليل قوله إلى الاحتراز
 لو لم يكن كلمة إلى لم يحتمل المصدر بهذا
 المعنى بل يتعين اسم الموضع أو المصدر بمعنى
 المفعول والامرئي ذلك معروض المقيم * قوله
 إلى الاحتراز من الخطأ * كأنه أراد به عدم الخطأ
 من قصد على أن يكون القصد فيه قيدا للنفى لا
 للمنفى فصح قوله والآخر كما آه لأنه على تقدير
 انتفاء عدم الخطأ من قصد ربما يكون خطأ وربما
 لا يكون خطأ لكن ينبغي أن لا يكون من قصد وعلى
 التقديرين لا يكون بلهما أما الأول فلو جرد الخطأ
 وأما الثاني فلا انتفاء القصد فاندفع ما يتوهم أنه
 أن أراد بها الاحتراز من الخطأ أن لا يخطئ فلا وجه
 لا دراجز كما أنه على تقدير انتفاء عدم الخطأ بضم
 بوجود الخطأ فلا وجه لربما الكاذب على أنه قد
 خطأ وأن أراد بحافظة نفسه من الخطأ فإما أن يشترط
 فيها عدم الخطأ فلا حاجة إلى المحافظة لأنه يكفي
 وجوده بلافة عدم الخطأ وإما أن لا يشترط فلا

اعتداده مجرد المحافظة بدون عدم الخطاء كيف
 والبلاغة توجد مع عدم هذه المحافظة بان لا يخطأ
 بدون المحافظة وعدم مع وجودها بان يخطأ مع المحافظة
 بقي شيء وهو انه لما أريد بالاحتراز من الخطاء عدم الخطاء
 من قصد فقوله والاعتناول امرين وجود الخطاء وعدم
 الخطاء لا من قصد وعلى التقديرين تستفي البنية
 فما وجه الاقتصار على الاول كما نعلمه راجحاً ~~حتمياً~~ مستباحاً
 الى كلمة ربما كان الاولى ان يقول ولا لا أدى المراد
 بغير المطالبين او اداة بالمطابق لكن لا من قصد فلا يكون
 بليغاً ويمكن ان يقال انفاء البلاغة عند الخطاء
 امر ظاهر مكشوف لا يمكن انكاره ويتضمن الزامه على
 الخصم وأما انتفاء ما مع وجود المطابقة وعدم
 الخطاء لعدم القصد فلا يخلو عن خفاء وربما يتعلق
 بالانكار فهذه الاقتصار على الاول ولا يصفو هذا من
 هو ب لا يقال لم يعرف البلاغة الا بالفصاحة مع المطابقة
 مطلقاً من غير اشتراط قصد لا نأقول ما لم يتعبر
 بالفصل لا يعتمد به عند هم اصلاً ويدل عليه تخطئة
 علي كرم الله وجهه قول من قال من المتوفى على لفظ
 اسم الفاعل ولك لك بشرطون في الدلالة انقص فما
 يفهم من غير قصد لا يكون مدلولاً عند هم فترك القصد
 لتقرره فيما بينهم * قوله ويدخل في تمييز الكلام

الفصحى * انما لم يقدروا صوف الفصحى اللفظ في قوله والى
 تمميز الفصحى في تناول الكلمة والكلام فيستغنى عما ذكره
 راجح من دخول تمميز الكلمات في تمميز الكلام لامرئين
 احدهما الاشارة الى ان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات
 على تمميز الكلام الفصحى واما تمميز الكلمات الفصيحة
 فامر يتوقف عليه تمميز الكلام ولو لم يتوقف تمميز
 الكلمات على تمميز الكلمات لم يكن تمميزها ماميا يتوقف عليه
 بلاغة الكلام والمعاني ان الظان الفصاحة في فصاحتها الكلام
 والكلمة مشتركة لفظا فلما اريد باللفظ الفصحى ما يتناول
 الكلام والكلمة يكون جمعاهن معنيي المشترك فتعذر
 اللفظ التزام الجمع المحذور من غير ضرورة والتاويل
 بما يرفع الاشتراك لا يضر اياه من غير ضرورة
 ولا ضرورة هذا المحصول المطمحل الفصحى على الكلام لانه
 يدخل في تمميز وتمميز الكلمات * قوله فقد سها سها
 ظاهرا * لان المقام اثبات الاحتياج الى المعاني والبيان
 بان مرجع البلاغة يتوقف عليهما لان المرجع امران
 الاحتراس التميز المذكوران والاول يحصل بالمعاني
 والثاني بعضه يحصل باللغة والصرف والنحو والحس
 وهو تمميز الغريب عن غير وتمميز مخالف الفياس عن
 غيره وتمميز ما فيه ضعف السالف او التعقيد اللفظي من
 تمميز وتمميز المتباين عن غير والابعض الباقي وهو

تميز ما فيه التعقيد المعنوي هي خيرة يحصل بالبيان
 فلا بد من بيان أن البعض الحاصل بالأمور الاربعة
 غير البعض الحاصل بالبيان بمعنى أن ما يحصل به
 لا يحصل به اليقوت الاحتياج اليه ولا خفاء أن هذا البيان
 لما يحصل إذا جعل المضمهر مائدا إلى ما يبين أو
 يدرك إذا لو جعل مائدا إلى ما يدرك لم يفد الكلام
 إلا أن الحاصل بالبيان لا يدرك بالحس وأما أنه
 لم يبين في العلوم الثلاثة فلا فاحتمل أن يكون مبيّنا
 فيها فلا يثبت الاحتياج إلى البيان * قوله المختصر
 مقصوده في ثلاثة فنون * هي المعاني والبيان والبدع
 لأنه قد سبق أن علم البلاغة علم للمعاني والبيان
 وعلم توابعها علم للبدع وليس المعنى على أن المختصر
 لما كان في علم البلاغة وتوابعها لزم حصر مقصوده
 في ثلاثة فنون وجعله فنونا ثلاثة لتبجعه المنع الظاهريه
 يجوز أن يجعل فنين أحدهما في علم البلاغة
 والآخر في توابعها وذلك أن جعل المعنى مائدا بضم
 مقدمة معاومته وهي أن المناسبات في العلوم المختلفة
 أن يجعل كل فنا ويكون المراد من لزوم الحصر مناسبتهم
 وأولويته * قوله ولا يخفى وجوه المناسبة * أما نسبة
 الفن الأول للمعاني فلأنه يبحث عن كيفية تطبيق
 الكلام على مقتضى الحال وأنه امر يتعلق بالمعنى

لان مبناه و مرجعه الاحتراز من الخطاء في تاذية المعنى
المراد وايضا مقتضيات الاحوال خصوصيات تعتبر
في المعاني اولا وبالذات واما تسمية الفن الثاني
بالبيان فلتعلقه بالمراد المعنى الواحد وبما له بطرق
مختلفة في الوضوح واما تسمية الفن الثالث بالبدع
فلانه يبحث فيه عن المحسنات ولا يخفاء في بدايتها
وظرافتها واما تسمية الفنون الثلاثة بالبيان فلان البيان هو
المنطق الفصيح المعرب بهما في الضمير ولا يخفاء في
تعلق الفنون الثلاثة به تصحيحا وتحسينا واما تسمية
الفنون الاخرين بالبيان فلتغليب حال الفن الثاني
على الثالث ولان تعلق الفن الاول بالمعاني اكثر
واتصاله بها اشد فنبه على ذلك بتسمية الاول بالمعاني
والاخرين بالبيان الذي هو المنطق الفصيح المذكور
واما تسمية الفنون الثلاثة بالبدع فلانه لا يخفاء في
بداية مباحثها ولطائف مسائلها وظرافة لطائفها *
قوله الفن الاول علم المعاني * الظاهر ان الفنون
اجزاء الكتاب فتكون عبارة عن الالفاظ فلا بد لحمل
علم المعاني عليه من تاويل وهو ان بين اللفظ والمعنى
من المناسبة والاتصال ما يجوز ان يغطي لاحدهما
حكم الآخر فالمحمول على الفن الاول وان كان هو
الالفاظ المذكورة على المسائل التي هي علم المعاني لكن

جعل المحمول نفس علم المعاني (فيعطى للمعنى حكم
الالفاظ الدالة عليه وهو الحمل على الفن الاول) وبعبارة
اخرى ان الفن الاول هو الالفاظ الدالة على علم المعاني
فهو مدلول الفن فجعل الفن نفس مدلوله لغاية المناسبة
بينهما ولذلك صح قولهم لا زال كاسه مسعوداً من غير
اعتبار حذف واك ان تحمل علم المعاني على الالفاظ
الدالة عليه * قوله به نزلة المفرد * يعني ان المعاني ليس
جزءاً للبيان حقيقة بل كجزء منه لان رعايته المطابقة
لم تعتبر في البيان على وجه الجزئية بل معنى اعتبارها
فيه ان لا يراد الذي هو مقصود البيان انما يعتبر
بعد رعاية المطابقة ولو عطل التقسيم بمجرد هذه
البعدية لكفى * قواه ملكة يقتدر بها * الوجه
ان يراد بالملكة ههنا كيفية راسخة للنفس
يتمكن بها من معرفة جميع المسائل يستحضر بها ما كان
معلوم ما مخزوناً فيها ويستحصل ما كان مجهولاً منها
واو حمل الملكة على ما يذكر منه في مراتب الادراك
من ملكة الانتقال الى الطرقات وهي العقل بالملكة
ومن ملكة استحضار النظريات التي حصلت او لا ثم
صارت مخزونة عند هاتئني شاءت من غير حاجة الى
كسب جديد وهي العقل بالفعل لم يصح اما الاول فظن
واما الثاني فلان الشخص اذا تمكن من معرفة جميع

مماثل علم بعد ما يذ لك العلم بلا اشتراط
 ان يكون قد حصل جميع المسائل او لا وصارت
 محروقة عند هوان يتمكن من معرفة كل منها بلا كسب
 فان من هو فقيه بلا ريب كافي حفيظة وما لك رح
 لم يعرفنا بعض المسائل على ما نقل عنهما في الكتب بدليل
 لم ادر و ايضا كان الفقهاء يحتاجون في معرفة بعض
 المسائل بعد ما تحققت فقامتهم بلا شك الى الاجتهاد
 والكسب الحمد يد وكلام مدرج في الشرح مائل الى الثاني
فهو محل تأمل * قوله ويجوز ان يريد به نفس الاصول
والقواعد المعلومة * وصفها بالمعلومة اشارة الى وجه
التجوز فان الظاهر ان العلم حقيقة في الادراك مجاز
في القواعد المدركة اطلاقا للمصدر على المفعول
 ولم يجعل حقيقة نيهما تر جميعا للمجاز على الاشتراك
 وكذا اطلاق العلم على الملكة مجاز اطلاقا لاسم المسبب
 على السبب او بالعكس وقد يقال يتبادر الى الفهم
 من اطلاق العلم على العلوم المدونة والصناعات الملكة
 والقواعد من غير استعانة بقدرينة وهذا آية العقل
لفظ العلم فيهما حقيقة مرئية او اصطلاحية * قوله
ولا استعمالهم المعرفة في الجزئيات * الظاهر انه اراد
الجزئيات فقط على ما عليه اصطلاح البعض ان المعرفة
 يقال لادراك الجزئي والعلم لادراك الكل يعني انه

آثر انظا المعرفة فهنا على لفظ العلم جزياً على هذا الاصطلاح فتوجه علمه ان ايثار لفظ المعرفة فهنا لا يحتاج الى الجريان على هذا الاصطلاح لاستقامته على تقدير ان يكون المعرفة مستعملة في الادراك مطلقاً سواء كان ادراكاً للجزئي او الكلي والجواب ان العلم رح ذكر في الايضاح وقد جعله كالشرح للتلخيص انه قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات فشرح رح كلامه على وفق ما ذكره وقد يجاب بان لما ترك لفظ العلم الى المعرفة اقتضى نكتة والجريان على هذا الاصطلاح يصلح نكتة فبصير اليه * قوله يستعبط منه ادراكات جزئية * الظان هذا التفسير مبني على خصائص المعرفة بالجزئيات فيناقش بان هذا لما يستلزم كون المدرك جزئياً لا كون الادراك جزئياً ولا يلزم من جزئية المدرك جزئية الادراك لان ادراك الجزئي يجوز ان يكون كلياً قال الحكماء انه تعالى عالم بالجزئيات على الوجه الكلي والجواب ان ادراك الجزئي وان كان كلياً في نفسه لكنه جزئي لا ادراك الكلي فان ادراك الكلي كلي من جزئياته ادراك جزئيه فجزئية المدرك توجب جزئية الادراك بهذا المعنى فلذلك استعبط رح جزئية الادراك من

لفظ المعرفة المختصة بادرارك الجزئيات ولما كان جزئية
الادرارك أهم من ان يكون بجزئية المدرك اولا وكان
الواقع منها واللازم من استعمال المعرفة هو الاول فسر
الادراكات الجزئية بادرارك الجزئيات فقال هي معرفة كل
فرد فرد قيل هذه العبارة من قبيل حذف العاطف دون
المعطوف اي كل فرد وفرد علي ما قال ابو علي في قوله تع ولا
هَلَى الدِّينِ إِذَا مَا أَتَوْتَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ اَيُّ وَقُلْتَ وَحَكِي
ابوزيد اكلت سمكا لبنا نمر ااي ولبنا وتمر اوفيه انه
لو صرح بالعاطف وقيل كل فرد وفرد لم يجر ا ولم يحسن
فلا يحسن القول بحذفه فكانه من قبيل تعدد المضاف
اليه صورة كتعدد الخبر في نحو هذا حلوا حامض وتعدد
الحال نحو طعمته حلوا حامضا ورأيتهم اسودا بعض
وضربت القوم واحدا واحدا * قوله علي ما اثير الله
في المفتاح * حيث قال في تعريف المعاني علي ما
يفتضى الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام
لا نفس الكيفيات وقد اسلفنا لك ما يدفعه وآما
التصريح فهو ان العلامة ذكر في شرح قول صاحب
المفتاح وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول
وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به
وهو الذي نسميه مقتضى الحال ان المراد مما يليق
به الكلام الذي يليق بذلك المقام والكلام الذي يليق به

هو مقتضى الحال وآتت خبر بان تصريح صاحب
المفتاح لا يخط من تصريح الشارح حيث قال بعد قوله
وهو الذي نسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى الحال
اطلاق الحكم فكذا وان كان مقتضى الحال طى ذكر
المسند اليه فكذا وان كان مقتضى الالبانه آء فان وقوع
قوله فان كان مقتضى الحال تفصيلا لقوله وهو الذي
نسميه مقتضى الحال تصريح بان مقتضى الحال الذي
يعتبر مصادقة لمقام له ادما هو نفس الكيفيات فتفسير
الشارح لا يطابق المشرّوح وقوله والاماصح القبل
بانها احوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال قد بينا
فيما سبق وجه صحة هذا القول مع كون مقتضى نفس
الكيفيات فتدكر * قوله واحوال الاسناد ايضا من
احوال اللفظ * جواب عما قيل ان كورفى التعريف
احوال اللفظ والاسناد ليس لفظا فاحواله لا يكون
احوال اللفظ وعما قيل ان الاسناد من اجزاء الكلام
وهو موضوع لهذا العلم وموضوع المسائل لا يجوز ان
يكون من اجزاء موضوع العلم فلا يكون البحث من
الاسناد بحمل احواله وعوارضه الداتية عليه من
المسائل وذلك انه قد بين رح ان احوال الاسناد
هى احوال الكلام واعراض ذاتية له تعرضه لجزئه الذي
هو الاسناد فموضوع المسئلة فى الحقيقة انما هو الكلام

ولم يرَ المصريح ذلك في بحث الحقيقة والمجاز العقلية
 حيث جعلهما من عوارض الاسناد فقال الاسناد منه
 حقيقة عقلية ومجاز عقلي لا مردها اله وهو ان
 انتماب الحقيقة والمجاز على هذا الى العقل بنفسه
 واما الشيخ مبدا القامر والسكاكي فقد حافظا على تلك
 الرعاية حيث جعلهما من عوارض الكلام وصفاته *
 قوله وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح * دفع
 لاعتراض قاضي مصر على المصريح بان هذا العلم
 لا يختص باللفظ العربي فالتقييم بالعربي يكون
 فاسدا * قوله ويختصر المقصود * مع رجوع الضمير
 الى المقصود من المعاني وان كان المذكور سابقا نفس المعاني
 لانه من المعاني فذكره وذكره وانما جعل رجوعه كذا متبعة
 للمصنف حيث ذكر في الايضاح ويختصر المقصود وقد
 اشار رجوع في الشرح الى وجهه وهو انه انما جعل
 المقصود مختصا دون نفس المعاني لان تعريف العلم
 وبهان لا الحصار والتبعية التي خارجة من المقصود
 داخل في المعاني فلو حصر المعاني في الابواب المذكورة
 مع خروج ما ذكر من التعريف واخويه منها لم يمتقم
 فحصر المقصود ليستقيم بها على خروج المذكور
 من المقصود * قوله الحصار الكل في الاجزاء * لان
 المعاني عبارة عن مجموع الابواب الثمانية ولا يصدق

على كل واحد منها فلوجعل من حصر الكلي في الجزئيات
 لزوم صدق المعاني على كل منها يقال المحصور في الابواب
 انما هو المقتضى من علم المعاني لانفس المعاني ولا شك في
 صدق المقصود على كل منها لانه مقتضى من مقاصد المعاني
 لا يقال انما يكون كذلك لو كانت من تبعيضية وهو
 ممّا لا يجوز ان تكون بها نية فيكون المقصود نفس
 المعاني وانه لا يصدق على شيء من الابواب لانه
 يقال لوجعلت بها نية لم يستقم ما اشار اليه في الشرح
 من فائدة ادراج المقصود لانه بناء على خروج ما ذكر
 عن المقصود ودخوله في المعاني فاذا جعلت بها نية كان
 المقصود نفس المعاني فاذا خرجت هذه الامور من المقصود
 خرجت من المعاني ايضا واذا دخلت في المعاني دخلت
 في المقصود ايضا والتفصيل ان كلمة من اصلة للتصدي
 او بيان نية او تبعيضية لا سهيل الى الاول لان ما يقصد به
 الشيء يكون خارجا عنه فحلزم خروج الابواب من المعاني
 وقساده ظاهرة لا الى الثاني والّا لم يكن في ادراج
 المقصود فائدة فتعين الثالث ويصح حصر الكلي في
 الجزئيات لان المقصود الذي هو بعض المعاني يصدق
 على كل من الابواب بل لا يصح على هذا التقدير
 حصر الكل في الاجزاء لا بتكليف عظيم وغاية العناية
 ان يقال ان التعريف واخويه يذكر من جملة المعاني

لشدّة الاتصال ولا يبعد ان يذهب الوهم اليها من اطلاق
 لفظ المعاني ومّا ادرج لفظ المقصّد لدفع ذلك الوهم لان
 الظن ان يتبادر من اطلاق المقصّد من المعاني ما هو مقاصد
 وذا لصدّه فمخرج ما يلحق به لشدّة الاتصال فعلى
 هذا ان يكون من بمانيّة ويكون من حصر الكل في
 الاجزاء او يقال مقصوده روح ان ضمير ينحصر وان
 رجع الى المعاني كما هو الظن لكن المقصّد انحصار
 مقاصده وما هو المقصّد منه واذا كان ضمير ينحصر للمعاني
 لزم ان يجعل من حصر الكل في الاجزاء * قوله فلا
 يفسح التقسيم * لان صحته تبتغي على صدق المقسم على
 اقسامه والمقسم هو الكلام المشتمل على النسبة ينقسم
 الى الخبر والانشاء بان كان له نسبة خارج نطاقه
 اولاً نطاقه فخير والافانشاء فلو فسر النسبة بما لا يشمل
 هاتين الانشاء لم يصدق المقسم على الانشاء لا يقال معنى
 قوله والافانشاء ان لم يكن له نسبة خارج وانه اهم
 من ان يكون للكلام نسبة ولا يكون لها خارج كذلك
 وان لا يكون له نسبة اعملاً فلا يكون له نسبة خارج لانه
 يقال ان المتبادر من قوله ان لم يكن له نسبة خارج ان يكون
 له نسبة ولا خارج لها على ما هو قاصد امدّة رجوع النفي
 الى القيد * قوله ان كان له نسبة خارج * اما ان يراد بغير
 الخارج له نسبة الكلام ان الكلام يدل عليه ويشعر به واما ان

مراد ان بين طرفي نسبة الكلام نسبة في الواقع هي
 المسماة بالخارج والنسبة الخارجية وكلامه روح كما
 يشعر بالثاني وهو ظاهر يشعر بالاول حيث قال فيما ذكر
 بعد من التحقيق من فهم قصد الى كونه دالاً على نسبة
 خارجية وقد اوضح عنه من قال الصدق وقوع النسبة
 التي يشعر بها الكلام والكذب عدم وقوعها ثم انه
 يتجه على الاول ان لا يكون للخبر الكاذب خارج
 وان لا يصح قولهم الكذب عدم مطابقة نسبة الكلام
 للخارج لان الخارج بمعنى الواقع في نفس الامر
 وما يدل عليه الكلام فصحته مطابقة له البتة ويمكن
 دفع الاول بان ليس المراد بالخارج ما يكون واقعا في
 نفس الامر بل ما يكون خارجا بحسب دلالة اللفظ اي
 يدل اللفظ على انه خارج ولا يخلص عن الغائي الا
 بالتزام ان الكذب ليس عدم مطابقة النسبتين بل عدم
 وقوع النسبة التي يشعر بها الكلام كما نقلناه ويؤيد
 قول من قال مدلول الخبر اما هو الصدق واما الكذب
فاحتمال عقلي لامدلول له * قوله في احد الزمات
 الثلاثة * دفع لتوهم بعيد وهو ان الاخبار الاستقبالية
 الالزامية ينبغي ان تكون كاذبة باجمعها والعلية
 صادقة بكلتيهما لان النسبة الخارجية في الاخبار
 الاستقبالية سلبية في الحال فتكذب الموجبة مدعيا مطلقا

وبعد في المالبة كذا لك لتخالف النسبتين في الاولى
وتوافقهما في الثانية فاشارة الى دفع ذلك بان ثبوت
النسبة الخارجية يعتبر في احد الازمنة ففي الخبر
الاستقبالي يعتبر ثبوت النسبة الخارجية في الاستقبال
فصله بمطابقة النسبة المفهومة منه للخارجية
المعتبرة في الاستقبال فهو صدق من الخبر الانجابي ما
يطابق نسبه النسبة الخارجية الاستقبالية ويكذب
منه ما لا يطابقها وكذا في الخبر السلبي وتوضحه انه
ان كان المراد بثبوت الخارج لصفة الكلام ان الكلام
يبدل عليه (كما اشار رح بقوله من غير قصد الى كونه
ذالاعلى نسبة حاملة وقد افصح عن ذلك من قال
الصدق في الحقيقة كون النسبة التي يشعر بها الكلام
واقعة والكذب عدم وقوعها) فالخارج في الخبر
الاستقبالي ما يكون في الاستقبال والماضي ما كان
في الماضي والحالي ما يكون في الحال وان كان المراد به ان
يتم طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية فالخارج ايضا
ما يكون في الاستقبال لان نسبة الكلام لما كانت استقبالية
كانت الخارجية ايضا موافقة لها لانها تعتبر على حسب
اعتبار النسبة الكلامية وقد نزل عنه رح في بعض
المواهي ان قولنا في احد الازمنة دفع لتوهم ان الخبر
الاستقبالي لا خارج له فلا يكون خبراً او ميثاقاً لتوهم

الغفول هي ان النسبة الخارجية تعتبر على حسب اعتبار
 نسبة الكلام بحسب الازمنة فنسبته على ذلك بقوله في احد
 الازمنة فان دفع التعوهم وانت خبير بان ذلك مبني
 على ان المراد بالخارج ما يدل عليه الكلام والا فللخبير
 الاستقبال خارج في الحال بمعنى النسبة الواقعة في
 نفس الامر بين طرفي نسبة الكلام فافهم * قوله وان ام يكن
 لنسبته خارج كذلك * اي تطابقه او لا تطابقه ربما
 يفهم منه ان لنسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون
 بحيث تطابقه نسبة الكلام او لا تطابقه فالفرق بين
 الخبر والانشاء انما هو باعتبار ان خارج الخبر بحيث
 تطابقه نسبته او لا تطابقه وخارج الانشاء ليس كذلك
 ويتوجه علمه ان هذا رافع للغموضين اللهم الا ان
 يحمل قوله تطابقه او لا تطابقه على معنى قصد المطابقة
 وقصد عدمها كما قال رح بحيث يقصد ان لها نسبة
 خارجية مطابقة او لا مطابقة ويحمل قوله او لا تطابقه
 على معنى عدم الملكة فيكون لا تطابقه بمعنى اخص
 من سلب المطابقة وما ذكره رح من التحقيق مشعرا به
 لا خارج ان نسبة الكلام الانشائي حيث قال من غير قصد
 الي كونه ذا الاملى نسبة حاصلة في الواقع لا يقال
 به لم ينف الخارج بل ففي القصد الى الدلالة على
 الخارج وانه لا يوجب نفيه لانه يقال هذا بناء على

ان معنى ثبوت الخارج لصفة الكلام ان الكلام يدل عليه الا انه ادرج القصد اما اهلا ما بها معيار القصد في الدلالة على ما قلوا او بان مالا يقصد لا يعتبر وجوده فنفي القصد في حكم نفي ثبوت الخارج للصفة على انه لما لم يشعر في مقام الفرق بين الخبر والانشاء لا تغفاء قيد المطابقة وجوداً وعدمه الى الانشاء واقتصر على نفي القصد الى الدلالة على الخارج فلم ان نفي قيد المطابقة ليس مدار الفرق بل مداره القصد المذكور غاية الامر ان يتوجه ان قوله ان لم يكن لصفته خارج ككـ يشعر بثبوت الخارج بناءً على ما نقرر من قاعدته رجوع النفي الى القيد والامر فيه سهل عند الاهل ولك ان تقول ان كان المراد بثبوت الخارج لصفة الكلام ما ذكر يكون الامر كذلك وتجوز ان يراد به ان الشيئين الذين اعتبر بينهما نسبة في الكلام فبينهما مع قطع النظر عن الكلام نسبة في الواقع فهذه النسبة الواقعية خارجية فلانشاء خارج لكن لا يقصد المطابقة هذه وبين نسبة الانشاء وجوداً وعدمه ما ولا يلحظ اليها * قوله وهذا معنى وجود النسبة الخارجية * اي ما ذكرنا من وجود النسبة في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن ذلك من معنى وجود النسبة الخارجية يشعر الى ان ليس

معنى الخارج ههنا ما يرادف الاعميان حتى يلزم
كون النسبة من الامور العينية الموجودة في الاعميان
بل معنى الخارج ههنا خارج الذي من اى الواقع
ونفس الامر كما سمعنا من راجع ان الواقع هو الخارج
الذي يكون لنسبة الكلام المحجري توضيحه انهم
قالوا بوجود النسبة الخارجية ههنا فيما يتوهم منه
ان النسبة من الامور الموجودة في الخارج وانه
باطل لما تقر ان النسب ليست موجودة في الخارج
فدفع راجع ذلك بان معنى الخارج ههنا الواقع وخارج
ذهن المتكلم او المتخاطب اعني خارج الكلام لا ما يرادف
الاعميان فلا يبطل وجود النسبة الخارجية بهذا المعنى بل
تقرر ان النسب ليست بموجودة في الخارج لان الخارج
ثم بعد معنى ما يرادف الاعميان وقد يدفع بان معنى كون
النسبة خارجية ههنا انه امر خارجي لا موجود خارجي
فالخارج ههنا ظرف لنفس النسبة لا لوجودها وهذا لا ينافي
ما تقر ان النسب ليست بموجودة في الخارج لان الخارج
ثم ظرف لوجود النسبة لا لنعمةها واثبات ظرفية الخارج
لنفسها لا ينافي في ظرفية لوجودها لان نفى الثانية
لا يوجب نفى الاولى واثبات الاولى لا يستلزم
اثبات الثانية فان الخارج في قولنا زيد موجود في
الخارج ظرف لنفس الوجود ولم يلزم منه كونه ظرفا

لوجود الوجود حتى يلزم كون الوجود موجودا
 خارجيا فان الوجود الخارجي ما يكون الخارج طرفا
 لوجوده لا ما يكون الخارج طرفا لنفسه وفي قولنا
 الوجود ليس بموجود في الخارج طرف لوجود الوجود
 ولم يلزم منه نفي كون الخارج طرفا لنفس الوجود حتى
 يلزم انتفاء الوجود الخارجي فان قلت قلنا لا امر
 الخارجي اعم من الامر بـوجود الخارجي فان الامر الخارجي
 يجوز ان يكون معدوما في الخارج كاجزاء الخارج
 فما معنى قوله روح سواء قلنا ان النسبة من الامور
 الخارجية او ليست منها لظهور انها امر خارجي حر ما
 وان لم يكن موجودا خارجيا وان كان المراد من
 الامور الخارجية الموجودات الخارجية لم يحسن
 التردد في انهما للقطع بانها ليست موجودات في الخارج
 يقال معناه عدم توقف وجود النسبة الخارجية فهنا
 هل كونهما من الموجودات الخارجية وقد يقال انه
 اشارة الى الخلاف في تحقق النسبة في الخارج بين
 المتكلم والحكم والمناصب ان تحمل الامور الخارجية
 على الموجودات الخارجية على ما لا يخفى * قوله
 ولا وجه لتخصيص هذا الكلام بالخبر * قد توجه بان
 الخبر اعظم شأننا واكثر ابحاثنا واوفر نكتنا واصل للانباء
 ولذا اقدم في الكتب البحوث الخبر واورد الابحاث

المشعركة بين الخبر والانشاء في باب الخبر فيجوز ان
يخصص هذا الكلام بالخبر وان تحقق في الانشاء ايضا *
قوله علي انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام باليبلغ *
ربما يعتد رده بان قصد الى تحقيق معنى الاطباب
وان كون الزيادة لفائدة مأخوذة فيه فلو لم يقيد
الزيادة بالفائدة لربما سبق الى الوهم ان الاطباب
هو مطلق الزيادة وان كان زيادة الكلام البليغ
لفائدة وان ان فهم قيد الفائدة على نقد برهم
التقييد بها لا يخلو من خفاء ربما اوردت ذهولاه
فصرح به * قوله الذي قد سبق اشارة ما اليه * اشارة
الى وجه تسمية ذلك البحث بالتنبيه فانه لما يستعمل
فيما سبق بوجه ما ولد يستعمل في البداهيات وما
في حكمها او انه يستعمل فيما يستغني عن الدليل
كالبداهيات وما في حكمه وما سبق الاشارة اليه في حكم
البداهيات * قوله اي مطابقة حكمه * اشارة الى ان
المطابقة انما هي للحكم اولا وبالذات وللخبر ثانيا
وبالعرض وصدق الخبر ان كان عبارة عن مطابقة
حكم الخبر كان حكمه حكم المطابقة في الثبوت للحكم
اولا وبالذات وان كان عبارة عن مطابقة الخبر
فربما يسبق الى الوهم ان الصدق ثابت للخبر
اولا وبالذات لان الصدق يكون الخبر مطابقا للحكم

وأنه ثابت للخبر أو لا لا الحكم لكن التحقيق أنه أيضا
 ثابت للحكم أو لا لان مطابقة الحكم أمر ثابت له أو لا أو ما
 يكون الخبر مطابق الحكم فهو ليس من مطابقة الحكم بل
 ساء لها مبداء وهذا كما قبل في تعريف الدلالة بفهم
 المعنى من اللفظ دفعا للاعتراض بأن الفهم صفة الفاهم
 والدلالة صفة اللفظ فكيف يصح تعريفها به إن فهم
 المعنى من اللفظ أي كون اللفظ مفهوما منه المعنى صفة
 اللفظ وإن كان نفس الفهم صفة الفاهم فرد عليه بأن
 فهم المعنى من اللفظ أيضا صفة الفاهم لكن له تعلق
 باللفظ والمعنى يصبر بسببه مبدأ الصفتي اللفظ والمعنى
 أي كون اللفظ يفهم منه المعنى وكون المعنى يفهم من
 اللفظ * قوله فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام *
 الطائفة أي التي يدل عليها الخبر وكلامه راجع في
 كتبه يشعر بأنها هي وقوع النسبة أو لا وقوعها ويتجه
 عليه أن الخبر لا يدل إلا على الوقوع الواقعي فهو
 النسبة المفهومة والخارجية أيضا فكيف يتصور مطابقتها
 مع اتحادها ويمكن دفعه بأن الوقوع له اعتباران
 أحدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر
 عن الواقع والآخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن
 الكلام وما يدل عليه والوقوع باحدا الاعتبارين
 محرم بالاعتبار الآخر ويجوز أن يتحقق التطابق

بمن المتعثرين بالاعتبار وقد تختار ان النسبة المفهومة
 التي مطابقها للخارج صدق إنما هي الايقاع أي
 ادراك ان النسبة واقعة ومطابقته للنسبة الخارجية
 بان يمكن ان يكون الوقوع لكونهما ثبوتيتين وهذا
 مطابقته أي بما بان يكون في الوقوع لاختلافهما ثبوتاً
 وسلماً وكما حال الغلبة السالمة فان النسبة المفهومة
 منها لا تعزأ عما يدرك ان النسبة ليست بواقعة
 ومطابقته للخارج بان يكون الخارج الوقوع
 وهذا مطابقته له بان يكون الوقوع فالصدق يعطاهما
 ثبوتاً في القضية الموجبة وانتفاء في السالبة والكذب
 فيهما يتخالفهما ثبوتاً وانتفاءً * قوله اللهم الا ان يقال
 انه كاذب * وجه الاستبعاد ان المفهوم المأمون عدم مطابقته
 الخبر للاعتقاد ان يكون ثم اعتقاد ولا يطابقه
 الخبر على ما هو قاعدة رجوع النفي الى التمسك وهذا
 بناء على انه ثبت عند روح ان البطام قائل بالخصر
 البته والآل يمكن هو ممن ينكر الانحصار فيحتسني من
 التزام ذلك الجعد * قوله في ان المشكوك خسر * هو المحق
 كما ذكر في الشرح لان الخسر ما يدل على الحكم
 ولا يلزم منه ان يكون قائله حاكماً بذلك الحكم
 نحو ان تخلف المدلل من الدال في الدلالة اللغوية *
 قوله فانه تعالى جعلهم كاذبين آء * ام ينعرض روح

الآيتين الآية اثبتت الكذب لعدم مطابقة الاعتقاد
 مع مطابقة الواقع ولم يتعرض لحال الصدق كما تعرض
 في الشرح وكان وجهه ان الآية لا تقول لعل على ان الصدق
 مطابقة للاعتقاد فقط نحو ان يكون مطابقا للواقع
 والاعتقاد جميعا كما هو مذاهب الجاهل ويكون نكذبه
 تعالى للمنافقين باعتبار ان كلا منهما مطابق للواقع
 والاعتقاد جميعا لا باعتبار انه ام مطابق للاعتقاد فقط
 فهو شكل وجه الاستدلال بالآية لانها لا تثبت بامور المذاهب
 من كون الصدق مطابقة للاعتقاد والمكذب عدم
 مطابقته ويمكن ان يقال قد يكون العرض من الاستدلال
 بفي مذاهب الخصم والآية تنفي كون الصدق مطابقا
 الواقع كما هو مذاهب الجمهور لانها لا تثبت الكذب
 معها فلا يكون الصدق بها ضرورة امتناع اجتماع
 الصدق والكذب انما قايان قيل بارتفاهما ولا بد ان
 يثبت بالآية كون الصدق مطابقا للاعتقاد فقط وان
 من حمل الكذب عدم مطابقه الاعتقاد فقط ام لجعل
 الصدق مطابقا لواقع والاعتقاد جميعا ومن جعل
 الصدق مطابقا لهما ام يجعل المكذب عدم مطابقه
 الاعتقاد فقط بل المراسب لكون الكذب عدم مطابقه
 الاعتقاد فقط ان يكون الصدق مطابقا فقط على ما هو
 مقتضى تقابلهما * قوله بشهادتي ان واللام فان قلت

هذه مؤكّدة ان تعمدنا بحكم الذي دخلت عليه
 وهو المشهود به اعني كونه ظلمة الضلوة والسلام رسول
 الله لا تاكيد شهادة المذا فقبن المدلول عليها بقولهم
 بهد فلا شهادة له هذه المؤكّدة في تضمن بهد للخبر
 المذكور يقال ايها وليّ دخلت في المذهب وجه لكنها يشعر
 بان الشهادتين كامل وزهبة صادقة هذا والارجح
 ان جعل الخبر المذكور متضمنا لهذه المؤكّدة لا
 لقولهم نشهد ويغمر الكذب في الشهادة برجوعه الى
 شاهد باعتبار كونه خبرا وقد بينا وجهه في الحاشية *
 قوله بل في زعمهم الفاسد * لما كان الكذب عدم
 مطابقة الواقع فان نسب الكذب الى الواقع كان هناك
 عدم مطابقة الواقع الى الواقع وان نسب الى الاعتقاد
 كان عدم مطابقة الواقع في الاعتقاد ولما نسب الكذب
 ههنا الى اعتقادهم الفاسد كان المراد به عدم مطابقة
 الواقع في اعتقادهم فالكذب ليس الا عدم مطابقة
 الواقع وانما امر بالنأمل لانه لما كان هذا الخبر
 غير مطابق للواقع في اعتقادهم وغير مطابق للاعتقاد
 فربما يشكل جعل كذب به بعدم مطابقة الواقع دون
 عدم مطابقة الاعتقاد لكن يزول الاشكال بتقرير
 هذا الجواب الثالث على وجه المنع هكذا لا نسلم ان
 كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم

مَالًا لا يجوز ان يكون بعدم مطابقتها للواقع في اعتقادهم
 ولو قرّر على وجه التسليم كما ذكره رجح في الفرح
 اشكل دفع الاشكال فتأمل * قوله مع الاعتقاد بان
 مطابق * الظاهر جعل قوله مع الاعتقاد حاشا لا
 خبر المبتدأ أو هو مطابقتها والاصح امتناعه وقوله معه
 اي مع اعتقادنا غير مطابق مع ان الظاهر ان المرجع
 هو الاعتقاد المذكور سابقا وقد فسره باعتقادنا
 مطابق يوجب اختلاف الرجوع والمرجع وليس بوجه
 كيف وقد شنع رجح بمثل ذلك في هذا المقام على العلامة
 في شرح المفتاح ولا يجعل ان يرجع ضمير مطابقتها
 الى الواقع ويجعل قوله مع الاعتقاد ظرفا لفعول المطابقة
 وقوله معه ظرفا للضمير في هذا باعتبار كونه عبارة
 عن المطابقة كما في قوله * وما هو معناها بالحدود
 المرجح * اما لا للضمير باعتبار معناه في الطرف فلا
 يتجده جعل الحال من خبر المبتدأ ولا اختلاف الرجوع
 والمرجع لكن يحتمل ان يحمل عدم مطابقة الواقع
 مع الاعتقاد على معنى السلب الكلي الى عدم مطابقة
 شيء من الواقع والاعتقاد ونخص عدم مطابقة الاعتقاد
 بما يكون هناك اعتقاد لا يطابقه الخبر فلا يتناول
 عدم الاعتقاد اصلا على ما هو المقرر من رجوع النفي
 الى التمسك حتى يطابق ما ذكره رجح من مذمب الملاحظ

ان الكذب عدله عدم مطابقة الواقع مع اعتقاد دعائها
ولو جعل على معنى رفع الانجذاب الكلي انتفى الواسط
ودخل في الكذب جميع اقسامها ان جعل عدم مطابقة
الاعتقاد معناه لا صدور عدم الاعتقاد اصلا والادخل
فيه قسمان معناه وبين في الاقسام الثمانية واسطة فتكون
الواسطة اقل مما ذكره روح وعلى نقد ير الحمل على
السلب الكلي وتعمم عدم مطابقة الاعتقاد بعدم
اصلا يدخل في الكذب ايضا قسم واحد من اقسام
الواسطة وكان روح ذهب الي ما ذهب لما لا يخفى
في الحمل على السلب الكلي ولان عبارة الايضاح
بقرينة قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد
ابحس مطابقة الواقع مع اعتقاد ما يقال استلزام
اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد لا يتوقف على التوافق
المذكور لثبوته على تقدير التخالف ايضا لان العاقل اذا
اعتقد مطابقة الخبر الواقع فقد اعتقد هذا الخبر جزمًا
فطابق اعتقاده لانه انما يعتقد ما يعتقد ومطابقا للواقع
معلا اذا اعتقد مطابقة قولك السماء تحتنا للواقع
فقد طابق هذا الخبر اعتقاده وغاية ما يمكن ان يقال
ان ثبوت الاستلزام على نقد ير التخالف لا يمنع من
صحة تعليله بالتوافق اذ يكفي لها ان يكون التوافق
موجباً له والامر كذلك لان الموافق للموافق للشيء

موافق له لكن ربما يتوجه عليه ان المستلزم جـ مو
 مطابقة الواقع الموافق للاعتقاد لا اعتقاد المطابقة
 وادفأ العوافق انما يظهر بملاحظة استلزام اعتقاد
 المطابقة لمطابقة الاعتقاد فتعليل هذا بذلك ليس
 بذلك * قوله اي الاخبار حال الجئة * الا نحن
 ان يفسر بكون الخبر المذكور خبرا حال الجئة كما صرح
 به آخر حيث قال مرادهم بكونه خبرا * قوله
 لكن اظهر * لان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم
 ارادتهم الصدق باحد شقي الترديد لانه انما يفيد
 نجويزهم الصدق وعدم اعتقادهم الصدق لا يصح
 دلالة على عدم نجويزهم لجواز ان نجوزوه ولا يعتقدوه
 وانما المصالح له ليله اعتقاد عدم الصدق لانه ينبغي
 نجويزه لا بقا . فتح لا يستقيم ما ذكره فلا من ان يكون
 ظاهرا كما يشعر به قوله اظهر لانه قد اشار
 الى وجه استقامته بقوله فلا يريدون في هذا المقام
 الصدق الذي هو بمرآة من اعتقادهم يعني ان
 صدقهم غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا نجوز به
 فلا يريدونه باحد شقي الترديد لكن لما كان في دلالته
 قوله لم يعتقدوه على هذا المعنى خفاء قال وله قال
 لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكن اظهر * قوله وهذا
 انما يتحقق بعد تحقق الاسناد * لا يقال فاللزام

فآخر اللفظ الموصوف بما ذكر بادءا به صفه لكن
 لاشك انه باعتبار ذاته متقدم فاعتبار جانب الذات
 يقتضي تقدم الطرفين وجانب الذات وان لم يرجح
 على جانب الوصف فلا أقل من ان لا يرجح لأنه يقال .
 لما لم يبحث من ذات الطرفين بل جهة ملاحظة الذاتين
 اعتبر جانب المبحوث عنه وقد اشار الى ذلك بقوله
 ولا يبحث لها عنها * قوله لأنه كلما افاد الحكم آة *
 اشارة الى ان الملازمة بين الفائدة ولازمها باعتبار
 العلم والافادة والاستفادة لا باعتبار الوجود لان
 الزوم باعتبار مستفقط لان وجود الحكم لا يستلزم
 الخبر فضلاً عن كون خبره كذا او يجعل الفائدة
 ولازمها نفس العلمن والافادتين والاستفادتين
 اعني علم المخاطب بالحكم ويكون الخبر ما لما به
 او افادة الخبر تماماً واستفادة المخاطب ايها
 من الخبر صرح الزوم باعتبار الوجود وقوله تسمية
 هذا الحكم اشارة الى دفع دخل مقدم وهو
 بان هبة الحكم لما لم يكن حاصل من الخبر بل قبله
ليم يصح اطلاق فائدة الخبر عليه * قوله لو كانوا
 يعلمون * اي ان من اشتراه ما له في الآخرة من خلاق
 اي ليس لهم علم بذلك لان كلمة لو تجعل المثبت متبها
 وبالعكس فنفي علمهم بذلك وقد انشأ في صدر الآية

لا يقال لم يتعلق العلم بالشيء بما يتعلق به العلم الأول
 بل انه منزل منزلة الا لزم على معنى لو كانوا من
 اهل العلم والمعرفة ولئن لم يكن منزلاً فالطآن
 معقله هو مضمون ليس مباشراً وعلى ما هو النافع في
 مثل هذا التركيب وهذا المضمون ليس مضمون
 من اشترى له ماله في الآخرة من خلافة لان مضمونه
 الأول عدم المنفعة في ذلك الشراء ومضمون الثاني
 وجود غاية المذمة على ما يدل عليه لفظ بمس
 الموضوع للذمة العام ولا يخفى في تغايرهما بل في
 انفكاكهما كما في المباحات فالعلم بالاول لا يوجب
 العلم بالثاني ولا الجهل بالثاني موجباً للجهل بالاول
 فلا حاجة الى ما ذكر من النزول لانه ينال تنزيل
 المتعدي منزلة اللازم لانصار اليه الا لضرورة وداع
 وليس فلس ولو سلم فالحق حاصل لان عدم كونهم
 من اهل العلم يوجب عدم علمهم بالحكم المذكور
 ومعنى من اشترى آذان من فعل ذلك ليس له نصيب
 في الآخرة اصلاً وهذا غاية المذمة ومقتضاها السوء
 على ما تفجده كلمة بفس وليس المعنى انه لا نصيب له
 على ذلك الفعل لنتجه ما ذكر ولئن سلم فانهم لما
 باعوا به خطوط انفسهم فاذالم يكن لهم نصيب
 على ذلك كان بها يغنى المذمة ومقتضاها كانت القرابة

في تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار
 تنزيل العلم منزلة الجهل من غير دخول مخصوص
 فائدة الخبر ولا رسمها أو رد له شاهد من الكلام المجيد
 ولما كانت الغرابة في تنزيل العلم منزلة الجهل
 باعتبار تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه من غير
 دخول مخصوص العلم والجهل أو رد له شاهد من الفرقان
 الحميد وفي كلامه إشارة إلى الرد على من زعم من
 ظاهر المفتاح أن الآية الأولى مثال لما نحن فيه من تنزيل
 العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها والتي توجبه كلام
المفتاح أحسن توجيه * قوله وما رسمت أذريت *
 نفى الرمي أو لا والله ثانيا لا اعتبار خطابي وهو
 أن ما يترتب على رسمه علمه الصاوة والسلام من
 الأثر خارج عن حكم ما يترتب على أفعال البشر
 فينبغي أن لا يقسم المصفي والمثبت بما يفيد تعايرهما
 كما قيل المصفي هو الرمي بطريق الكسب والمصفي
 هو بطريق الخلق لأنه بعد ثبوت تعايرهما لا حاجة إلى
 تنزيل والظاهر أن من لم يذهب إلى التنزيل اختار
 ذلك التفسير ومن ذهب إليه فله سند وحة عنه ومن جعل
 الإثبات نظرا إلى الصورة والنفي نظرا إلى الحقيقة فإن أراد
 بيان الحاصل بعد التنزيل فوجهه والأفنيه ما قلنا * قواه
 أي لا يكون هالما بوقوع الهدية آه * يجوز بل أن يرى

بالحكم التصديقي أي ادراك ان النسبة واقعة اولا ومعنى
 خلوا لذ من من الحكم عدم اتصافه به وان يريد به وقوع
 النسبة اولا وقوعها ومعنى خلوه عنه عدم ادراكه اياها
 وعلى الاول لا بد من الاستعداد بان يراد بضمير فيه
 الحكم بمعنى وقوع النسبة اذ لا معنى للتردد في
 التصديقي وعلى الثاني لا بد ان يراد بخلوا لذ من
 من الحكم عدم التصديقي به لا عدم ادراكه مطلقا
 بحيث يتناول عدم تصوره ايضا لا نهج يستغنى من
 قوله والتردد فيه لان التردد فيه يوجب تصوره (سابقا)
 فيبقى تصوره سابقا ينفي التردد فيه واذا امرت
 ما ذكرنا ظاهره فساد القول بانه لا حاجة الي ذكر التردد فيه
 لان الخلو عن الحكم يقتضي الخلو عن التردد فيه لان التردد
 فيه يوجب تصوره ، أما اذا اريد بالحكم التصديقي
 فلان التردد لم يعتبر في التصديقي بل في الحكم بمعنى
 وقوع النسبة فالخلو عن التصديقي لا يوجب الخلو عن
 التردد في وقوع النسبة ولئن فرض ان التردد في التصديقي
 فهو انما يوجب تصور التصديقي لا حصوله فهو لا ينفي الخلو
 من التصديقي لجواز ان يكون تصور التصديقي لا مصدقا
 فالخلو عن التصديقي لا يوجب الخلو عن التردد فيه لجواز
 اجتماع الخلو عن التصديقي مع التردد في التصديقي بان
 يكون متصورا ، أما اذا اريد به وقوع النسبة فلا بد معنى

المخلو هي هذه م التمسك بقوله وان لا يوجب ذلك م
 تصوره حتى يلزم منه المخلو من التردد فيه والمراد
 بالحكم في قوله بل التحقيق ان الحكم آء نفس
 التمسك بقوله والضمير في قوله والعدد فيه راجع الى
 متعلق التمسك بقوله وقوع النسبة على سبيل
 الاستخدام وهذا رتما يرحح ارادة التمسك بقوله من الحكم
 المذكور في المتن * قوله لكن المذكور في دلائل
 الاعجاز * في الشرح قال الشيخ عبد القاهر في دلائل
 الاعجاز اكثر مواقع ان يحكم الاستقراء هو الجواب
 لكن يشعر ط آء ويمكن توجيهه بانه لا يبعد هذا
 الا شعرا ط في التاكيد بان لكونها علما في التاكيد
 مفيدة لغايته فيجوز ان يعتقد حسن الاتيان بها
 بذلك الشرط بخلاف مائر المؤكدات وعلى هذا ينفع
 منه ما اورد عليه ان ما ذكره الشيخ في القوم حيث
 حكموا بحسن التاكيد في مقام البرد سواء وجد هذا
 الشرط او لا نعم انه قد فرق بين ان ومائر المؤكدات
 وهم لم يصرحوا بذلك الفرق لكن نقله روح كلام الشيخ
 على ما ذكر في هذا الكتاب يدل على انه حمل كلامه
 على مطلق التاكيد ولم يلتفت الى خصوص ان * قوله
 صفي على ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة * يعني
 انه بسبب البكذ في المارة الاولى الى جميع الزمر

مع ان المكذب فيهما اثنان ووجهه بان لما كان المرسل
للاثنين والثلاثة واحد او هو عيسى هم والمرسل به هو
الكلام الذي ارسل به الاثنان والثلاثة واحد اسان تكذيب
الاثنين فكذب بسبب الثلاثة وهذا بناء على ان قوله في المرة
الاولى متعلق بكذبوا ولو جعل متعلقا بقوله قال الله
تعالى لم يحتج الى هذا العذر فانه تعالى حكى عن رسل
عيسى هم المكذابين وهم ثلاثة مرتين فقال الله تعالى
حكايه في المرة الاولى من الحكاية كذا وفي الثانية كذا
ولو جعلت المرثان للتكذيب لاحتج بالاستقام ايضا باعتبار
ان يجعل ما تقدم المرة الثانية من التكذيب في رايهم
واسناد التكذيب في مرتبة التكذيب الماتعاقب . . .
مجموعهم فيمر لازم بل يكفي اسناد في احدهما
الى المجموع وفي الاخرى الى البعض بل يكفي اسماه
في احدهما الى البعض وفي الاخرى الى الباني لانه
لمسببة التكذيب الى الثلاثة بملاحظة مجموع المرثان وبو
ا طلق التكذيب الذي جعلت المرثان له من التعلق
بمجموع رسل عيسى هم واكتفي بتعلقه بمن ارسله عيسى
هم لم يبعد * قوله للخبر * الظاهر ان استغرف متعلق
بمنه كما نقله فيمنبغي ان يقال فيستغرفه اي الخبر
ولا يصح حمل اللام على النقوية لان حمل الفعل عند
الانذار على المفعول في غاية القوة فيمتنع تقويته نحو

ضربت لزيد علي ماصرحوا به اللهم الآن تجعل اللام
 زائد ١٠ ويقال كما تعدني بنفسه يتعدني بالحرف ايضاً
 اذ بعض الافعال يجيء كذا لله والرجل ضمير له المملوح
 اي يستشرف الخبر لا جل المملوح اكان وجها لم يكن
 عليه ذلك الغبار ثم الظاهر انه لا يلزم من استشراف غير
 السائل المتروك استشرافاً مثلاً استشراف السائل المتروك
 صيرورة غير السائل سائلاً متروكاً ككيف والغرض
 انه غير سائل وما ذكره روح في الشرح ان النفس
 الباطنية والفهم المتعارف يكاد يتروك فيه صريح في انه
 لم يصر متروكاً فقد لاح ان الاستشراف متحقق بالفعل لكن
 تحقيقه لا يستلزم كونه المستشرف متروكاً بالفعل وقد
 يلزم ذلك الاستلزام بحمل قوله في استشرف علي معنى
 يكاد يستشرف ومن شأنه ان يستشرف وهو بعيد وابعد
 منه ارتكاب تحقيق الاستشراف والترك في الفعل وجعل
 التاكيد باعتبار تعدد المملوح الذي من شأنه ان
 يستشرف له لا باعتبار تحقيق الاستشراف بالفعل قوله
 مشاهد احد ١٠ ان حملت المشاهدة على المشاهدة
 العلانية اي اليقين والعلم الغطوي صح جعل الدليل
 مشاهد اسواء حمل علي اصطلاح المعقول او الاصول
 وان حملت علي المشاهدة الحسية لزم حمل الدليل
 علي اصطلاح الاصول لان الدليل حيد اهل المعقول

تصله بقات مترتبة ليست بمحمومة * قوله لان مجرد
وجوده لا يكفي في الارتداد اع * فيه ان معنى
الكلام على هذا القيل ان يكون في نفس الامر من الدلائل
ما لو تأمله لأرتدع فالارتداد اع لازم للتأمل في الدلائل
الموجودة في نفس الامر لا مجرد وجوده في نفس الامر
فلا يرد عليه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد اع
ويمكن دفعه بان المراد من الارتداد اع هو الارتداد اع
الذي كوراعى الارتداد اع على تقدير التأمل بمعنى
كلامه ان مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد اع على
تقدير التأمل لان التأمل انما يكون في الدلائل المعلوم
لتحصيل المجهول فلا بد ان يكون الدلائل معلوما
للمتكبر فيتأمل فيه فيرتدع وهذا لك يدفع ما يورد
على قوله ما لم يكن حاصلا عندك انه يدل على ان
مجرد العمل عندك يكفي في الارتداد اع فيتوجه على
تفسيره رجوعه معه بكونه معلوما له ان مجرد المعلوماتية
والحصول عندك لما كفى في الارتداد اع فماتوجه ترتبه
على التأمل في ذلك المعلوم وايضا التأمل في الدلائل
يتمد العلم به فاني حاجته الي ثقبك الدلائل بكونه
معلوما له ويمكن ان يقال لما وصفنا الدلائل بكونه
مشاهدا او انظاره المشاهدة المحسوسة فلا بد ان يحمل
على مصطلح الاضول وهو ما يمكن التوصل بصحيح

النظر فيه الى مطلوب جزئي فمجرد معلومته لا يكفي
 في الارتداد اعلم يجب التأمل والنظر فيه * قوله
 ظاهر هذا الكلام انه مثال * جزئي من جزئيات
 القاعدة التي نحن بعدد ما فلا بد ان يتحقق فيه
 جعل المنكر كغير المنكروح لا يمكن حمل قوله لا ريب
 فيه على ظاهره لان هذا الحكم غير صحيح ويجب
 انكاره فلا معنى لجعل منكره كغير المنكر بل ينبغي
 ان يحمل على معنى ان القرآن ليس بمظنة للرب
 وينبغي ان لا يرقاب فيه على ما ذكر في الكشف
 ويحتمل ان يكون نظرا لما نحن فيه فلا يكون جزئيا
 من جزئياته بل يكون مشاركا له في الامر المقع
 ويكونان جزئيين لكي وح تكون الآية محمولة على
 ظاهر ما بينا انه ان في ما نحن فيه جعل الانكار كلا انكار
 فهو لا على ما يزيله وقد جعل في الآية الرب كلاً ريب
 فهو لا على ما يزيله فهما جزئيان لجعل وجود
 الشيء كعدمه اعتمادا على ما يزيله ويصلحان مثالين
 له ولا يصلح احدهما مثالا للآخر بل نظرا له يشابهه
 في الاشتغال على جعل الشيء كعدمه اعتمادا على
 ما يزيله وانما جعل روح النظر احسن لوجهين احدهما
 انه يحكون الكلام مجزئ على الظاهر والثاني انه
 ذكر المص بعد ذلك ومكدا اعتبارات انفي وانه يقتضي

وظاهره ان لا يسبقه شيء من اعتبارات البغي وعلى تقدير
 جعل الآيت مما لا يمكن فيه يكون من اعتبارات البغي
 وامثله ولا يخفى علمك ان الاحسن ان يقال انه يظهر
 لتعزيل الانكار منزلة عدمه لا لتعزيل وجود الشيء منزلة
 عدمه بل انه مثال له فان نظير الشيء وان جاز اطلاقه على
 جزئي من جزئياته على ما هو معنى المثال لكن اذا
 قوبل بالمثال يراد به انه شبهه * قوله لان بعض الاسناد
 عنده آية * يعني ان الاسناد عنده ليس منحصر الى الحقيقة
 والبيان فاختار عبارة لا تدل بظاهرها على المحصر
 وقولك اما حقيقة واما مجاز يفيد منع الخلوظاهرا
 فيفيد المحصر فتركه الى قوله منه كذا لانه لا يفيد المحصر
 لانه يفيد عدم المحصر كما يشعر به عبارة الشرح
 فكأنه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك
 لتوجه المنع عليه وان امكن دفعه بتكلف * قوله كقول
 المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه * قيل هما
 قيدا ان ذكرنا على سبيل العادة والآفة انتفائهما
 ويكون كلامه حقيقة ايضا وايات خبير بان المخاطب
 اذا كان هارفا بحال القائل انه معتزلي لم يتعين كونه
 حقيقة لجواز ان يجعل القائل علم المخاطب قرينة
 على انه لم ير دظاهره نعم لو قيل انه يكفي احد
 القيدين لانه اذا لم يعرف حاله يكون هذا الكلام

حقيقة قطعا وكذا اذا هو فيها لكن تخفيها منه لانه ح
لا ينصب قريضة على عدم ارادة الظاهر لم يبعد *
قوله اي والجمال انك خاصة * اشارة الى ان نقد يم
المسند اليه المقصود انما قيد به لانه لو علم المخاطب ايضا
فاما ان يعلم علم المتكلم بذلك ايضا أولا وعلى الاول
لا يكون حقيقة لما كان القرينة العارضة بل ان كان الاسناد
ملازمة كان مجازا وعلى الثاني يكون حقيقة فخص
المتكلم بالعلم بعدم المجيء باعتباره على نقد يرمم
المخاطب لا يتعين كونه حقيقة لا باعتباره على هذا
العقد بل لا يكون حقيقة مجزما * قوله مجازا في الاثبات *
انما سمي به مع انه يكون هذا المجاز في النفي ايضا
لما ذكره في الشرح ان المجاز في النفي مداره على
المجاز في الاثبات فان كان الاثبات مجازا كان النفي
مجازا ولا فلا * قوله اي غمر الملابس * لا يظهر للتقييد
بالملايس فائدة * قوله من الحقيقة والموضع الذي
يؤول اليه من العقل * نقل عنه روح في الحواشي
ان من في قوله من الحقيقة بهما نه وفي قوله من العقل
ابتداءية اي تطلب موضعه من العقل ما هو وكيف
ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل
والظاهر من كلامه روح انه لم يجعل كلمة من في قوله
من العقل صلة ليؤول ولا بعد في ان يجعل صلة له على

معنى طلب موضع يرجع اليه من العقل اي بحكم
العقل به ويجوز ان تجعل من الاولى في قوله من
الحقيقة صلة ليؤل ايضا على معنى تطلب موضع يرجع
اليه من الحقيقة اي يستقل اليه منها لامتناعها واما
جعل من الثانية بما نذكره فكلاهما لم يقتصر الشيخ على
تطلب الحقيقة بل ضم اليه الموضع المذكور لان مذهبه
ان المجاز العقلي لا يلزم ان تكون له حقيقة عقلية
فاذا لم يكن هناك حقيقة عقلية لم يستقم تطلب
الحقيقة * قوله لم يصح عن المفعول معه آه * ان اراد
انه لا يسند الى المفعول معه باقيا على حاله فكذا
المفعول به وان اراد انه لا يسند الى المفعول معه
اصلا وان اخرج مما كان عليه فعله منع ظاهر الجواز
ان يرفع الحشبة في استوى الماء والحشبة على العطف
على الفاعل فيكون مسندا اليه كما يرفع زيد في
ضربت زيد الفيل ضرب زيد فتجعل مسندا اليه
والجواب ان المراد انه لا يسند اليه باقيا على معناه
فانه اذا اسند اليه لم يبق مقصود المصاحبة مع مفعول
الفعل بل لكونه مفعول الفعل لان معنى المصاحبة
انما يستفاد من كون الـ او او بمعنى مع ولم يبق
فلم يبق بخلاف المفعول به فانه عند الاسناد اليه يبقى
على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وقد يقال

المفعول به في الاصطلاح ما وقع عليه فعل الفاعل من غير تعيينه بالمفعول والمفعول معه ما ذكر بعد الواو بمعنى مع او ما قصد بمصاحبته معمول الفعل فالمفعول به الاصطلاحي يقع مسند اليه دون المفعول معه

الاصطلاح * قوله يعني غير الفاعل في المبني للفاعل * انما لم يفسر الضمير بذلك من اول الامر بل به اثر التطويل حيث ذكر غيرهما بغير الفاعل والمفعول به ثم بين ان المراد غير الفاعل في المبني للفاعل آه لئلا يكتفى وهي ان المذكر سابقا الفاعل والمفعول مطلقا فالضمير لا يرجع اليهما الا على سبيل الاطلاق لكن لما ذكر ان الاسناد الى الفاعل في المبني له والى المفعول في المبني له حقيقة علم ان المراد في المجاز الاسناد الى غير الفاعل في المبني له لان الاسناد الى غيره في المبني للمفعول حقيقة لان المفعول غير الفاعل وقس عليه الاسناد الى غير المفعول في المبني له فبين ان الامر يرجع الضمير على ما هو يقتضيه اللفظ ثم بين

المراد بقرينة المقام * قوله يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له * كانه روح انما يفسر به بذلك ولم يقتصر على ظاهره وهو ان الاسناد الى ما ذكر لاجل الملازمة مجاز لان مطلق الملازمة يعم ملازمة الفعل لما هو له من الفاعل والمفعول فالاسناد مطلقا لا يوجب

المجازية توالا لكان الاسناد الى ما هو له مجاز او ايضا قد اقتضى
في ذلك كلام الايضاح ان اسناد الى غير هذا ما لها تاته
ما هو له في ملازمة الفعل مجاز وكلام صاحب الكشف ان
الاسناد الى هذه الاشياء على طريق المجاز لمضاهاتها الفاعل
في ملازمة الفعل ولو اقتصر على ظاهرها لم يبعد بناء
على انه يفهم منه ان الاسناد لمجرد الملازمة مجاز
وهو حق لان الاسناد الى ما هو له ليس لمجرد ما به
لاجل انه ما هو له * قوله من الاضافية والايضاقية *
لا يقال الوصفية ايضا كذا لك فام لم يذكر ما لان
الوصف اما فعل او صفة بن اسم فاعل او مفعول
او نحوهما واما مصدر او مجاز في الاولين على قول
المصنف انما هو اسناد الفعل او الصفة الى ضميره والثالث
خارج عما نحن فيه على ما ذكر في الشرح * ان مثل انما هي
اقبال واربارة ليس بحقيقة ولا مجاز عند المصنف لا ابتداء
الاسناد الى الملابس فكذا يكون مثل ناقة اقبال *
قوله والتعريف المذكور انما هو للاسناد في * يعني
انه اذا تحقق المجاز العقلي في غير الاسناد و
التعريف الذي ذكره المصنف يختص بالاسناد فلا بد
من امتناع تخصيص في المعرف بان يجعل المعروف
المجاز الاسنادي لا مطلق المجاز العقلي او تعميم
في التعريف بان يراذ بالاسناد مطلق النسبة فيتماول

الاضافة والايقاضية واشار بلفظ اللهم الى بُعد
 الوجه الثاني لان الاعتبار من اطلاق الالفاظ المصطلحة
 هو معانيها الاصطلاحية ولا ينبغي ان يذهب عليك
 الوهم ان حمل الاسناد المذكور في التعريف على مطلق
 النسبة لا يكفي بل لابد من حمل الاسناد المذكور
 سابقا في قواه ثم الاسناد منه حقيقة عقائدية ومنه مجاز
 عقلي على مطلق النسبة ايضا والآن ان التعريف اهم
 من المعروف اللهم الا ان يرتكب ان الضمير في قوله
 وهو اسناد الى ملا بس راجع الى مطلق المجاز
 العقلي لا الذي هو قسم من الاسناد لا بدراج المطلق
 في المقيد او يجوز ما جوزه البعض من كون القسم
 اهم من المقسم واهلهم ان تعميم التعريف يحمل الاسناد
 على مطلق النسبة ليصلح التعريف لمطلق المجاز
 العقلي اولى مما وقع في الشرح من جعل الاسناد
 اهم من الضمير واللازم من الكلام ليصلح التعريف
 للمطلق لان المعروف يحكون هو المنهك ايضا وان
 كان يمكن توجهه * قد له حيث جعل التأول
 لاخراج الاقوال الكاذبة فقط * وذلك لانه
 قال لو قلت خلاف ما عند العقل امتنع طرد التعريف
 منقول قول الجاهل وانما يستقيم ذلك لو لم يكن قيد
 التأول مخرجا له والا لكان التعريف مطردا مع ذكر

ما عند العقل لان قول الجاهل وان دخل في خلاف
 ما عند العقل فقد خرج بقميد التأول وقد يفهم ما ذكر
 من جعل السكاكي التأول لاخراج الكذب فقط من
 انه اخرج قول الجاهل بقوله خلاف ما عند المتكلم
 والى كذب بقميد التأول فلا يتجد عليه ان اخرج
 الكذب بقميد التأول لا يوجب اختصاصه باخر اجه
 لجواز ان يخرج به قول الجاهل ايضا وان لم يذكر
 لان المدعى ان السكاكي جعل التأول لاخراج
 الكذب فقط على معنى انه سمى اخراج الكذب اليه
 ولم يسمه اليه اخراج قول الجاهل لانه جعل قول
 الجاهل داخلا في هذا القيد غير خارج به * قوله
 وان لم يبدئي والمعيد * الدلالة على ذلك اما باعتبار
 ان من قال بامر الله وارا دته وان افناء الفاعل
 او شعر رأسه وان طلوع الشمس وغروبها كل يوم
 يقع بذلك قال بانه المبدئي والمعيد والمفني والمنشئ
 لعدم القائل بالفصل اولان هذا دليل سلام القائل
 واما باعتبار ان كون الافناء بامر وارا دته
 يدل على كونه مفنيا وان كون طلوع الشمس
 وغروبها بامر يدل على كونه منشئاً مبدئاً ومعيداً
 وربما يناقش بان حمل افعاله مبدئاً على المجازية
 افناء قيل الله ليس اولى من العكس كيف وفي الاول

مضمر الى المجاز قبل آ وانه يمكن دفعه بان الظاهر
انه مسلم بقوله باعتبار حقيقة الطرفين ومجاز بينهما *
ربما يتوهم ان الاقسام بهذا الاعتبار لا مجاز وانهم
وهما ان يكون الطرفان حقيقتين وان يكونا مجازيين
لان القسمين الاخيرين اعني ما يكون الطرفان
مختلفين ليسا بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقة احد
الطرفين ومجازية الآخر بل القسمان ليسا باعتبار
احد الامرين من حقيقة الطرفين او مجاز بينهما على
ما ذكره كلمة أو بل باعتبار كليهما فحق العبارة ان
يقال باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما فإفراد الطرفين و
بلفظ أو أو والجواب ان تجميع القسمة بهذا الاعتبار معني
انه يلاحظ هذا الاعتبار في القسمة الى مجموع الاربع
سواء وجد هذا الاعتبار في كل قسم أو لا وقد تحقق
الاعتبار في كل من القسمين الاولين وفي مجموع
القسمين الاخيرين لان الطرفين في مجموعهما
حقيقتان او مجازيان ولا يضر عدم تحقق الاعتبار
في كل منهما على ان الاقسام المذكورة وهي ان
يكون الطرفان حقيقتين او مجازيين وان يكونا
مختلفين ولا شك في تحقق هذا الاعتبار في كل منهما
ولا يقدح في ذلك عدم تحققه في كل من قسمي المختلفين
ولا يبعد ان يحل قوله حقيقة الطرفين ومجازيتهما على

معنى انضياف مجموع الامر من من الحقيقة والمجازية
الى الطرفين لا انضياف كل منهما على حدة فكان حق
العبارة باعتبار حقيقة ومجازية الطرفين ^٢ لا انه كثر
الاضاف اليه رعاية لامر لطبي كما كثر والاضاف في
بيني وبذلك واما كلمة أو فلا إشارة الى انه لا يجمع
الامر ان في قسم ولان الملحوظ في التقسيم انضياف
الطرفين بالحقيقة والمجازية لا بهما جمعا * قوله
على ما ذهب اليه المصنف ظاهر * واما على ما ذهب
اليه السكاكي من عدم اشتراط كون المسند فعلا او
في معناه فغير ظاهر لانه يجوز ان يكون المسند جملة
وفي وصفها بالحقيقة والمجازا للغويين فورد لانهما
مفسران بالكلمة فيقتضي ان لا يوصف الجملة بهما
ولو نظر الى انه يجوز وصف الشيء بوصف اخر انه
كما يقول ثوب اسال وطفة اساج واجزاء الجملة
مفردات يجمع وصفها بهما وايضا يريدون الاستعارة
التمثيلية التي هي مركبة قطعا في قسم الاستعارة التي
هي قسم من المجاز للاغوي ربما يقتضي هو اوصف
الجملة بذلك * قوله وكل مفرد مستعمل * التقسيم
بالمفرد لما مر ^١ ان لا يتحقق وصف المركب بالحقيقة
والمجاز ^٢ بالمستعمل لان اللفظ قبل الاستعمال لا يصف
بهما لاخذ الاستعمال في مفهومهما * قوله اي من جهة

العقل * يشير الى ان قوله عقلا تميز والعقل وان
 لم يصلح فاعلا للاستحالة لكونها مهيأة لازمة لكن
 يكفي صلوح العقل فاعلا للاستحالة المتعدية بمعنى
 هذا الشيء محالا لان الواجب ان يكون التمييز
 فاعلا اما لنفس الفعل المذكور نحو طاب زيد نفسا
 واما المتعدية نحو امتلا الا ناء ماء فان الماء لا يصلح
 فاعلا لامتلاء بل لتعدية وهو امتلا لا نه المائي واما
 اللازمة نحو فجرنا الارض عيون فان العيون منفجرة
 لا منفجرة فانهن فيه مثل امتلا الا ناء ماء * قوله
 وظني ان هذا تكلف * والحق ما ذكره الشيخ قال
 روح في شرح المفتاح وانا اظن كلام الشيخ اقرب
 الى الصواب بالطر الى مقصود الكلام اذ ليس
 المقصد هنا الى اقدام وتصيير بل الى قدوم وصيرورة
 هلى ما صرح به الشيخ فاعلاما يتوهم من اعتراض الامام
 يعني ان الموجود ههنا اقداما وتصييرا حتى يطلب
 له فاعل وانما هو متوهم مقدر والمحقق الموجود هو المقدوم
 والصيرورة الى هذا كلامه يعني انه وان ذكر اقدام
 والتصيير لكن ام بقصد بهما الا الى اقدام وتصيير
 موهومين غير موجودين وليس المجهول الا اقدام
 والصيرورة اذ لا يبعد اقدامهما وتصييرهما يطلب لهما
 الفاعل ضرورة فلا يرد عليه ما تنقل عنه روح في

المحوashi انه اذا لم يكن اقدام مع كونه مذكور اكان هناك
 مجاز لغوي في المصداق مجاز عقلي في الاسناد اذ لا شك
 ان انتفاء المعنى في الواقع لا يقدح في صحة استعمال
 اللفظ فيه كما تقول الاقدام المعلوم او الموهوم
 مثلا واذا صح استعمال الاقدام في معناه مع انتفائه
 لم يمكن مجاز فيه لغة قطعا ولا يقاس هذا اعلى لفظ
 الاظهار المستعمل في الاظهار الموهوم على ما هو
 استعارة تخيلية عند السكاكي والى مجاز قطعا لا به
 قياس مع الفارق لانه استعمال الاظهار رتبة في معنى
 وهمي شبهة بالاظهار المحققة وانه غير ما وضع له لفظ
 الاظهار رجزا بخلاف لفظ الاقدام فانه لم يستعمل
 الا في معناه الموضوع له وهو الاقدام المحققة لكن
 اعتبر وجوده على سبيل التوهم دون التحقق وانما
 ذكر الاقدام واستعمل في اقدام موهوم ولم يذكر
 القدوم مع كونه موجودا محققا لفائدة وهي المبالغة
 في مدخلية الحق في القدوم حيث يحب الاقدام اليه
 على وجه الفاعلية وجعل مقدا اذ لا شيء اكمل
 في تحصيل القدوم من المقدم بل انه هو المحصل له
 لا يقال الفاعل بالاقدام الموهوم هو المقدم الموهوم
 حقيقة فقد وجد للاقدام مع كونه موهوما فاعل
 حقيقي اذا احسن اليك يكون حقيقة لانه يقال اعتبار

الا قد ام الموهوم لا يحتاج الى اعتبار مقدم معوهم
 فعن اعتبار غنمة * قوله وهذا مبني على ان المراد
 بعيشة آه * دفع لما يقال الا سناد المجازي عند الموهوم
 انما هو سناد الصفة الى الضمير في راضية لا النسبة
 الى صفة في عيشة راضية فيجب ان يكون المراد
 بضمير راضية صاحب العيشة لا بلفظ العيشة وبطلانه
 من دواعي الصحة ان يقال هو في غنمة راض صاحبها
 بها ووجه الدفع ان ضمير راضية انما هو للعيشة فالمراد
 بهما واحد فاذا اريد بالضمير صاحبها كان هو المراد
 بالعيشة ايضا فيلزم ان يكون المعنى هو في صاحب
 عيشة وبطلانه ظاهر ولعبارة المتعجبين ان بناء على
 ان المراد بلفظ الغنمة المذكورة فيه اما نفس العيشة
 او ضميرها بناء على اتحادهما الاول او الثاني * قوله
 وهذا اولي بالتمثيل * لان التجاز عند المتعجبين انما هو
 اسناد الصائم الى الضمير المستكن فيه العائد الى العار
 فعجب ان يراد بالضمير فلان لا بلفظ العار ولم يضاف
 الى ضمير الى شيء حتى يلزم اضافته الى نفسه وهذه
 المناقشة لا تجري في الآية وهو ظاهر وانما صرح التمثيل
 ببناءه ضائم في الجملة بناء على ان المراد بالضمير ضميره
 واحد فاذا اريد باحد هما ثم واني كان هو المراد بالآخر
 ايضا * قوله عند الفائلين همان اسماء الله تعالى توقيفية *

إشارة إلى رد ما ذكره في الجواب من هذا السؤال بأن
 التوقف على السمع إنما يلزم أن لو قال المكابي
 بالتوقف لكنه لا يقول بدروجه الموجب عنه التركيب
 صحيح بل شائع عند القائل بالتوقف كما عند غيره
 فلو كان الأمر على ما زعم المكابي لم يكن كذلك *
 قوله والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات * يتوجه عليه
 أنه إذا أراد المشبه به ادعاء حقيقة لا يكون الأسناد إليه
 حقيقة لأنه إنما يسند حقيقة إلى المشبه به الحقيقي
 لا لأنه ما في الآمر على أنه لما كان جعل الرحل
 الشجاع أسدا بطريق الادعاء والتأويل لم يكن
 إطلاق الأسد عليه حقيقة بل مجازا على الأصح * قوله
 وعدم الحادث سابق على وجوده * لا يقال كما أن
 للحادث عدم ما نسا مثاله عدم لاحق وقد عبرا عنها
 بما يدل على عدم اللاحق فإن الحذف هو الإسقاط
 فلا يشترط عدم السابق بالاعتبار لأنه يقال الأصل
 هو عدم السابق وهو الواقع ههنا وما التعبير بما يدل
 على اللاحق فلنكتبه وقوله فكانه تركب من أصله يشعر
 بأن التركيب ليس على سبيل التحقيق كما أن قوله
 فكانه أتى بدفع حذف يشعر بأن الحذف ليس على
 التحقيق ومعلوم ^{من} عقد ^{أن} أن عدم الإيمان منحصري
 القسمين أعني التركيب من الأصل والإسقاط بعد الإيمان

فلا بد ان يكون احدهما حقيقة أو غايتها ما يمكن ان يقال ان المراد من الترك من اصله ليس عدم الاثيان من الاصل بل اخص منه وهو عدم الاثيان به ذكر او عدم ملاحظته لثبوت قصد أو لا شك ان ذلك ليس على التحقق وان كان عدم الاثيان من الاصل على التخييل لكن الشأن في دلالة الترك على هذا المعنى قوله وانما قال تخييل لان العدول ايسر شفا وانما هو على سبيل التخييل لان العدول يتوقف على الكون سابقا في المحل الاول والانتقال منه ثانيا الى المحل الثاني وليس شي منهما ههنا حقيقة اما الدلالة في اللفظ عند الذي يجر فلا بد لا يستقل في الدلالة بدون العقل واما الدلالة في العقل عند الحذف فلان للفظ المحذوف دخلا في الدلالة بناء على انه قد استمر في العادة لهم المعاني من الالفاظ حقيقة وتخييل وكانت انما اقتصر ربح على بيان الثاني في هذا الكتاب لانه اخرج الى ان والد لك بالغ في حصر الدلالة في اللفظ مع ظهور مدخلية العقل في الدلالة وقول يقال الكلام في الدلالة اللفظية وانما لا يفهم الا باللفظ واما العقل فشرط الدلالة فلا ينبغي اليه فذلك اقتصر على الثاني واشارنا الى انصر موالج وحده الاقتصار * قوله والظاهر ان ذكرنا لا محذور * قد يدفع

بأن غاية الامر ان يلزم في صورة التعيين كون ذكره ههنا
 لكن لا يلزم من ذلك ان يلزم في هذه الصورة ان يقصد
 الاحتراز من العبث بل يجوز ان يقصد نفس التعيين من
 غير اخطار الاحتراز بالبال قال روح في شرح المفتاح لا يخفى
 ان كون القصد من هذا المعنى الى ان الخبر لا يصلح الا له
 غير كونه الاحتراز هما لاثباته فيه وان المتكلم قد يتعد
 بهما احدهما ولا يخطر الآخر بالبال وما ذكر في وجه
 الاعتذار من الامرين فلا يخفى ما فيهما * قوله واظهار
 تعظيمه * اذ رجح الاظهار وان كان الحاصل من ذكر
 اسم يدل على التعظيم هو نفس التعظيم اي الوصف
 بالاعظمة لان الكلام عند قيام القرينة على المسند
 اليه لو حذف فاسمه الدال على التعظيم يفهم من
 الكلام عند ذكره فيذكر ويحصل اظهار التعظيم
 ويجوز ان يكون اظهار التعظيم عند اذا كان الخبر
 دالا على التعظيم باشتماله على اتصاف المسند اليه
 بالفضائل فعند قيام القرينة يفهم التعظيم المدلول
 عليه * بالتسابح الخبر الى المسند اليه المفهوم من القرينة
 فيحصل عند الذكر اظهار التعظيم * قوله لتقدم ذكره *
 اشارة الى ما ذكره ابن الجاحب ان التقدم اللفظي
 قسما تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه وتثديري نحو
 ضرب غلامه زيد فان زيدا وان كان متأخرا لفظ

في المسند اليه

في المسند اليه ما لا يخفى

لكنه مقدم تقدمه لان مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول
 والتقدم المعنوي قسما ان احدهما ان يكون قبل
 الضمير لفظا يتضمن المرجع بان يكون جزءا من اول
 اللفظ نحو قوله تعالى اِصْدِ لَوْ اَمْرًا قَرَبَ لِلتَّقْوَى لَان
 الفعل يتضمن المصدر وهو جزؤه والثاني ان يكون
 المرجع مفهوما التزاما من سياق الكلام قبل الضمير
 نحو قوله تعالى وَلَا يَبْزِيهِ لَان الكلام معقوب لبيان
 الميراث فيلزم ان يكون هناك مورت فمرجع الضمير
 اليه وهو الذي اراده روح بقوله او قرينة حال والتقدم
 الحكمي ان يكون المرجع مؤخرا ولم يكن هناك
 ما يقتضي اعتبار تقدمه الا ذاك الضمير باعتبار ان وضعه
 على ان يعود الى مقدم فهذا المرجع متقدما حكما بوضع
 الضمير وذلك كالضمير المبهم المفسر به بعده وتوحيده رجلا
 ومع ضمير الشأن والقصة وانما ركب مخالفة الوضع في
 هذا الضمير تفخيمه الشأن المرجع وتمكينه له في النفس
 هذا كرشى مبهم او لا حتى يتشوق نفس السامع الى العثور
 عليه ثم يذكر المرجع قال ابن الحاجب ومعنى التقدم
 حكما انك اذا قصدت الابهام للتفخيم فتعتلت المرجع
 في ذلك ولم تصرح به ليحصل التفخيم بتقدم
 المبهم ثم ذكر المرجع فهذا المتعقل في حكم المتقدم
 ولا ريب ان يجعل التقدم الحكمي اعم من ذلك حتى

ليتناول ما في لعوض بني وضرب بعد زيد اهلي مذهب
 البصريين بان يقال التقدم الحكمي ان يكون هناك
 شيء يقتضي تقدم المرجع تعقلا فيجعله في حكم المتقدم
 في صورة التنازع اما يضمن الفاقل في الاول بعد
 ملاحظة تخصيص الثاني بالاممال في الممول المذكور
 فاقضي ذلك تعقل المذكور سابقا على الاضمار *
 قوله لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين * قال
 الرضي رح لم يريدوا بقولهم المعرفة ما وضع لشيء بعينه
 ان الواضع قصد في وضعه واحدا معينا ولا يعلمه حتى
 في حد المعرفة ضمن الاعلام اذ الضمير واسم الاشارة
 والموصول والمعرف باللام والمضاف الي واحد ما يصلح
 لكل معين قصده المستعمل بل ارادوا ما وضع ليعتعمل
 في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا الواضع كما
 في الاعلام ولا كما في غير ما قلوا قالوا ما وضع لاستعماله
 في شيء بعينه لكان اصرح والمحققون على ان معناه
 ما هو المفهوم الطاهر منه والمضمرة واخواته وضعت
 لكل معين وضعا ما باعتبار ان ملحوظ الواضع في وضعه
 للمعينات امر هام ككونه متكلما او مخاطبا او غائبا او
 مشارا اليه ، ولا وقد حقق ذلك في موضعه * قوله وقد
 يتأتى! الخطاب مع معين * قال رح في قول السكاكي وحي
 الخطاب ان يكون مع معين حتى العبارة ان يكون معين

يقال خاطبه وهذا الخطاب له لا خاطب معه فحق العبارة
 هنا على وفق كلامه وقد يترك الخطاب لمعين مع ان
 المذكور هنا في كلام المعين ان يكون لمعين فالمناسب
 ان يرجع الضمير في يترك اليه ثم كلام السكاكي يحتمل
 وجهها آخر لا يتوجه علمه ما ذكره زح وهو ان يتعلق
 قوله مع معين بمكون لا بالخطاب وكلامه روح لا يعمل
 ذلك هذا والاولى ان يقابل المتروك بالمتروك اليه
 فيقال يترك المعين الى غير المعين او الخطاب *

نحمدك يا مَنْ مِّنْ مَّالِنَا ببعث الرسول وننزيل
 القرآن * ووفقنا لايضاح المعاني وتحسين البيان *
 ونصلي على رسوله الهادي الى الخير والصلاح *
 محمد الذي اتباع سبيله مفتاح الفوز والفلاح * وحلي آله
 واصحابه الذين بالغوا في اشاعة الدين اولا وآخرا *
 ودونوادوا وبين الهداية مطولا ومختصرا * بعد
 فيقول خادم الطلبة، اضعف الخليفة، بل لاشي في
 الحقيقة، خادم حسين * اسعد الله تعالى بمعادته
 الدارين * لما شاهدت الطالبين راغبين الى تحصيل
 علم المعاني * وكان الشرح المختصر لتلخيص المفتاح
 للعلامة الفتا زاني * اوفر الفوائد واحسن
 المباني * اردت ان اعينهم على نعم ما فيه * بحاشية
 من حواشيه * فاخترت منها حاشية رشيقة بيقة في

حل المعضلات وكشف الغطاء * صنفها العلامة البارح
 النحرير الشهير بالملازمة المنسوب الى المحتسب *
 وصححتها ولم آل جهد اذنى التصحيح * وامر بت
 بعض الكلمات ، واعلمت بالعلامات ، لتسهيل المطالعة
 والتوضيح * باعانة الفاضل الكامل الارغب الاديب الماهر
 فى العلوم * المولوي غلام مخدوم * والعالم البارح
 الذي له ذهن ثاقب ورأى سليم * المولوي محمد
 مستقيم * وطبعتهما لتكثر كتبها * وبقل طلبها * فقد
 استتب الطبع بعون خير المعين * في يوم الاربعاء الثالث
 من الربيع الاول من شهر العادس والخمسين * بعد
 المائتين والالف من الحسين * من هجرة خاتم النبیین *
 على ما جرى ما الف الف تحية الى يوم الدين * وعلى آله
 واصحابه اجمعين * بيد الماهرين في هذه الصنعة
 المحاذقين * بلا اشعباء المنشى بقاء الله وديمه التابعين *
 ومن الله الاعانة وبه نستعين * وآخر دعوانا ان
 الحمد لله رب العالمين * والمبرج من مشري
 هذا الكتاب ان لا يفتخر واكتا باهاري عن مهر المولوي
 محمد مستقيم * فانه مصدق ومشتريه انوم فقط *



صحة	سطر	غلط	صحیح
٦	١٢	الاجاز	الاجاز
٧	١١	تعلقه	تعلقه
٨	٥	آيا	آيا
٢٣	١٣	يتمعمل	يتمعمل
٣٥	١٦	وما	وما
٢٨	٥	آلألو	آلألو
٢٩	٥	شجاعة	شجاعة *
٥٥	١٩	الأساس	الأساس
٦٢	١٢	الكلمات	الكلمات
٦٣	٥	الفساد	الفساد
٦٨	٥	الاقتصار	الاقتصار
٧٢	٣	* فيها قوله	* فيها قوله
٧٧	١١	في	فهي
ايضا	١٣	ذلك	ذلك
٨٦	١٦	المتقرب	المتقرب
١٠٢	١٣	اختصاص	اختصاص
١٢٧	١٥	النسبة	النسبة
١٣٣	١	تطلب	تطلب
١٢٩	٢٥	بالمستعمل	وبالمستعمل
١٣١	١	اقدام	اقداماً
ايضا	٦	مجاز	مجازاً
١٣٥	١٧	* بالنسبة	عليه بالنسبة
١٣٧	٣	في صورة	وفي صورة